

احكام النساء

كتبه العلامة الفاضلة
آية الله العظمى شهاب الدين محمد بن تقي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

احكام النساء

كاتب:

آيت الله العظمى ناصر مكارم شيرازى (دام ظلّه)

نشرت فى الطباعة:

مدرسه الامام على بن ابي طالب (ع)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٢	احكام النساء
١٢	اشارة
١٢	اهداء
١٢	مقدمة:
١٣	الكتاب الحاضر:
١٣	ملاحظات:
١٣	١ البلوغ وعلاماته
١٣	مقدمه:
١٤	٢ أحكام التقليد
١٤	مقدمه:
١٥	٣ أحكام الطهارة والنجاسة
١٥	مقدمه:
١٦	الاستبراء:
١٦	الكحول:
١٦	عرق الجنب من الحرام:
١٦	طرق ثبوت النجاسة:
١٧	أحكام الوسواس:
١٩	مسائل متفرقة حول النجاسات:
١٩	المطهرات:
٢٠	٤ مسائل الوضوء
٢٠	مقدمه:
٢١	٥ غسل الحيض وأحكامه

- ٢١ مقَدِّمة:
- ٢١ اشارة
- ٢٢ ١- ماهية دم الحيض
- ٢٢ ٢- علامات دم الحيض
- ٢٣ ٣- شرائط الدم
- ٢٣ اشارة
- ٢٣ (أ) البلوغ
- ٢٣ (ب) عدم الدخول في سن اليأس
- ٢٣ (ج) أن لا يكون أقل من ثلاثة أيام
- ٢٤ (د) أن لا يكون أكثر من عشرة أيام
- ٢٤ (ه) الاستمرار
- ٢٤ (و) الموالاة
- ٢٥ (ز) بين الحيضين أقلًا عشرة أيام
- ٢٥ محرمات الحيض:
- ٢٥ اشارة
- ٢٥ (أ) العبادات
- ٢٦ (ب) الأعمال التي تحرم على الجنب
- ٢٦ (ج) الجماع
- ٢٧ (د) الطلاق
- ٢٨ أصناف الحائض:
- ٢٨ اشارة
- ٢٨ ١- ذات العادة الوقتية والعديية
- ٢٩ ٢- ذات العادة الوقتية
- ٢٩ ٣- ذات العادة العديية

- ٢٩ ٤- المضطربة
- ٣٠ ٥- المبتدئة
- ٣٠ ٦- الناسية
- ٣٠ أحكام الأصناف الستة للحائض:
- ٣٠ علامات انتهاء الحيض:
- ٣٠ وظيفة الحائض بعد الحيض:
- ٣١ مسائل متفرقة في غسل الحيض:
- ٣٢ ٦ أحكام غسل النفاس
- ٣٢ ما هو دم النفاس؟
- ٣٢ شرائط دم النفاس:
- ٣٢ الأعمال التي تحرم على «التفساء»:
- ٣٣ وظيفة «التفساء» بعد انقطاع الدم:
- ٣٣ الدم الذي تراه النفساء بعد أيام نفاسها:
- ٣٣ مسائل متفرقة للنفاس:
- ٣٣ ٧ غسل الاستحاضة
- ٣٣ علامات دم الإستحاضة:
- ٣٤ أقسام الاستحاضة:
- ٣٤ وظيفة المستحاضة القليلة:
- ٣٥ وظيفة المستحاضة الكثيرة:
- ٣٥ تبديل الاستحاضة القليلة إلى الكثيرة وبالعكس:
- ٣٥ الصوم عند الاستحاضة:
- ٣٦ مسائل اخرى للاستحاضة:
- ٣٧ ٨ غسل الجنابة
- ٣٧ اشارة

- ٣٧ علامات الاحتلام: علامات الاحتلام:
- ٣٨ الأعمال التي تحرم على الجنب: الأعمال التي تحرم على الجنب:
- ٣٨ ما يكره للجنب: ما يكره للجنب:
- ٣٨ أحكام الجنابة: أحكام الجنابة:
- ٣٩ ٩ غسل مس الميت ٩ غسل مس الميت
- ٣٩ اشارة اشارة
- ٣٩ الأغسال المستحبة: الأغسال المستحبة:
- ٣٩ ١٠ بعض أحكام الغسل ١٠ بعض أحكام الغسل
- ٤٠ ١١ أحكام الأموات ١١ أحكام الأموات
- ٤٠ مقدمة: مقدمة:
- ٤٠ غسل الميت: غسل الميت:
- ٤٠ الكفن والخنوط: الكفن والخنوط:
- ٤١ صلاة الميت: صلاة الميت:
- ٤١ الدفن: الدفن:
- ٤٢ نبش القبر: نبش القبر:
- ٤٢ عدة مسائل اخرى: عدة مسائل اخرى:
- ٤٣ ١٢ مسائل الصلاة ١٢ مسائل الصلاة
- ٤٣ مقدمة: مقدمة:
- ٤٣ أحكام أوقات الصلاة: أحكام أوقات الصلاة:
- ٤٤ ستر البدن في الصلاة: ستر البدن في الصلاة:
- ٤٤ شرائط لباس المصلّي: شرائط لباس المصلّي:
- ٤٥ بعض الموارد التي يجوز فيها الصلاة بلباس وبدن نجس: بعض الموارد التي يجوز فيها الصلاة بلباس وبدن نجس:
- ٤٥ بعض المستحبات والمكروهات في لباس المصلّي: بعض المستحبات والمكروهات في لباس المصلّي:
- ٤٦ مكان المصلّي: مكان المصلّي:

- الأذان والإقامة: ٤٦
- واجبات ومستحبات الصلاة: ٤٦
- بعض مبطلات الصلاة: ٤٧
- صلاة المسافر: ٤٧
- صلاة الجماعة: «١» ٤٨
- صلاة الجمعة: ٤٨
- ١٣ أحكام الصوم ٤٩
- مقدمة: ٤٩
- مفطرات الصوم ومبطلاته: ٤٩
- بعض مكروهات الصوم: ٤٩
- قضاء وكفارة الصوم: ٥٠
- من لا يجب عليها الصوم: ٥٠
- الصيام الحرام والمستحب: ٥٠
- ١٤ أحكام الاعتكاف ٥١
- مقدمة: ٥١
- ١٥ أحكام الخمس ٥١
- مقدمة: ٥١
- ١٦ أحكام الزكاة ٥٣
- مقدمة: ٥٣
- المستحقون للزكاة: ٥٣
- زكاة الفطرة: ٥٣
- ١٧ أحكام الحج ٥٤
- مقدمة: ٥٤
- ١٨ أحكام النكاح ٥٥

٥٥	مقدمة:
٥٥	الخطوبة:
٥٥	أولياء العقد:
٥٧	الشروط الجائزة وغير الجائزة في عقد النكاح:
٥٨	العيوب التي يجوز فسخ العقد بها:
٦٢	المحارم والنساء اللاتي يحرم الزواج بهن:
٦٣	أحكام العقد الدائم:
٦٣	أ) حقوق المرأة على الزوج
٦٧	ب) حقوق الزوج على الزوجة
٦٩	الأعمال المنزلية:
٧٠	الزواج المؤقت:
٧١	أحكام الحجاب:
٧٣	أحكام اللمس:
٧٤	أحكام النظر:
٧٦	سماع صوت الأجنبية:
٧٦	اختلاط المرأة والرجل:
٧٧	مجالس الزفاف والأفراح الاخرى:
٧٩	الحضانة:
٨٠	مسائل متفرقة في الزواج:
٨٣	أحكام الرضاع:
٨٣	شرائط الرضاع المحزم:
٨٤	آداب الرضاع:
٨٤	مسائل متفرقة في الرضاع:
٨٥	١٩ أحكام الطلاق

٨٥	مقدمة:
٨٥	شرايط الطلاق:
٨٥	الطلاق البائن والرجعي:
٨٦	طلاق الخلع والمباراة:
٨٧	عدة الطلاق:
٨٨	عدة المرأة المتوفى عنها زوجها:
٨٩	ترك الزينة في أيام عدة الوفاة:
٨٩	مسائل متفرقة عن الطلاق:
٩١	٢٠ أحكام إرث المرأة
٩١	مقدمة:
٩٢	٢١ أحكام الطبابة
٩٢	مقدمة:
٩٢	الفحوص الطبية:
٩٣	منع انعقاد النطفة:
٩٥	اسقاط الجنين:
٩٧	التلقيح:
٩٨	مسائل طبية اخرى:
٩٩	٢٢ مسائل متفرقة
٩٩	مقدمة:
١٠٢	تعريف المركز القائمية باصفهان للتمريبات الكمبيوترية

احكام النساء

اشارة

نام كتاب: احكام النساء نام مؤلف: آية الله العظمى مكارم شيرازى مشخصات نشر: قم مدرسه الامام على بن ابى طالب (ع) ١٣٧٤.
موضوع: رساله هاى عمليه و احكام زبان: عربى تعداد جلد: ١

اهداء

اقدم هذا الكتاب إلى جميع النسوة المحترمات اللاتي يتحرّكن في خط الاستقامة والإيمان والمسؤولية بعيداً عن الإعلام المضلل لأعداء الدين، وقد ورد ذكرهن في الآية ٣٥ من سورة الأحزاب، أى «المسلمات» «المؤمنات» «القانتات» «الصادقات» «الصابرات» «الخاشعات» «المتصدقات» «الصائمات» «الحافظات» «الذاكرات».

مقدمة:

الحمد والثناء بلا انتهاء لله العزيز العادل، الذى وضع كل شىء موضع المناسب بتشريعه الأحكام والقوانين العادلة، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد المصطفى صلى الله عليه وآله المبعوث من قبل الله تعالى ليبيّن للناس هذه الأحكام والقوانين وسائر المعارف الدينية الأخرى فى إطار الدين الإسلامى، والصلاة والسلام على أئمة الهدى وأمهم الزهراء «صلوات الله عليهم أجمعين» الذين جعلهم الله حماة دينه وشراح وحيه وناشروا أحكامه. لقد واجهت المرأة مع الأسف أشكالاً من الجور ونكران الحقوق طيلة التاريخ البشرى سواءً فى العصر الجاهلى أو العصر الحاضر الذى يعدّ عصر الجاهلية الجديدة. وأحياناً يرتدى ظلم المرأة لباس حقوق المرأة والعطف عليها، أجل ففى السابق كانوا يعتبرون المرأة من قسم الحيوانات الأهلية ولا يترددوا فى حالات القحط والمجاعة من أكلهن وأكل لحمهن، أو يتم بيع البنت لدى وصولها سن البلوغ والزواج باعتبارها بضاعة لا أكثر، أو يتم إحراق المرأة مع جسد زوجها المتوفى لضمان بقائها إلى جانب روح زوجها لازالة الوحشة عنه، أو يتم دفنها وهى حيّة فى احكام النساء، ص: ٦ التراب «١». وبكلمة واحدة أنّ المرأة لم تكن تعد من جنس الإنسان وكانت تتعرض لظلمات كثيرة جداً. أمّا فى العصر الحاضر الذى يعدّ عصر العلم والحضارة فالمرأة تعتبر وسيلة للتوصل إلى الأغراض الدنيئة والأهداف الرخيصة فلا نرى التعامل مع المرأة كما هو شأنها ومنزلتها، أجل فالمرأة قد ظلمت فى جميع العصور ولم يعرف حقها ومقامها. وقد قدم الإسلام أكبر خدمة لنساء العالم بوصفه الدين المنقذ للبشرية، فقد ختم على حرمان المرأة ومظلوميتها بوضعه القوانين والأحكام العادلة وقرّر لها من الحقوق ما يتناسب مع شخصيتها الحقيقية، ومن التكاليف ما ينسجم مع وضعها الروحى والبدنى. إنّ المسألة المهمة التى غفل عنها (أو تغافل عنها) دعاء تساوى حقوق المرأة والرجل هى أنّ الحقوق والتكاليف المفروضة على كلّ إنسان يجب أن تتناسب وتنسجم مع حالاته الروحىة والجسمىة، وفى ضوء هذه الأجواء ستكون الحقوق مصداقاً للظلم والاجحاف بحق الإنسان. على هذا الأساس فإنّ ما نراه من بعض الاختلاف فى الأحكام الشرعية بين المرأة والرجل يمكن فهمه بملاحظة هذه النقطة المهمة فلا يعتبر هذا الاختلاف فى الأحكام من التمييز فى الحقوق فى الجانب السلبي منه. نحن نعتقد أنّ المكانة التى أرادها الإسلام للمرأة هى أفضل خدمة لانقاذ هذه الشريحة الكبيرة فى المجتمع البشرى من أجواء الظلم والاجحاف، وهذه الخدمة الكبيرة لا تتوفر إلا بدوام الأحكام والحقوق المتعلقة بالمرأة والسعى لتجسيدها فى الواقع العملى والاجتماعى، وهذا الكتاب الذى بين يديك يتكفل هذه المهمة، وهى بيان الأحكام الإلهية المتعلقة بقضايا المرأة. ونأمل أن يتحرك الرجال نحو تحقيق الأرضية الصالحة لتمكين النسوة من العمل احكام النساء، ص: ٧ بهذه الأحكام

والقوانين النورانية في حركة الحياة والواقع. وسنواجه في مسائل هذا الكتاب أشكالا من مواطن الرفق واللطف في التشريع الإسلامي بحق المرأة، وذلك للتخفيف من أعباء الحياة الثقيلة وتحديات الظروف الصعبة التي تواجهها المرأة في واقعها الفردي والاجتماعي.

الكتاب الحاضر:

بالرغم من وجود كتب عديدة في موضوع (أحكام المرأة) في المكتبات الإسلامية، إلّا أنّ معظم هذه الكتب اكتفت ببيان (أحكام الدماء الثلاثة) وبعضها أضافت إليها بعض مسائل الصلاة والزواج، ولكننا لم نقف على كتاب شامل لأحكام المرأة يستوعب في مسائله جميع ما يتعلق بالمرأة من أحكام فقهية. والكتاب الحاضر يتضمن جميع ما يتعلق بالمرأة من أحكام وفتاوى الفقهية ليملاً بذلك الفراغ الموجود في هذه المساحة.

ملاحظات:

١- إنّ المسائل المذكورة في هذه المجموعة الفقهية مطابقة لفتاوى ونظرات المرجع الكبير سماحة آية الله العظمى مكارم الشيرازي (مدّ ظلّه العالی) حيث تمّ اقتباسها في الأصل من رسالته العملية (توضیح المسائل) و (مجموعة الاستفتاءات الجديدة، المجلد الأوّل والثاني والثالث) وكذلك ممّا كتبه سماحته على حواشي العروة الوثقى وما ذكره في الفتاوى الشفوية أيضاً. ٢- إنّ هذه المجموعة ليست مثل الرسالة العملية تماماً ولا- تشبه كتب الاستفتاءات الفقهية أيضاً، بل ذكرنا في كلّ موضوع منها المسائل المتعلقة بهذا الموضوع أوّلًا، وذلك من خلال ما ورد في الرسالة العملية أو العروة الوثقى، ثمّ تطرقنا للأسئلة والأجوبة المتعلقة بذلك الموضوع أو تلك المسألة. احكام النساء، ص: ٨ ٣- وفي الختام نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الاخوة الذين ساهموا في انجاز هذا المشروع الفقهى واخراج هذه المجموعة بالشكل المطلوب، وخاصة سماحة حجة الإسلام أحمدى راد، الذى أخذ على عاتقه مهمة مطابقة القسم الأعظم من هذا الكتاب مع الأصل، ونطلب من الاخوة القراء الأعزاء قراءة هذا الكتاب من موقع الدقة والاهتمام وأن يرفدونا بما لديهم من اقتراحات وانتقادات تساهم في إصلاح الخلل إن وجد، لنتمكن من تعديل وإصلاح هذه النقاط في الطبقات البعدية. نسأل الله تعالى أن يوفقنا لمعرفة أحكام الإسلام وقوانينه الخالدة ثمّ العمل بها جميعاً.... ربّنا تقبل منّا إنّك أنت السميع العليم. آمين يا ربّ العالمين قم- الحوزة العلميّة المقدّسة أبو القاسم عليان نژادى ربيع الأوّل ١٤٢٢ احكام النساء، ص: ١٠

١ البلوغ وعلاماته

مقدّمة:

«البلوغ» يعنى الوصول إلى مرتبة من العمر يستعد الإنسان فيها لعمل خاصّ، وبالطبع فالبلوغ يتفاوت من شخص لآخر، لأنّ كلّ عمل معين يقتضى استعداداً خاصّاً وسنّاً معيّناً، وعلى هذا الأساس فالبلوغ في المسائل الشرعية يتفاوت ويختلف عن البلوغ في المسائل الاجتماعية والسياسية كما أنّ البلوغ الجنسى يختلف عن البلوغ بمعنى الوصول إلى مرحلة معيّنة لجواز التصرف بالنسبة إلى المسائل الاقتصادية. إذن فكلّ قضية معيّنة تستدعى بلوغاً خاصّاً، وبالتالي لا يمكن تحديد مستوى البلوغ في جميع الامور بسنّ معين. ومع الالتفات إلى هذه المقدّمة نستعرض أحكام وعلامات البلوغ في البنات: المسألة ١: علامة البلوغ في البنات أحد ثلاثة امور: ١- إتمام تسع سنوات قمرية «١» وورودها في السنة العاشرة القمرية. ٢- خروج المنى. ٣- نبات الشعر الخشن على العانة. احكام النساء، ص: ١٢ المسألة ٢: غلظة الصوت لا- تعتبر من علامات البلوغ. السؤال ٣: يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية حول بلوغ البنات: ١- ما هو السنّ الدقيق لبلوغ البنت؟ ٢- هل يمكن التفريق بين العبادات والعقود والإيقاعات «١» من حيث بلوغ البنت؟ ٣- وما الحكم في الحدود

والقصاص؟ الجواب: سنّ بلوغ بنت هو تسع سنوات قمرية كاملة وإذا كان العدّ بالسنوات الشمسية فيمكن بسهولة تحويلها إلى السنوات القمرية بالحاسوب، أما إذا كانت البنت عاجزة جسمياً عن أداء بعض الواجبات كالصيام فإنه يسقط عنها وتدفع عن كلّ يوم كفارة مدّاً من طعام، أما فيما يتعلّق بالعقود والإيقاعات المالية فالمعيار ليس البلوغ وحده بل يلزم الرشد العقلي أيضاً، أما في الحدود فتعامل البالغات مثل معاملة باقى المكلّفين إلّا في حالة فقدان العقل الكافي وهو من الشروط الأربعة للحدود والقصاص. أما في الزواج فإلى جانب البلوغ والرشد العقلي يلزم توفرّ الرشد الجسماني كذلك. أى أنّه إذا كان خطر الإفشاء «٢» فلا يجوز. لذا فالبلوغ يتحقّق على أربع مراحل. السّؤال ٤: هل أنّ رؤية دم الحيض تعتبر من علائم البلوغ بالنسبة إلى البنات؟ الجواب: نعم، هي من علائم البلوغ. السّؤال ٥: من المعلوم عدم وجوب الإتيان بالعبادات قبل سنّ البلوغ، ولكن هل يعنى هذا عدم وجود أى تكليف خاصّ قبل البلوغ، أو هناك مسائل لا يعتبر فيها سنّ البلوغ كشرط؟ فإذا كان الجواب إيجابياً فالرجاء ذكر الموارد لهذه المسألة. الجواب: إذا وصل الأولاد والبنات غير البالغين إلى مرتبة من الوعي والفهم احكام النساء، ص: ١٣ بحيث يميزان الخير من الشر والحسن من القبيح (مثلاً يدركون قبح قتل النفس، أو لزوم تنبيه الأعمى الذى وصل إلى مشارف حفرة عميقة) فيجب عليهم العمل بمقتضى هذا الحكم العقلي لديهم. السّؤال ٦: هل يعتبر النمو البدني من قبيل زيادة الطول، تضخم الثدي، والورك وأمثال ذلك، من علائم البلوغ بالنسبة إلى البنات؟ الجواب: هذه العلائم غير كافية. السّؤال ٧: لقد رزقني الله تعالى بنتاً وهى الآن تدرس فى الصفّ الأول الابتدائى وأودّ أن تكون متديّنة وعفيفة، ولهذا أجد فى نفسى اهتماماً خاصاً بالنسبة إلى امور تربيته وعبادتها، وفى هذا المجال لدى سؤالان أرجو الجواب عنهما: ١- هل أنّ عبادات البنات فى هذا العمر (قبل البلوغ) صحيحة ومشروعة؟ ٢- بشكل عام ما هو السن للبنات الذى يسمح لى أن اشجعها على ممارسة العبادات؟ الجواب: إذا بلغت البنت من العمر بحيث حصل لها الوعي الكافى بالإتيان بالعبادة فإنّ أعمالها صحيحة ومن الجدير تشويقها على ذلك. السّؤال ٨: لماذا يكون سنّ البلوغ فى البنات أقل من سنّ البلوغ للأبناء؟ الجواب: إنّ النمو الفكرى والبدني للبنات أسرع منه فى الأولاد. السّؤال ٩: ما هو تكليف البنت إذا شكّت فى وصولها إلى سنّ البلوغ؟ هل يجب عليها أداء التكاليف الشرعية فى هذا الحال؟ الجواب: لا يجب عليها شىء، ولكن إذا أمكنها التحقيق والفحص فينبغى عليها التحقيق. السّؤال ١٠: إذا رأّت البنت دم العادة قبل بلوغها تسع سنوات، هل تكون بالغه فى هذه الصورة؟ الجواب: إنّ ما تراه البنت قبل بلوغها تسع سنوات لا يكون من العادة الشهرية حتّى لو كان بصفات الحيض، وعليه لا يعتبر ذلك من علائم البلوغ. احكام النساء، ص: ١٥

٢ أحكام التقليد

مقدمة:

ربّما يسأل أحد الأشخاص: إنّنا إذ نعيش فى عصر العلم والتطور الذى نرى فيه تقدّم البشرية المذهل فى جميع المجالات العلمية والتكنولوجية بحيث يمكن القول بحقّ إنّ هذا العصر هو (عصر التحقيق والعلم والمعرفة) فهل أنّ التقليد فى مثل هذا العصر والزمان أمر معقول ومطلوب؟ ألا- يعنى التقليد إغلاق أبواب التحقيق والابداع أمام المحقّقين؟ ألا- يتنافى التقليد الأعمى للآخرين مع روح الآيات القرآنية الكريمة التى تدعو الإنسان إلى التدبّر والتفكّر والتحقيق؟ ومن أجل توضيح هذه الشبهة نرى من اللازم تقديم بيان مختصر عن أقسام التقليد: أ) تقليد الجاهل للعالم: أى أن يتبع الإنسان فى ما يجهله العالم والخير فى ذلك الفن كما فى رجوع المريض الجاهل فى قضايا الطبّ إلى الطبيب. ب) تقليد عالم لعالم آخر: أى رجوع أصحاب الخبرة بعضهم لبعض فى مسائل معيّنة. ج) تقليد العالم للجهال: بمعنى أن يترك العالم علمه جانباً ويرجع فى مسائل معيّنة إلى الجاهل بتلك المسائل. احكام النساء، ص: ١٦ د) تقليد الجاهل للجاهل: أن يتبع الجهال بعضهم بعضاً. ومن الواضح أنّ القسم الصحيح والمنطقي والعقلاني للتقليد من هذه الأقسام الأربعة هو الأول فقط، حيث تزداد الحاجة إليه يوماً بعد آخر لاسيّما فى عصر تطور العلوم واتساع مساحة المعرفة البشرية، أجل فإنّ

الأقسام الأخرى للتقليد مرفوضة في نظر الإسلام وينحصر التقليد في الأحكام بالقسم الأول «١». بعد هذه المقدمة نلت النظر إلى بعض أحكام التقليد. المسألة ١١: يشترط أن يكون مرجع التقليد رجلاً، فعليه لا يصلح أن تكون المرأة مرجعاً للتقليد حتى للنساء. السؤال ١٢: لماذا لا- تتمكن المرأة من حيازة منصب مرجع التقليد في المسائل الفقهية المختلفة لا سيما في المسائل المختصّة بالنساء كالدماء الثلاثة؟ أليس من الأجدر بالنسوة تقليد امرأة محقّقة وعالمة بالمسائل الفقهية؟ الجواب: لا يجوز ذلك، لأنّه قلّمّا تصل المرأة في المسائل الشرعية إلى مستوى الرجل من حيث سعة الافق الفكرى والعلمى. السؤال ١٣: هل تستطيع المرأة تحصيل العلوم الإسلامية وبلوغ درجة الاجتهاد، وتعبير الفقهاء العظام، بلوغهن إلى ما هو أصعب من القتال والجهاد؟ الجواب: لا مانع من ذلك، ويمكن أن تبلغ درجة الاجتهاد. السؤال ١٤: إذا بلغت امرأة الاجتهاد فهل يحرم عليها التقليد أيضاً؟ الجواب: لا- فرق في هذا الأمر بين الرجل والمرأة. السؤال ١٥: أنا بنت بلغت سنّ التكليف حديثاً، وقد جرت لنا مراسم حفلة التكليف في مدرستنا، وقد ذكرت لنا معلمتنا أحد مراجع التقليد لتقلّمده، فقمنا بتقليده جميعاً، فهل يصحّ مثل هذا التقليد، أو يجب علينا التحقيق ثم اختيار أحد مراجع التقليد؟ احكام النساء، ص: ١٧ الجواب: إذا كنت مطمئنّة من قول المعلمة فيكفى هذا الاطمئنان، وإلّا فعليك بالتحقيق. السؤال ١٦: لدى سؤال أتصور أنّ أكثر النسوة يواجهنه، فقد توفي مرجع تقليدى قبل مدّة وفكرت في تقليد مرجع آخر، فجاءنى زوجى بكتاب فتاوى لأحد المراجع وأخذت أعمل بالفتاوى الموجودة في هذا الكتاب، هل يصحّ تقليدى بهذه الصورة؟ الجواب: إذا حصل لديك اطمئنان من التحقيق الذى قام به زوجك في هذا الشأن كفى ذلك، وفي غير هذه الصورة يجب عليك التحقيق. السؤال ١٧: تقوم بعض النساء في حلقات التعليم للنسوة بشرح وبيان بعض الأحكام الفقهية، وهذا الأمر ضرورى بالطبع، ولكن النساء في هذه الجلسات يقلدن عدّة مراجع للتقليد وتلك المرأة تبين فتاوى أحد المراجع المحترمين بدون ذكر اسم هذا المرجع، فلو عمل بعض النسوة بفتوى هذا المرجع من دون أن يكون مرجعاً لتقليدهن ومن دون علمهن بالمسألة فهل أنّ المرأة المعلمة مسؤولة عن ذلك؟ وما هو الطريق لجبران هذه المشكلة؟ الجواب: في مثل هذه الجلسات حيث تكون النسوة مقلدات لعدّة مراجع ينبغى بيان فتاوى المراجع المعروفين إذا كان بينها تفاوت، وفي غير هذه الصورة تترتب المسؤولية الشرعية على ذلك. السؤال ١٨: إذا كانت فتوى مرجع تقليد زوجى توجب أن أقوم بعمل معين «مثلاً يرى وجوب تغطية زينة اليد إلى المعصم وكذلك زينة الرقبة والوجه» ولكن مرجع تقليدى لا يرى ذلك واجباً، فما هو تكليفى؟ الجواب: يجب عليك العمل طبقاً لفتوى مرجعك، ولكن الأفضل في امور الاسرة تحقيق التوافق بين الطرفين. السؤال ١٩: هل يجب على المرأة الرجوع إلى مرجع تقليد زوجها في المسائل الشرعية، أو أنّها حرة في التقليد؟ احكام النساء، ص: ١٨ الجواب: إنّ كل شخص حرٌّ في اختيار مرجع التقليد، ويجب التحقيق في ذلك والعمل طبقاً لفتاواه. السؤال ٢٠: هل يجوز العمل بالأحكام الشرعية التى تلقيها بعض النسوة في الجلسات الدينية؟ الجواب: لا- مانع من ذلك إذا كانت تلك المرأة مطلعة على الأحكام الشرعية وتراعى الاحتياط في نقل المسائل. احكام النساء، ص: ١٩

٣ أحكام الطهارة والنجاسة

مقدمة:

إنّ الإسلام دين النظافة والطهارة ويحبّ الأشخاص المتطهرين ويوصى بالنظافة والطهارة كثيراً، وعلى هذا أقام أحكامه وقوانينه الإلهية، فالطهارة في هذا الدين المقدّس إلى درجة من الأهمية أنّ بعض الروايات تقرر أنّ النظافة من الإيمان «١»، أى إنّ المسلم لو لم يراع الطهارة والنظافة فإنّ إيمانه ناقص. إنّ هذا الدين الطاهر والمنزه عن أى انحرافٍ وزيفٍ جاء بتعاليم عديدة للنظافة والطهارة على المستوى الفردى والاجتماعى، والعمل بهذه التعاليم لا سيما في العصر الحاضر لازم وضرورى. إنّ الأحكام الفقهية المذكورة في هذا الفصل تعتبر من جملة الموارد التى قررها هذا الدين الإلهى في هذا المجال، فنأمل من الاخوة والأخوات الاهتمام بها والعمل على

وفقها. ملاحظة: ومما يجدر ذكره أن الرجال والنساء يشتركون في كثير من أحكام الطهارة والنجاسة، وتختص النساء بقسم قليل من هذه الأحكام، وهنا نستعرض هذه الأحكام المختصة بالنساء في مسألة الطهارة والنجاسة «٢». احكام النساء، ص: ٢٠ السؤال ٢١: ذكرت إحدى الخطييات في مجلس العزاء الحسيني للنساء أنه لا ينبغي غسل اللباس في وقتين: الأول عند المساء، لأن هذا الوقت هو وقت استراحة الماء. والآخر في يوم الجمعة، لأن الماء يعتبر من مهر فاطمة الزهراء عليها السلام إلا أن تغسلي معه لباس لأحد السادة فحينئذ لا مانع من ذلك. هل هذا الكلام صحيح؟ وفي صورة عدم الصحة نرجو تقديم النصيحة لمثل هؤلاء الخطييات. الجواب: إن هذا الكلام غير صحيح إطلاقاً ولا ينبغي للأخوات بيان المسائل الشرعية بدون تحقيق ودراسة حيث تترتب على ذلك مسؤولية كبيرة.

الاستبراء:

المسألة ٢٢: لا استبراء للمرأة، وإذا خرجت منها رطوبة مشكوكه كانت طاهرة ولا يجب عليها وضوء أو غسل. المسألة ٢٣: الرطوبة التي تخرج من الإنسان غير البول والمني على عدة أقسام: الأول: الماء الذي يخرج أحياناً بعد البول ويكون أبيضاً لزجاً ويقال له «الودي». الثاني: الماء الذي يخرج عند الملاعبة مع الزوج، ويقال له «المدى». الثالث: الماء الذي يخرج أحياناً بعد المنى ويقال له «الوذى» فإن جميع هذه الأقسام طاهرة في صورة أن لا يكون هناك بول أو منى في المجرى، ولا يبطل معها الوضوء أو الغسل. السؤال ٢٤: عندما أغسل ملابسى الداخلية أجد عادةً بعض البقع البيضاء اللزجة واتصور أن أغلب النسوة يواجهن هذه المسألة، فهل أن هذه البقع طاهرة؟ الجواب: نعم هي طاهرة. احكام النساء، ص: ٢١ السؤال ٢٥: جرى عقد زواجنا حديثاً عند المرقد المطهر لثامن الأئمة الإمام الرضا عليه السلام، ومنذ ذلك الوقت كلما لامست يدي يد زوجي أو تحدثت معه خرج مني سائل، ولكن لا يصاحب ذلك بلوغ أوج اللذة، فهل هذا السائل طاهر؟ الجواب: نعم هو طاهر.

الكحول:

السؤال ٢٦: إننى ممرضة فى قسم النساء والولادة فى احدى المستشفيات، أرجو الإجابة عن سؤالى حول الكحول، هل يؤدى استعمال الكحول لتعقيم موضع زرق الابرة أو سرة الطفل إلى النجاسة؟ الجواب: لا إشكال فيه وهو طاهر. السؤال ٢٧: ما حكم استعمال العطور المحتوية على الكحول من حيث الطهارة؟ والمقصود العطور الأجنبية (الفرنسية والإيطالية وأمثالها) المعروضة فى محلات الكماليات والمواد الصحية، هل تؤثر على الصلاة؟ وما وجه استعمال طلبة العلوم الدينيّة المحترمين لها؟ الجواب: لا بأس فيها.

عرق الجنب من الحرام:

المسألة ٢٨: يحرم وطء الزوجه فى حال العادة الشهرية أو فى حال الصوم فى شهر رمضان المبارك، فلو تعرّق حينها، فالاحتياط الواجب هو أن يعامل هذا العرق معاملة عرق الجنب من الحرام «١». السؤال ٢٩: إذا كانت المرأة فى حال النفاس أو الاستحاضة وجامعها زوجها قبل الغسل وتعرّقت، أو تعرّقت بعد الاستمنا، فهل يعتبر عرقها عرق الجنب من الحرام؟ الجواب: الأحوط وجوباً جريان أحكام الجنب من الحرام فى هذا المورد أيضاً، ومادام العرق لم يجف على البدن أو الثوب يشكل الصلاة معه، ولكنه ليس بنجس على كل حال.

طرق ثبوت النجاسة:

المسألة ٣٠: تثبت نجاسة شىء بإحدى الطرق الثلاثة التالية: الاولى: أن يتيقن الإنسان نفسه بنجاسته ولا يكفى الظن ولو كان قوياً، وبناءً على هذا يجوز الأكل من المطاعم والأماكن العامية التي ربما يظن الإنسان ظناً قوياً بنجاسته الأظعمه فيها إلا أن يتيقن ذلك. الثانية: أن

يخبر بذلك ذو اليد (أى من يكون الشئ النجس فى حيازته وتحت تصرفه مثل صاحب البيت والبائع، والخدم). الثالثة: أن يشهد بذلك شخصان عادلان، بل وحتى شخص عادل واحد. السؤال ٣١: إني امرأة أحكم على نجاسة الأشياء فوراً، أردت أن أعلم هل يستلزم اليقين فى موضوع النجاسة، أم يكفى الظن والشك؟ الجواب: فى موضوع النجاسة لا بد من حصول اليقين مائة بالمائة، ولا تكليف إذا لم يتحقق اليقين بهذه الدرجة، أمراً إذا تحقق هذا اليقين، فيجب الاجتناب إلّا عند الضرورة. السؤال ٣٢: بعد رجوعنا من مدينة مشهد المقدسة جاءت نساء الجيران لزيارتنا، وقد بال أحد أطفال الجيران على السجادة التى تبلغ مساحتها ١٢ متراً، ونسيت مكان الموضوع النجس منها، فهل يمكننى الصلاة على هذه السجادة؟ وهل تنتجس يدي أو قدمي إذا لامست بعض مواضع هذه السجادة فى حال الرطوبة؟ الجواب: لا إشكال فى الصلاة على مثل هذه السجادة ولا يوجب مسّها النجاسة ولكن الأفضل غسل هذه السجادة.

أحكام الوسواس:

المسألة ٣٣: يجب أن لا يلتفت المبتلى بداء الوسواس إلى علمه ويقينه فى الطهارة والنجاسة، بل عليه أن يلاحظ الأشخاص المتعارفين متى يحصل لهم اليقين احكام النساء، ص: ٢٣ بالطهارة والنجاسة، فيعمل على ذلك النحو، وأفضل وسيلة للتخلص من داء الوسواس هو عدم الالتفات وعدم الإعتناء. السؤال ٣٤: إني (فهيمه) أنا مبتلى بمرض الوسواس، وهو للأسف من الشدة لدرجة أنه لا يطاق، وفيما يخص الغسل والتطهير ينتابني وسواس شديد للغاية بحيث إنني إذا دخلت الحمام فى الليل أحياناً فلا أتطهر إلا قبل طلوع الشمس. صدقوني إنني استهلكت من الماء فى هذه السنوات القليلة الأخيرة ما يعادل استهلاكك عشرين سنة، وقد راجعت عدداً من علماء بلدتي وأحد مراجع قم وعلموني بعض الأذكار ولكنها لم تنفع، وذهبت لزيارة الإمام الرضا عليه السلام متحملاً مشاق السفر إلى مشهد ومتاعب الزيارة وبالغت فى التضرع والدعاء ولكنى لم أشف للأسف الشديد. ويوشك هذا المرض أن يقضى عليّ، بل إنه يسبب متاعب وإزعاجات كثيرة لعائلتي وحتى إنه يعيق أدائى لعبادتي، ولهذا السبب أتعمد السفر فى شهر رمضان لتخلص من إشكالات الصوم رغم إنني لا أتناول شيئاً فى السفر، أرجو إرشادى لطريقته تخلصنى من هذا الوضع المحزن ومن تجريحات من حولي بحقى. الجواب: مشكلتك فى الحقيقة مصدرها أنت، فأنت المقصّر الأصل، ولهذا السبب لا يستجاب دعاؤك، وسببها عدم معرفة المسألة، وهى أنك لست ملزماً باليقين من الطهارة والغسل وأمثالها، إن واجبك الشرعى هو أن تصب الماء بالمقدار المتعارف لدى الآخرين والاكتفاء بذلك حتى ولو انتابك شك فى الغسل أو الطهارة، ونحن نتحمل المسؤولية الشرعية لهذا العمل، عليك من الآن أن تصب المقدار المعروف بين الناس من الماء وتكتفى به ثم تصلى ببدنك النجس وحالة الجنابة التى أنت عليها (كما يخيل إليك) ولا إشكال فى ذلك البتة، وتصح صلاتك وصومك، ونحن هنا نتمّ الحجة عليك وعلى جميع الوسواسيين، ومن خالف ذلك فهو آثم، ونسأل الله أن يوفقكم إلى الالتزام بهذه المسألة وينجيكم من شرك الشيطان. السؤال ٣٥: سقطت قبل مدة فى فخ الوسواس، أما الآن فقد أبعده عنى إلى حدّ احكام النساء، ص: ٢٤ ما ولكن المشكلة الباقية عندي هى طول مدة الغسل (حوالى ٤٠ دقيقة) وتكرار ألفاظ الصلاة أحياناً، أرجو أن تدلّونى على مخرج. الجواب: أفضل طريقة للتخلص من الوسواس هى عدم الاعتناء به، أى أن ترى المدة التى يستغرقها غسل الغير وتلتزم بها، فإذا كانت ١٠ دقائق أو ربع ساعة مثلاً ووسوس لك الشيطان أنك لم تبلغ الغسل الصحيح فلا تبال وعملك صحيح ولا داعى للقلق ونحن المسؤولون عن ذلك. السؤال ٣٦: هل تضر أعمال الشخص الوسواسى بعقيدته؟ على سبيل المثال: هناك امرأة وسواسية تقوم بتطهير الشئ النجس عشر مرّات فى الماء، فهى تعتقد، بعد تطهير هذا الشئ مرّتين بالماء القليل، أنه لا يزال نجساً، فى حين أن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله والأئمة الطاهرين عليهم السلام يقولون إنه طاهر، ألا يعتبر عمل مثل هذا الشخص، الذى يخالف الشريعة المقدسة عملياً، مخالفاً للإسلام؟ الجواب: إن عمل الوسواسى هذا مخالف للشرع ولكنه لا يلحق ضرراً بعقيدته. السؤال ٣٧: إحدى الأخوات تقول: اننى أكثر من استعمال الماء ولا أستطيع الامتناع من الاسراف فيه، ولذا فإن

بينى وبين زوجى جدل مستمر، حيث يقول: إن عملك هذا مضافاً إلى أنه حرام، فإنه موجب للضمان، وإننى كزوج لا أرضى بعملك واسرافك هذا. أولماً: فلو لم يكن زوجى راضياً فهل فى الوضوء إشكال؟ وثانياً: هل أن عملى حرام وموجب للضمان؟ (إن فتواكم تؤدى إلى نجاتي). الجواب: عليك باستعمال الماء بالمقدار المتعارف، فلو زاد على ذلك فهو حرام وموجب للضمان، وإذا وسوس لك الشيطان بأن هذا المقدار من الماء غير كافٍ، فلا تعتنى بقوله، ولا إشكال فى أعمالك، ونحن نتحمل مسؤوليته هذه الأعمال، وعلى فرض رضا الزوج، فلا يجوز الاسراف فى ماء الوضوء والغسل. السؤال ٣٨: أنا شابة فى العشرين من عمرى أشكو وسواساً شديداً أصبح مانعاً لتقدمى، وقد رفعت إليكم رسالة بهذا الشأن فكان ردكم أنكم تفضلتم بالقول: «ندلك احكام النساء، ص: ٢٥ على طريقة أشرنا بها على كثيرين فأعطت نتائج جيده وهى أن تنظرى إلى المتدينين العاديين وترى كم يستعملون من الماء واكتفى بنفس المقدار، وهكذا تطهري وتتحليل نحن المسئوليه الشرعيه عنك» فى حين أنى كنت قد طلبت فى رسالتى منكم فتوى تعتبرون فيها الأشياء النجسه والمنتجسه طاهره لى لمدّه زمنيه معينه، ولكنكم أوردتم الجواب المذكور، أما أنا فلا أزال مصراً على قولى، وأرجو التفصّل علىّ بهذه الفتوى التى تسمح لى باعتبار الأشياء النجسه والمنتجسه طاهره. الجواب: يجب عليك أن تفوضى أمرك إلى الله وتسلمى إليه، وحكم الله يقضى بأن تغسلى بالمقدار المتعارف، وما تبقى فهو طاهر، مهما أوحى لك الوسواس بأنه نجس، هذا هو أوضح طريق وقد عولج الكثير به. السؤال ٣٩: عرضت لى مسائل حول الطهاره والنجاسه شغلتنى وأرقتنى وسببت لى أذى كبيراً حتى تخلفت فى الدراسه وضافت اسرتى بتصرفاتى ذرعاً، فاقسم عليك برسول الله صلى الله عليه وآله أن تنقذنى، ويكفى أن تقول لى: «إن الإهتمام بهذه الأشياء محرّم وإذا حصل منك ذلك كان مصيرك إلى جهنم» وتحملى إثمها، فإنى أنجو. الجواب: ممّا لا شكّ فيه أن اهتمامك بالأعمال الناجمه عن الوسواس محرّم ويجب عليك تركه وتحمّل نحن المسئوليه عن ذلك. السؤال ٤٠: ما تكليفى فى الحالات التاليه: ١- تتنجس الأرض أحياناً ثم ينزل الثلج أو المطر وتبتل الأرض كلها ثم يمرّ عليها الناس والمركبات وينقلون إلى كلّ مكان (المساجد والمرابد المقدسه والمخازن والمجازر والحافلات والمدارس والأسواق ... الخ) وينقلون معهم النجاسه إلى كلّ تلك الأماكن بسبب رطوبه الأرض، لذا فأنى أعتبر تلك الأماكن نجسه كما أعتبر التراب والغبار الموجود فى تلك الشوارع والأمكنه نجساً. ٢- عند الذهاب إلى بيت الخلاء للبول أحرص كثيراً على عدم تطاير رذاذ البول ولكنى مع ذلك أقطع بأن البول وصل إلى سروالى وقدمى، لذا أصبح الذهاب إلى بيت الخلاء مشكله بالنسبه لى، ولا يقّر لى قرار حتى أغسل الموضع. احكام النساء، ص: ٢٦ ٣- يحدث أحياناً أن تصطدم يدي بحافه المنضده أو طرف الكتاب أو بأشياء اخرى خشنه فتتخلع أشياء من أطراف أظافرى أو أماكن اخرى من يدي بدون جرح أو نزيف ولكن مجرد ألم، أو أن على بشره أصابعى قشره بسيطه تنفصل عنها عندما أدخل يدي فى جيبي أو تمس شيئاً ويصحب ذلك ألم بسيط، فما تكليفى فى مثل هذه الحالات؟ الجواب: لا شكّ أنك مصابه بالوسواس وواجبك أن تنظرى إلى باقى الناس لترى إلى أى درجه يهتمون بهذه المسائل ويتحقّق لهم العلم بالنجاسه (والمقصود هنا المتدينون من الناس) لتفعلى مثلهم فى تحقّق اليقين والغسل وما عدا ذلك فلا تكليف عليك، مهما خيل لك أنه نجس، لأن الأشخاص المتدينين العاديين لا يتحقّق لهم العلم بالنجاسه فى مثل هذه الحالات، كما أن القشره التى تتساقط من جلدك طاهره، إلا إذا فصلتها بالضغط وصاحب ذلك حرقه فى الموضع، حيث يجب عليك الاحتياط. السؤال ٤١: يعانى بيتنا مشكله من حيث الطهاره فكلّ شىء فيه نجس: السجاجيد والأبواب وجدران الغرف والشبابيك والستائر والمدفاه الأرضيه والمدفاه الجداريه والمكنسه الكهربائيه والدواليب وبعض الكتب والوسائد والأسره والفرش واطر الصور وكلّ شىء، لذا فكّرت بكتابه رساله إليكم أرجو من خلالها أن أحصل منكم على فتوى خاصيه (إجازة خاصه) تمنحنى اعفاءً خاصاً يسمح لى باعتبار كلّ ما تنجس حتى الآن طاهراً. الجواب: أنت مصابه بالوسواس والعلاج الوحيد لذلك هو اللامبالاه، وأن فتوانا لك هى أن تنظرى إلى باقى المؤمنين لترى مقدار اهتمامهم بمثل هذه الامور وتعملى مثلهم، وما تبقى فهو طاهر لك. السؤال ٤٢: إن المشكله الأصليه التى أعيشها تتمثل فى جدار البيت وغسل الأطفال، لأننى وضعت منديلاً نجساً على حافه الجدار المصبوغ بالصبغ الدهنى. وطبعاً فلم تكن عين النجاسه قد أصابت الجدار، ولكن رطوبه المنديل اتصلت احكام

النساء، ص: ٢٧ بالجدار، وبما أن طفلي قد بلغ مرحلة المشى على أربع ويمس بيده الجدار، فلذلك أقوم بغسل يده بصورة منظمة، وهذه الحالة تسبب لي حرجاً وأذىً، فالرجاء الجواب عن الأسئلة التالية لكي أتخلص من هذا الوضع: ١- لقد قرأت طرق سراية النجاسة، ولكنني لا أعلم مقدار الرطوبة القليلة وغير المسرية. الجواب: لا شك أنك مبتلاة بالوسواس الشديد، ولو أنك عملت بما نقول فسوف تتخلصين منه سريعاً، وإلا فإن مشاكلك ستزداد وتشتد. في البداية اجيب عن أسئلتك ثم أذكر دستوراً كلياً: المراد من الرطوبة المسرية هي أن الإنسان عندما يضع يده الجافة على ذلك الشيء المرطوب، فإنه سيرى آثار تلك الرطوبة على يده. ٢- هل أن جدار البيت بسبب ما تقدم من وضع المنديل قد أصبح نجساً؟ الجواب: إن جدران البيت ومن خلال ما ذكرت في السؤال، طاهرة تماماً. ٣- هل أن الإناء الموضوع تحت الحنفية «أى ماء الحنفية» مع عدم امتلائه، له حكم ماء الكر أم لا؟ وهل يمكن تطهير اللباس النجس في ذلك الماء؟ الجواب: إن الإناء الموضوع تحت الحنفية له حكم ماء الكر سواء كان مليئاً أم فارغاً. ٤- إذا كان الشيء مما نشعر ببرودته عند لمسه كمقبض الباب، فهل تنتقل إليه النجاسة من خلال التماس مع اليد الجافة؟ الجواب: إن برودة مقبض الباب لا ترتبط إطلاقاً بالرطوبة ولا تنتقل إليه النجاسة وهذا السؤال نابع من كونك مبتلاة بالوسواس. وأما الدستور الكلي: إن وسواسك ناتج من عدم علمك بالمسائل الشرعية، فلو أنك تعلمت هذه المسائل بصورة جيدة فسوف تشعرين بالراحة من الوسواس، فالمسألة المهمة هي أن علم ويقين الشخص الوسواسي لا يعتبر ملاكاً للنجاسة والطهارة، وبعبارة احكام النساء، ص: ٢٨ أوضح: يجب عليك أن تلاحظي الأشخاص العاديين من المتدينين متى يعلمون بنجاسة الشيء ومتى يعلمون بطهارته، وعليك أن تقتنعي بهذا المقدار ولو رأيت قلبك لا يطاوعك على ذلك فلا تعتنى به ودعى مسؤولية ذلك بعهدتنا، ولا ينبغي لك الاعتناء بالشك والترديد، وحتى أرض المرافق الصحية مادمت لا ترين عين النجاسة عليها فهي طاهرة، وجميع الأزقة والشوارع والمحلات التجارية طاهرة أيضاً وكذلك السيارات والباصات العامة والكراسي والأبواب كلها طاهرة، والحمام طاهر كذلك مادمت لا تعلمين يقيناً بوجود عين النجاسة فيه. وجميع المسلمين وأطفالهم طاهرون مادمت لا تستطيعين أن تحلفي على نجاستهم. فوظيفتك الشرعية العمل بما قلناه لك، وسوف ترين النتائج الايجابية بعد اسبوع من العمل بهذا الدستور.

مسائل متفرقة حول النجاسات:

السؤال ٤٣: هل حكم السائل الخارج من كيس الجنين (السائل الامونيانيكي) هو النجاسة؟ جدير بالذكر أن كيس الجنين قد يتمزق قبل الولادة ويخرج عبر المجرى التناسلي. الجواب: محتويات كيس الجنين ليست نجسة إلا إذا اختلطت بالدم. السؤال ٤٤: إذا تنجس الشيء بملامسة النجاسة ثم لامس شيئاً ثانياً واتصل الثاني بالثالث وهكذا، فإلى أى مدى تنقل هذه الوسائط النجاسة؟ الجواب: النجاسة تنتقل إلى واسطتين لا أكثر، أى أنه إذا لامست اليد النجسة يداً تنجست الاخرى وإذا لامست الثانية شيئاً ثالثاً تنجس الثالث، أما إذا لامس الثالث شيئاً رابعاً فلا يتنجس، وهذا الأمر يحل الكثير من مشكلات باب الطهارة والنجاسة. السؤال ٤٥: بما أن الكثير من أدوات ومساحيق التجميل التي تستخدمها النساء مستخرجة من مشيمة الجنين، فما حكم استخدام هذه الوسائل؟ وهل أن مشيمة الجنين نجسة أو متنجسة؟ احكام النساء، ص: ٢٩ الجواب: لا دليل على نجاسة المشيمة (كما ذكرنا ذلك في تعليقه العروة الوثقى) وعليه إذا كانت المشيمة غير ملوثة بالدم أو شكك المكلف في ذلك فهي طاهرة. السؤال ٤٦: هل أن القيء نجس؟ وهل هناك تفاوت بين الكبار والاطفال؟ الجواب: القيء ليس بنجس إلا أن تعلمي اختلاطه مع شيء من الدم، ولا فرق بين قىء الكبير والصغير والبنت والولد. السؤال ٤٧: عندما ترضع الام ولدها يتفق أن تسقط قطرات من اللبن على الأرض أو مكان آخر، فهل أن الأرض أو ذلك المكان الآخر يتنجس؟ الجواب: إذا لم تكن ثياب الطفل نجسة فلا إشكال.

المطهرات:

السؤال ٤٨: إن زوجي يحتفظ في بيتنا بكلب، وأحياناً يضع أمامه بقايا ما نتناوله من طعام فيقوم الكلب بتناوله ولحق الإناء أيضاً، فالرجاء هو: أولاً: ما حكم الاحتفاظ بالكلب في البيت؟ ثانياً: كيف يمكن تطهير مثل هذه الآنية؟ الجواب: أولاً: يجوز الاحتفاظ بالكلب في البيت من أجل المحافظة والحراسة وأمثال ذلك. ثانياً: إذا لحق الكلب الإناء أو تناول من الماء أو أى طعام سائل في الإناء فيجب أولاً تعفيره بالتراب الطاهر المخلو بقليل من الماء ثم تطهيره مرتين بالماء القليل أو مرة واحدة بماء الكر أو الجارى. السؤال ٤٩: طرح هذا السؤال في الجلسة الاسبوعية النسوية، ورد في أحكام التطهير أنه إذا لحق الكلب إناءً فيجب تعفيره، فهل يجب التعفير بالتراب مع وجود معقمات مثل الكحول وسوائل التنظيف في الوقت الحاضر؟ الجواب: نعم يجب ذلك. السؤال ٥٠: مع الأسف زوجي مبتلى بأحد الذنوب الكبيرة الخطرة وهي شرب احكام النساء، ص: ٣٠ الخمر، كيف نظهر الأواني المتنجسة بالخمر؟ الجواب: الإناء المتنجس بالخمر إذا اريد تطهيره بالماء القليل وجب غسله ثلاث مرات مع مسح اليد عليه ويستحب غسله سبع مرات. المسألة ٥١: إذا تنجس شىء ببول الصبي الرضيع أو الصبية المرضية إذا لم يتغذى على غير اللبن فإنه يطهر إذا صب عليه الماء مرة واحدة ولا يجب العصر في مثل اللباس أو الفراش وأمثالهما، ولكن الأحوط استحباباً هو صب الماء عليه مرتين. السؤال ٥٢: أنا أعمل في قسم التزيق للنساء، وأحياناً بعد أن تتم عملية تزيق الأبرة داخل الوريد ومع علمنا باتصال الأبرة بالدم داخل الوريد ولكن بعد الانتهاء من تزيق الأبرة وإخراجها لا نجد أثراً للدم عليها، فهل أن هذه الأبرة طاهرة أو نجسة؟ الجواب: هي طاهرة. السؤال ٥٣: رجع زوجي من مكة المكرمة وقمت بطبخ الطعام للضيوف وأخذت بخبز بعض الأرفعة، وعندما كنت أقوم بتهيئة العجين أصابني رعاف فجأة وسقطت قطرة من الدم في العجين، فهل هناك طريق لتطهير هذا العجين المتنجس بعد أن قمت بخلطه جميعاً؟ الجواب: الظاهر أنه لا طريق لذلك. احكام النساء، ص: ٣١

٤ مسائل الوضوء

مقدمة:

لا شك في وجود فائدتين جليتين للوضوء: إحداهما (فائدة صحيّة)، والاخرى (فائدة أخلاقية ومعنوية). فمن جهة الصحة، فإن غسل الوجه واليدين خمس مرات أو ثلاث مرات على الأقل في اليوم والليله يؤثر تأثيراً ايجابياً ملحوظاً في نظافة البدن، وكذلك بالنسبة إلى مسح الرأس وظاهر القدمين بالشرط الذى يشترط فيه وصول الماء إلى الشعر أو ظاهر البشرة مما يتسبب في أن تكون هذه الأعضاء نظيفة باستمرار، مضافاً إلى أن إيصال الماء للجلد يؤثر في حفظ تعادل شبكة الأعصاب (السمباتيك) و (باراسمباتيك). ومن جهة الأخلاق والمعنويات فإن الوضوء يقترن بقصد القربة إلى الله تعالى وكسب رضاه مما يكون له أثر تربوي على روح الإنسان وقلبه، لأن المفهوم الكنائى والمعنى الباطنى للوضوء هو (إننى أتحرّك في خط الطاعة والعبودية لله تعالى من أعلى رأسى إلى أخصى قدمى) وقد ورد في الحديث الشريف عن الإمام الرضا عليه السلام إشارة إلى هذا المعنى «١». احكام النساء، ص: ٣٢ السؤال ٥٤: كنت أغسل يدي في الوضوء ثلاث مرات، وبعد الزواج قال لى زوجى: «هذا العمل فيه إشكال»، فإذا غسل الإنسان عند الوضوء وجهه ويده ثلاثاً، فما حكم وضوئه وعبادته؟ الجواب: فى وضوئه وعبادته إشكال، ولكن يجب أن يكون معلوماً أن المقصود بالغسل مرتين أو ثلاث مرات هو أن يغسل العضو مرة كاملة ثم يعيد الغسل بهذه الكيفية، أما صب الماء على العضو مرتين أو أكثر قبل الفراغ من غسله بالكامل فلا إشكال فيه. السؤال ٥٥: شعر النساء غالباً كثيف وطويل، كيف يجب عليهنّ المسح؟ الجواب: يجوز المسح على جلدة الرأس أو الشعر النابت عليه، أما من كان شعره كثيفاً وطويلاً بحيث إذا مشطه انسدل على وجهه، أو على مواضع اخرى من رأسه، وجب أن يمسح على منبت الشعر، والأحسن أن يكشف عن مفرق شعره قبل الوضوء حتى يمسح بعد الفراغ من غسل اليد اليسرى منبت شعر الرأس أو جلدة الرأس بسهولة ويسر. السؤال ٥٦: الرجاء بيان وظيفة النسوة اللآتى قمن بزرع شعر الرأس، حين المسح أثناء الوضوء؟

الجواب: إذا وصل الماء إلى جلدة الرأس فالمسح صحيح، وفي غير هذه الصورة فحكمها حكم الجبيرة. السؤال ٥٧: إنني من طالبات الحوزة العلمية في إحدى المدن وأعيش في غرفة في إحدى المدارس الموقوفة، وأحياناً يأتي إلينا ضيوف ويستفيدون من ماء المدرسة للوضوء، فهل يجوز للضيوف الاستفادة من ماء المدرسة لغرض الوضوء وأمثلة؟ الجواب: فيه إشكال، إلا أن يكون استضافة الضيف في هذه المدرسة موافقاً لشروط الوقف. المسألة ٥٨: إذا توضأت المرأة في مكان يراها الأجنبي فوضوءها صحيح بالرغم من أنها ارتكبت إثماً. احكام النساء، ص: ٣٣ السؤال ٥٩: عندما كنت اتوضأ انتبهت إلى إتمام طبخ الطعام، فتركت الوضوء واتجهت إلى الموقد وأطفأته ثم استأنفت الوضوء، فهل هذا الوضوء صحيح؟ الجواب: لا إشكال في هذا المقدار من الفاصلة. السؤال ٦٠: لى مدة اتوضأ بإبريق حيث تقوم إبتنى بسكب الماء على يدي في الوضوء، ثم سمعت أن الواجب في الوضوء هو أن يقوم الشخص بنفسه بالتوضؤ ولا ينبغي أن يستعين بغيره، فهل أن وضوئي السابق كان باطلاً؟ وما هو حكم صلاتي بهذا الوضوء؟ الجواب: إذا كانت البنت تصب الماء على يدك ثم تقومين بصبه على وجهك ويدك فإن وضوءك صحيح ولكن يكره هذا العمل. السؤال ٦١: إن أظفاري طويلة أكثر من المعتاد، فهل في وضوئي إشكال؟ الجواب: لا- إشكال في ذلك. السؤال ٦٢: امرأة تسأل عن ترميم الحاجب في صالونات حلاقة النساء، ما حكمه؟ ألا- يكون مانعاً للوضوء والغسل؟ الجواب: إذا كان المراد بالترميم زراعة الشعر بحيث يصل ماء الوضوء والغسل إلى البدن فلا- بأس فيه. وكذلك إذا كان المقصود الوشم الملون تحت الجلد. السؤال ٦٣: هل يعتبر الحبر الجاف والماجك والصبغ وأمثالها موانع من وصول الماء إلى الجلد؟ وما حكم الصبغ الذي تستعمله النساء لشعورهن؟ الجواب: إذا لم يكن لها جرم فلا- تكون مانعاً. أما في ما يخص الحبر الجاف فقد جرى اختياره وتبين أنه يشكّل جرماً خفيفاً لا يمنع الماء. السؤال ٦٤: إذا استخدمت المرأة مساحيق التجميل لغرض تجميل نفسها لزوجها، فهل يجب عليها لغرض الوضوء إزالة هذه المساحيق بالصابون وأمثلة من وجهها ويديها، أو بإمكانها التوضؤ معها؟ الجواب: إذا لم يكن لهذه المساحيق مادة كثيفة تمنع من وصول الماء إلى الجلد فالوضوء صحيح ولا يجب غسلها بالصابون. احكام النساء، ص: ٣٤ السؤال ٦٥: هل أن صبغ الأظافر التي تضعه المرأة على أظافر القدم يشكل مانعاً من صحّة المسح؟ الجواب: أجل، لا يصحّ المسح، ولكن يمكنها أن تترك أحد الأظافر بدون صبغ وتمسح عليه. المسألة ٦٦: وجود الخاتم والسوار وما شابه ذلك في اليد إذا لم يمنع من وصول الماء إلى البدن لم يضرّ بالوضوء وبإمكانه أن يغيّر مكانه أو يحركه ليصل الماء إلى ما تحته ويغسل، وإذا رأى خاتماً أو شيئاً مانعاً آخر على يده بعد الوضوء ولم يعلم هل كان هذا على يده حين الوضوء أم لا؟ صحّ وضوءه بشرط أن يحتمل أنه كان ملتفتاً إلى هذا الأمر أثناء الوضوء. السؤال ٦٧: يرى بعض الفقهاء أنه ينبغي على الرجل عند غسل اليدين أن يبدأ غسلهما من الخلف والنساء من باطن الذراع، فما هو رأيكم في هذه المسألة؟ الجواب: لا بأس بالإتيان بغسل الذراعين بهذه الصورة بقصد الرجاء.

٥ غسل الحيض وأحكامه

مقدمة:

إشارة

بالنسبة إلى العادة الشهرية للنساء هناك عقائد وتصورات مختلفة لدى الأقوام البشرية السالفة، فاليهود كانوا يتعاملون مع هذه الظاهرة بشدة حيث كان الرجال يتجنبون النساء هذه الأيام في كل شيء ويتعدون عنهن في الأكل والشرب والنوم والمجلس وغير ذلك، والتوراة تقرر أحكاماً شديدة على الحائض أيضاً «١». بينما نرى أن المسيحية تنطلق في تعاملها مع الحائض في الجهة المخالفة حيث لا يوجد أي تحديد للتعامل مع النسوة في هذه المدة، أما المشركون في العصر الجاهلي فلم تكن هناك مقررات وأحكام واضحة تجاه المرأة الحائض، ولكن سكان المدينة وما حولها اقتبسوا بعض آداب اليهود في هذا المجال فكانوا يمارسون ضغوطاً على المرأة في

حال الحيض خلافاً لسائر القبائل العربية الذين لم يكونوا يرون في هذه الظاهرة حالة غير طبيعية بل كان البعض يستلذ من المقاربة الجنسية في هذا الحال أكثر ويتصورون أنه لو رزقوا ولداً من خلال هذه المقاربة فسيكون فاتكاً وذا بطش شديد، وهي صفة مطلوبة لدى العرب في تلك الأحوال والظروف «٢». احكام النساء، ص: ٣٦ أما في الإسلام فنرى أن أحكامه وتعاليمه في هذا المجال تبعد عن الافراط والتفريط الذي ينشأ من الجهل عادة، فالتعاليم الواردة في الشريعة الإسلامية بالنسبة إلى الحائض مضافاً إلى كونها تحفظ للمرأة كرامتها وشخصيتها، تقرر تخفيفاً عنها في بعض التكاليف الدينيّة، وسيأتي تفصيل الكلام عن هذه المسألة لاحقاً.

١- ماهية دم الحيض

المسألة ٦٨: الحيض الذي ربّما يعبر عنه أحياناً بالعادة الشهرية، دم يخرج من الرحم في كلّ شهر غالباً عدّة أيام، وهذا الدم يتحوّل إلى غذاء للجنين عند انعقاد النطفة. ويقال للمرأة في حال الحيض «حائض» وللحائض في الشرع الإسلامي الشريف أحكام سيأتي ذكرها في المسائل التالية. السؤال ٦٩: ذكرتم في المسألة ٤٢٦ من توضيح المسائل (إنّ الحيض دم يخرج من الرحم لبضعه أيام من كل شهر أمّا عند انعقاد النطفة فهو غذاء الطفل) ولكن التطابق بين هذه المسألة وبين الموازين العلمية مبهم مع الأخذ بنظر الاعتبار النقاط المبيّنة أدناه، لذا نرجو أن تفضلوا ببيان المزيد من الإيضاحات: إنّ الدّورة الشّهريّة للمرأة قبل سنّ اليأس تمر عادة بالمراحل الآتية: ١- مرحلة توسع حجم الرحم: في هذه المرحلة يتضخم الرحم بسبب افراز هرمون الاستروجين. هذا التضخم في جدار الرحم يحدث من أجل تهيؤ الرحم لاستقبال الجنين. ٢- إذا حصل الحمل وتكوّن الجنين، يمرّ الجنين عبر الأنابيب الرحمية داخلها إليه ويستقر في الطبقة الضخمة المليئة بالدم حيث يتغذى مدة من الزمن على المواد الغذائية المحمولة له مع الدم وينمو؛ في الحقيقة لا يتغذى الجنين على الدم بذاته بل احكام النساء، ص: ٣٧ على الاوكسجين والمواد الغذائية التي يحملها الدم. ٣- وبعد مرور ثلاثة أسابيع تقريباً من الاستقرار في هذا المكان تتكون المشيمة التي تقوم بنقل المواد الغذائية والأوكسجين من نسيج الرحم المتضخم إلى الجنين عن طريق الحبل السرى وكذلك بنقل غاز الكاربونيك الناتج من الفعاليات الحياتية للجنين إلى دم الأم و... والعمل الآخر للمشيمة ترشيح الهرمون الأمومي أو البروجسترون الذي يمنع العادة الشهرية. ٤- وإذا لم يحصل الحمل يتمزق جدار الرحم المتضخم والملى بالدم ويأخذ بالنزيف فيما يعرف بالعادة الشهرية. وبعد انتهاء النزيف يقوم جدار الرحم بالتهيؤ لاستقبال الجنين التالي، أي يأخذ بالتضخم والامتلاء بالدم، لذا فحين يحدث الحمل عند المرأة يمنع ترشح الهرمون الذي ذكرناه حدوث العادة (لا أن الجنين يشرب ذلك الدم)، بل إنّه لا يوجد نزيف دم أصلاً كي يشربه الجنين. ٥- تتحكم هرمونات مختلفة بجميع المراحل التي ذكرنا، وإذا جرى زرق امرأة بهذه الهرمونات أو تغذيتها بها فلا تحدث العادة. فكيف والحال هذه يمكن اعتبار شرب الدم تغذية للطفل؟ الجواب: ليس القصد أن جدار الرحم ينزف والجنين يتناول نزيغه، بل القصد أن الدم- أثناء الحمل- يدخر في عروق المرأة حيث ينتقل إلى الجنين عبر المشيمة أو غيره حيث يأخذ الجنين مواده الغذائية وأوكسجينه من دم الأم نفسه، تماماً كما تتوقف العادة الشهرية أثناء الرضاعة لأنّ بعض الدم يتحول إلى لبن ويكون غذاءً للطفل، فإذا قلنا إنّ الدم يكون غذاء الطفل فهذا المعنى لا ما ذكرت.

٢- علامات دم الحيض

المسألة ٧٠: لدم الحيض علامات هي: إنّ هذا الدم هو في الأغلب: ١- دم غليظ. ٢- حار. ٣- ولونه غامق أو أحمر. ٤- ويخرج بقوة. ٥- وبشيء من الحرقه. احكام النساء، ص: ٣٨ المسألة ٧١: المرأة المصابة بالنزيف الدموي في رحمها إذا راجعت الطبيب، وشخصّ الطبيب أنّ هذا الدم دم حيض أو دم جرح وما شابه ذلك، فإن اطمأنت إلى قول الطبيب عملت بالأحكام المقررة وإلا فسيأتي حكمها. السؤال ٧٢: هل أنّ العلائم المذكورة لدم الحيض تختص بالمرأة التي تشك في كونها حائضاً، أو تشمل جميع النساء؟ الجواب: إنّ هذه العلائم تتعلق بمن تشك في الحيض

٣- شرائط الدم

إشارة

المسألة ٧٣: إن لدم الحيض شروطاً خاصية إذا توفرت جميعاً في حالة معينة تجرى عليه أحكام الحيض، والدم الذي تراه المرأة إنما يكون دم الحيض إذا توفرت فيه سبعة شروط:

(أ) البلوغ

المسألة ٧٤: الدم الذي تراه الفتاة قبل تمام السنة التاسعة والمرأة اليائسة ليس له حكم الحيض، وإذا لم يكن عن جرح فهو دم الإستحاضة وسيأتي أحكامها. المسألة ٧٥: البنت التي لا تعلم أنها أكملت التاسعة أم لا- إذا رأت دمًا ليست فيه علامات الحيض فهو ليس بحيض وإن كانت فيه علامات الحيض وحصل لها الإطمئنان بذلك فهو دليل على أنها بلغت التاسعة وبلغت سن التكليف، ولكن إذا شكّت المرأة أنها صارت يائسة أم لا، فإن رأت دمًا ولم تعلم كونه حيضاً أم لا، وجب أن تبني على أنه حيض وأنها ليست بيائسة. السؤال ٧٦: هل أن بلوغ البنت تسع سنوات قمرية يعد من شرائط الحيض، أو أن سائر علامات البلوغ أيضاً شرط في الحيض حتى وإن لم تبلغ البنت السن التاسعة من العمر؟ الجواب: إذا رأت البنت دمًا قبل بلوغها التاسعة من العمر فليس بدم حيض.

(ب) عدم الدخول في سن اليأس

المسألة ٧٧: النساء السيدات وغير السيدات يصرن يائسات بعد تمام الخمسين القمري «١» من أعمارهن، من دون فرق، أي إنّه إذا رأين الدم بعد تمام الخمسين فلا يعتبر حيضاً إلّا إذا كان للدم جميع مواصفات الحيض، ففي هذه الحالة تعمل عمل الحائض. السؤال ٧٨: ذكرتم في توضيح المسائل (المسألة ٤٢٨) بالنسبة إلى سن اليأس لدى النساء أنه لا تفاوت في سن اليأس بين النساء العلويات وغير العلويات ويستثنى من ذلك نساء قبيلة قريش، فالرجاء بيان التفاوت المذكور بين نساء قريش مع سائر النساء العلويات، وهل توجد في بلدنا نساء من قريش، أو أن النساء العلويات عندنا لا يختلفن في هذا الحكم مع سائر النساء؟ الجواب: لا توجد في بلدنا نساء من قبيلة قريش، فقبيلة قريش هي قبيلة عربية خاصة وليس هناك ارتباط بين نساء بلدنا مع تلك القبيلة. المسألة ٧٩: إذا شكّت المرأة أنها صارت يائسة أم لا، فإن رأت دمًا ولم تعلم كونه حيضاً أم لا، وجب أن تبني على أنه حيض وأنها ليست بيائسة. المسألة ٨٠: المرأة الحامل أو المرضعة يمكن أن تحيض.

(ج) أن لا يكون أقل من ثلاثة أيام

المسألة ٨١: مدة الحيض لا تقل عن ثلاثة أيام ولا تزيد على عشرة حتى لو كان أقل من ذلك بقليل أيضاً لا يعدّ حيضاً. المسألة ٨٢: لا يلزم أن ترى الدم في ليلة اليوم الأول وليلة الرابع ولكن يجب أن يستمرّ الدم في الليلة الثانية والثالثة. المسألة ٨٣: إذا رأت الدم أقل من ثلاثة أيام وطهرت ثم رأت الدم ثلاثة أيام أو أحكام النساء، ص: ٤٠ أكثر بالعلامات المذكورة فإنّ الدم الثاني فقط هو دم حيض. السؤال ٨٤: تعرّض العادة الشهرية إلى الإختلال أحياناً بسبب تناول الدواء، منه مثلاً، أن يكون لون الدم عند العادة الشهرية باهتاً وقد يكون أحياناً على شكل آخر، فماذا يكون تكليف المرأة في هذه الحالة من حيث الصّيلة والصّيام والطواف؟ الجواب: إذا استمرّ الدم الفاقع اللون والبقع في أيام العادة لثلاثة أيام متتالية فهو بحكم العادة، وإلّا فحكمه الإستحاضة. السؤال ٨٥: إذا كانت المرأة ذات عادة

وقتيه وعدديه، وبدأت عاداتها في الوقت المعين ولكنها وبسبب تناولها اقراصاً معينه منعت من استمرار العاده في اليوم الثاني والثالث بالرغم من أنها كانت تعيش أيام العاده الشهرية كعادتها في كل شهر، فما حكمها؟ الجواب: حكمها حكم المستحاضه.

(د) أن لا يكون أكثر من عشرة أيام

المسألة ٨٦: مدّة الحيض لا تزيد على عشرة أيام، والزائد يعدّ استحاضه. المسألة ٨٧: إذا رأت الدم ثلاثة أيام باستمرار وطهرت، فإن رأت الدم مرّة اخرى ولم يكن مجموع الأيام التي رأت فيها الدم أكثر من عشرة أيام فإنّ جميع الأيام التي رأت فيها الدم تكون حيضاً، ولكن الأيام التي انقطع فيها الدم في البين لها حكم الطهر. السّؤال ٨٨: يرى سماحتكم بأنّ الحائض إذا طهرت أثناء أيام العاده وجب عليها الاتيان بعبادتها بعد الغسل حتّى وإن كانت تعتقد بأنّها ستري الدم مرّة اخرى. فهل أنّ الطهر المذكور (النقاء المتخلل) له حد أدنى من حيث الزمان؟ مثلاً إذا طهرت المرأة ثلاث ساعات أثناء عاداتها وكان هذا الطهر بعد اذان الظهر، فهل تجب عليها صلاة الظهر والعصر؟ الجواب: نعم، إذا كانت المدّة التي حدث فيها النقاء بمقدار الغسل وأداء الصلاة وجب عليها الاتيان بهما. احكام النساء، ص: ٤١ السّؤال ٨٩: امرأة تستعمل جهازاً لمنع الحمل، ممّا يؤدّي إلى تذبذب أيام عاداتها واضطراب وقتها، فما تكليفها؟ هل تبطل عباداتها؟ علماً بأنّ عدد أيام عاداتها قبل استعمال الجهاز كان سبعة. فهل يجوز لها الإغتسال بعد سبعة أيام وأداء عباداتها؟ الجواب: إذا رأت الدم عدّة مرّات في أوقات مختلفه وبعدهد يختلف من الأيام على خلاف عاداتها الاولى فتعتبر مضطربة، فإذا رأت الدم عشرة أيام أو أقل فكّله حيض، وإذا رآته أكثر من عشرة أيام وكان يحمل صفات الحيض ولم يكن أقلّ من ثلاثة أيام ولا أكثر من عشرة فيعتبر حيضاً، وإذا كان كلّ على شكل واحد فتعمل وفق عادة قريباتها. السّؤال ٩٠: كما ورد في المسألة ٤٣٢ من توضيح المسائل لسماحتكم أنّ دم الحيض لا يكون أكثر من عشرة أيام، فهل أنّ المراد هو عشرة أيام بلياليها، أو المراد الأيام فقط دون الليالي؟ وعلى الفرض الثاني إذا استمر الدم إلى الليلة الحادية عشر فما حكمها؟ الجواب: إنّ المعيار هو الأيام فقط ولا تحسب الليلة الأخيرة من العاده ويجب عليها العمل طبقاً لأحكام المستحاضه. السّؤال ٩١: إنّ بعض النسوة يستخدمن جهازاً داخل الرحم يمنع من الحمل، وهذا الجهاز قد يؤدى أحياناً إلى زيادة في نسبة خروج الدم لديهن، فلو تجاوزت العاده في مثل هؤلاء النسوة أكثر من عشرة أيام بسبب وجود هذا الجهاز داخل الرحم فما هو الحكم؟ الجواب: إذا كان خروج الدم بسبب الجرح الذي يخلفه الجهاز المذكور فلا- حكم لها سوى تطهير الموضوع، وإذا تجاوز الدم لديها أكثر من المعتاد في عاداتها الشهرية تجرى أحكام العاده أيضاً، ولكن على أيّة حال لا ينبغي أن يتجاوز دم الحيض عشرة أيام، فلو تجاوز الدم لا يحسب من الحيض حتّى لو كانت عاداتها أقلّ من عشرة أيام حيث يجب عليها أن تجعل من أيام عاداتها حيضاً إلّا أن تتغير عاداتها بمرور الزمان.

(هـ) الاستمرار

المسألة ٩٢: يجب أن تكون الأيام الثلاثة الاولى من الحيض متتالية فإن رأت الدم مثلاً في يومين وطهرت في الثالث، ثم رأت الدم مرّة اخرى فهو ليس بحيض، وما قلنا من أنّ رؤية الدم يجب أن تكون متتالية فليس معنى ذلك أنّ الدم يخرج طيلة الثلاثة أيام باستمرار بل يكفي أن يكون الدم موجوداً في داخل الفرج.

(و) الموالاة

السّؤال ٩٣: هل يعنى (التوالي) في الأيام الثلاثة الاولى في الحيض الوارد في بعض الكتب الفقهية هو (استمرار خروج الدم في الأيام الثلاثة الاولى) أو له معنى آخر؟ الرجاء توضيح ذلك. الجواب: المراد هو استمرار خروج الدم في الأيام الثلاثة الاولى.

(ز) بين الحيضين أقلًا عشرة أيام

المسألة ٩٤: المرأة التي ترى الدم مرّة واحدة في الشهر عادةً إذا رأت الدم مرّتين في شهر واحد وكان بأوصاف الحيض فإن كانت أيام الطهر الواقعة بينهما لا- تقل عن عشرة أيام وجب أن تجعل كليهما حيضاً. المسألة ٩٥: إذا رأت الدم ثلاثة أيام أو أكثر وكان بأوصاف الحيض ثم رأت بعد ذلك دمًا بأوصاف الإستحاضة بمدة عشرة أيام أو أكثر ثم رأت مرّة أخرى دمًا بأوصاف الحيض وجب أن تجعل جميع الدماء التي بأوصاف الحيض حيضاً. السّؤال ٩٦: إذا طهرت المرأة في اليوم العاشر من الشهر من عاداتها، ولكنها رأت الدم مرّة ثانية في اليوم التاسع عشر من ذلك الشهر بحيث كان متصفاً بجميع شروط الحيض، وقد استمر مثلاً ستة أيام، فمن أي يوم يحسب هذا الدم الثاني من العادة الشهرية؟ الجواب: بعد مضي عشرة أيام من انتهاء العادة الأولى يعتبر الدم الثاني حيضاً.

محرّمات الحيض:**إشارة**

المسألة ٩٧: أمّا الأعمال التي يجب على الحائض اجتنابها في أيام عاداتها الشهرية فهي كما يلي:

(أ) العبادات

المسألة ٩٨: جميع العبادات التي تتوقّف على الوضوء أو الغسل أو التيمّم مثل الصلاة والصوم والطواف بالكعبة المعظمة، ولكن لا مانع من القيام بالعبادات التي لا- تشترط فيها تلك الطهارات مثل صلاة الميت. السّؤال ٩٩: لماذا يجب علينا ترك العبادة في مثل هذه الحالات؟ ولعلنا نكون في هذه الحالات محتاجين للارتباط مع الله تعالى أشدّ من سائر الفروض الأخرى؟ الجواب: إنّ المكلف يمكنه الارتباط بالله تعالى في كل زمان وفي جميع الأحوال والظروف، ويخلو معه في حالة المناجاة والدعاء، بالرغم من وجود أوامر وأحكام خاصة ولغرض مصالح معينة تفرض على الإنسان أن يترك بعض أشكال العبادة والارتباط مع المطلق (كالصلاة والصوم). المسألة ١٠٠: إذا صارت المرأة حائضاً أثناء الصلاة بطلت الصلاة ولا يجب عليها إدامتها، ولكن إذا شكّت أنّها صارت حائضاً أم لا، فصلاتها صحيحة. المسألة ١٠١: إذا دخل وقت الصلاة وعلمت أو ظنّت أنّها لو أخرت الصلاة تصير حائضاً وجب عليها الصلاة فوراً. المسألة ١٠٢: إذا أخرت الصلاة من أوّل الوقت حتّى انقضى مقدار أداء واجبات صلاة واحدة، ثم حاضت وجب عليها قضاء تلك الصلاة بعد ذلك، وأمّا مقدار الوقت الذي تحتاجه لأداء الواجبات فيجب عليها ملاحظة حال نفسها، فمثلاً المرأة المسافرة يكفي مضي الوقت بمقدار أداء ركعتين والحاضرة بمقدار أداء أربع ركعات، ولو لم تكن على وضوء فيدخل وقت الوضوء في ذلك المقدار أيضاً، احكام النساء، ص: ٤٤ وكذلك تطهير اللباس والبدن فإن كان لها وقت بمقدار أداء الصلاة فقط فالأحوط قضاء تلك الصلاة. المسألة ١٠٣: يستحبّ للمرأة الحائض عند حلول وقت صلاتها أن تطهّر نفسها من الدم وتغيّر القطن والمنديل، وتتوضأ، أو تيمّم إذا لم يمكنها الوضوء، وتجلس في مصلاها مستقبله القبلة وتشتغل بذكر الله والدعاء والصلوات، ولكن يكره لها قراءة أكثر من سبع آيات من القرآن واستصحابه ومسّ حواشيه والفواصل التي بين خطوطه وأسطره، وكذا الخضاب بالحنا، ولكن لا مانع من سماع آيات القرآن أو المشاركة في مجالس تعليم وقراءة القرآن الكريم. السّؤال ١٠٤: إذا منعت امرأة عاداتها الشهرية بتناول الأقراص، فهل يجوز لها أن تقرأ القرآن في تلك الحال وتصوم وتحجّ وتؤدّي باقي العبادات؟ الجواب: يجوز لها ذلك ولا إشكال في أعمالها. السّؤال ١٠٥: هل تتمكن النساء والبنات في حال العادة الشهرية من الاشتراك في صلاة الجمعة لغرض تعظيم مثل هذه الشعائر مع العلم أنّ الصلاة حرام على الحائض؟ الجواب: لا- مانع من ذلك إذا لم تكن الصلاة في مسجد ولم تنو نية الصلاة فيمكنها الاقتداء بالظاهر مع جماعة

المصلين.

(ب) الأعمال التي تحرم على الجنب

المسألة ١٠٦: يحرم على الجنب خمسة أمور: الأول: مسّ خطّ القرآن الكريم أو اسم الله وأسماء الأنبياء عليهم السلام والأئمة عليهم السلام وفاطمة الزهراء عليها السلام على الأحوط وجوباً على الحائض، ولا- يجرى هذا الحكم على التراجم الموجودة إلى اللغات الأخرى. الثاني: الدخول في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وإن دخل من باب وخرج من باب آخر. احكام النساء، ص: ٤٥ الثالث: التوقّف واللبث في المساجد الأخرى، أمّا لو دخل من باب وخرج من باب آخر أو دخل فيها لأخذ شيء منها فلا إشكال ولا- مانع، والأحوط وجوباً أن لا يتوقّف في حرم الأئمة عليهم السلام أيضاً. الرابع: دخول المسجد من أجل وضع شيء فيه. الخامس: قراءة أحد آيات السجدة ولكن لا بأس بقراءة غير آيات السجدة الواجبة من سورة السجدة «١». السؤال ١٠٧: هل يشكل دخول المرأة الحائض إلى الأروقة المحيطة بضريح الإمام الرضا عليه السلام لا سيما إذا كانت الأروقة قريبة من الضريح بحيث ترى المرقد المطهر؟ الجواب: لا بأس في ذلك على أن لا تدخل الحرم. السؤال ١٠٨: سافرت لزيارة مرقد السيدة المعصومة عليها السلام في مدينة قم المقدسة ولكن مع الأسف أصابتنى العادة الشهرية في أثناء السفر، فهل يمكنني أن أتشرف بالزيارة للحرم المطهر في هذا الحال؟ وبشكل عام ما هو حكم زيارة أبناء الأئمة في هذا الحال؟ الجواب: لا إشكال في التشرف بزيارة حرم أبناء الأئمة، ولكن الأفضل الاكتفاء بدخول الرواق والصحن وعدم الدخول إلى مكان الضريح الشريف، وطبعاً فإن الأقسام التي يعرف عنها بأنها مسجد مستثناة من هذا الحكم. السؤال ١٠٩: بشكل عام أي الأقسام من الحرم المطهر للأئمة المعصومين (سلام الله عليهم أجمعين) يحرم دخولها للجنب والحائض؟ هل يحرم الدخول إلى جميع الأقسام حتى الرواق والصحن وسائر الأماكن فيها، أو أن المحرم هو بعضها؟ الجواب: إن المحرم هو الدخول إلى مكان وجود الضريح وأطرافه فقط. احكام النساء، ص: ٤٦ السؤال ١١٠: هل يجوز حضور الحائض والجنب في الحسينيات أثناء إقامة المأتم والعزاء وكذلك الذهاب إلى مقبرة الشهداء وقراءة الفاتحة عليهم أو المشاركة في جلسات القرآن؟ الجواب: لا إشكال في ذلك ولكن يحرم قراءة آيات السجدة الواجبة. السؤال ١١١: بما أن دعاء كميل يتضمن آية من سورة السجدة «١»، فهل يجوز قراءة الدعاء للحائض؟ الجواب: لا إشكال في ذلك، لأن المحرم عليها هو قراءة آية السجدة فقط وإن كان الأفضل عدم قراءة جميع السورة ومن جملتها الآية الموجودة في دعاء كميل. السؤال ١١٢: أهدي لى زوجي في ذكرى زواجنا قلادة ذهبية كتب عليها اسم الجلالة (الله)، ولبستها في عنقي، فهل يجوز لى ذلك في أيام العادة الشهرية؟ الجواب: لا إشكال في ذلك إذا لم تمسّ البدن. السؤال ١١٣: اسم زوجي محمّد، فهل يجوز لى مس اسمه الذي يماثل اسم النبي الأكرم صلى الله عليه وآله عند العادة الشهرية؟ وما هو حكم أسماء سائر الأنبياء والأئمة المعصومين عليهم السلام في هذا الحال؟ الجواب: لا إشكال في ذلك إلا أن تكون كلمة (الله) جزءاً من هذا الاسم مثل (عبدالله). السؤال ١١٤: هناك جلسة اسبوعية للنسوة في محلّتنا وأحد برامج هذه الجلسة قراءة زيارة عاشوراء، وهذه الزيارة مكتوبة في رقعة صغيرة مغلفة بورق من النايلون، فهل يجوز للحائض مسّ هذه الورقة؟ وهل تتمكن المرأة في هذا الحال من الإتيان بالسجود في آخر الزيارة؟ الجواب: لا إشكال في لمس هذه الأوراق وكذلك لا إشكال في السجود بعد الزيارة. احكام النساء، ص: ٤٧ السؤال ١١٥: نظراً لأهمية الاشتراك في الانتخابات بمراحلها المختلفة، ومن جهة أخرى فإنّ صناديق الاقتراع توضع عادة في المساجد، فهل يجوز للحائض دخول المسجد لأداء هذه الوظيفة السياسية العبادية المهمة؟ الجواب: يجب عليها الذهاب إلى مناطق أخرى غير المساجد للاشتراك في الانتخابات. السؤال ١١٦: هل يحرم على الحائض سماع آيات السجدة الواجبة كما تحرم تلاوتها؟ وإذا سمعت آية السجدة هل يجب عليها السجود أيضاً؟ الجواب: يجوز الاستماع، فإذا سمعت آية السجدة وجب عليها السجود فوراً.

المسألة ١١٧: يحرم الجماع على الرجل والمرأة أثناء الحيض. المسألة ١١٨: إذا جامع زوجته وهي حائض يستحب أن يدفع كفارة، والكفارة في الثلث الأول من أيام الحيض عبارة عن مثقال من الذهب المسكوك أو قيمته (والمثقال الشرعي عبارة عن ١٨ حمصاً). وإذا جامع في الثلث الثاني من أيام الحيض فكفارته نصف مثقال ذهب، وإذا كان في الثلث الثالث فكفارته ربع مثقال ذهب. وبناءً على ذلك فإن كانت مجموع أيام الحيض ستّة أيام فكفارة مجامعة الحائض في اليومين الأولين مثقال ذهب، وفي اليوم الثالث والرابع نصف مثقال، وفي اليوم الخامس والسادس ربع مثقال. المسألة ١١٩: إذا أراد دفع قيمة الذهب وجب عليه دفع قيمته يوم الدفع، لا يوم الجماع. المسألة ١٢٠: لا يحرم التلاعب مع الزوجة في حال الحيض ولا كفارة فيه. المسألة ١٢١: إذا تكرّر منه الجماع فيستحب أيضاً تكرار الكفارة. المسألة ١٢٢: إذا علم الرجل حين الجماع بأن المرأة حائض وجب عليه الإنفصال احكام النساء، ص: ٤٨ فوراً فإن لم ينفصل عنها أثم والأحوط استحباباً دفع الكفارة. المسألة ١٢٣: إذا زنا الرجل بالمرأة الحائض أو جامع امرأة أجنبية حائض على أنّها زوجته فالأحوط دفع الكفارة. المسألة ١٢٤: من لا- يتمكن من دفع الكفارة فالأفضل دفع صدقة إلى الفقير فإن لم يتمكن وجب عليه الإستغفار من ذنبه. السّؤال ١٢٥: إذا لعب الزوج زوجته الحائض، وشك في الدخول وعدمه بدون اختيار، فما حكمه؟ هل ارتكب عملاً حراماً ويجب عليه دفع الكفارة أم لا؟ الجواب: ما لم يحصل لديه يقين بذلك فلا يعتبر حراماً ولا كفارة عليه. السّؤال ١٢٦: هل أنّ حرمة الجماع مع الحائض ووجوب الكفارة عليه يشمل المقاربة الجنسية غير الاختيارية أيضاً؟ ولو تحقق الجماع ناسياً فما هو الحكم؟ وهل أنّ الانزال شرط في ذلك؟ الجواب: إنّ هذا الحكم لا يشمل صورة النسيان وليس الانزال شرطاً فيه. السّؤال ١٢٧: هل تختص حرمة الجماع في حال الحيض وكفارته بالزوج فقط، أو تشمل المرأة أيضاً؟ الجواب: إنّ الحرمة تتعلق بكليهما ولكن الكفارة تختص بالزوج. السّؤال ١٢٨: إذا كانت المرأة في أيام عادتتها الأخيرة، ولكنها شكّت في أنّها طهرت أم لا، فما هو حكم الجماع في هذه الصورة؟ الجواب: لا- يجوز. السّؤال ١٢٩: هل تجوز مقاربة الحائض بعد انقطاع الدم وقبل الغسل؟ الجواب: يجوز ذلك ولكن الاحتياط المستحب تركه. السّؤال ١٣٠: نقل عن سماحتكم أنّكم تقولون بجواز الجماع مع الحائض بعد انقطاع الدم وقبل الغسل، هل أنّ هذا الحكم يجري في سائر محرمات الحائض (من قبيل الطلاق، مس كتابه القرآن، حرمة الدخول إلى المساجد وغيرها)؟ الجواب: إنّ الموارد مختلفة، فالدخول إلى المسجد ومسّ كتابه القرآن والصلاة احكام النساء، ص: ٤٩ وأمثالها مشروطة بالغسل، ولكن الطلاق ليس مشروطاً بالغسل. المسألة ١٣١: إذا قالت المرأة: أنا حائض، أو: لقد طهرت من الحيض، فإنّه يقبل قولها إلّا في موارد سوء الظنّ.

د) الطلاق

المسألة ١٣٢: طلاق المرأة في حال الحيض باطل لا أثر له. المسألة ١٣٣: يصحّ طلاق الزوجة في حال الحيض أو النفاس في ثلاث صور: ١- إذا لم يقاربها الزوج بعد الزواج مطلقاً. ٢- إذا كانت حاملاً (كما قلنا أنّ الحامل قد تحيض). ٣- إذا كانت المرأة غائبة ولم يمكن للرجل أو يتعشّر عليه أن يعرف طهر زوجته. المسألة ١٣٤: إذا كان يتصوّر طهر زوجته من الحيض وطلّقها، ثمّ عرف أنّها كانت حين الطلاق في حال الحيض بطل طلاقه، وعلى العكس من ذلك إذا كان يتصوّر أنّها في حال الحيض وطلّقها مع ذلك، ثمّ تبين أنّها كانت ظاهرة في ذلك الوقت صحّ طلاقه. المسألة ١٣٥: من علم أنّ زوجته في حال الحيض أو النفاس ثمّ غاب عنها مثل أن يسافر وأراد أن يطلقها ولم يمكنه أن يتعرّف على حالها يجب أن ينتظر مدّة تطهر فيها عادةً من الحيض والنفاس، ثمّ لو شاء طلقها. السّؤال ١٣٦: هل يجوز إجراء مراسم الزواج والعقد في حال العادة الشهرية؟ الجواب: لا مانع. السّؤال ١٣٧: هل تجوز هبة باقي المدّة في العقد المنقطع (الذي هو بمنزلة الطلاق) وهل يجوز في أيام العادة الشهرية للزوجة؟ الجواب: لا مانع من ذلك. المسألة ١٣٨: إذا طهرت المرأة من دم الحيض صحّ طلاقها وجاز لزوجها موائعها احكام النساء، ص: ٥٠ حتّى قبل الغسل، ولكن الأحوال استحباباً أن لا يقاربها قبل الغسل ولكن الأعمال المحرّمة عليها في وقت الحيض مثل التوقّف في المسجد ومسّ كتابه القرآن لا ترتفع حرمتها حتّى تغتسل

على الأحوط وجوباً.

أصناف الحائض:

إشارة

المسألة ١٣٩: الحوائض على ستة أصناف: ١- ذات العادة الوقتية والعددية: وهي التي ترى دم الحيض في شهرين متتابعين في وقت معين ويكون عدد الأيام التي ترى فيها الدم في كلا الشهرين متساوياً، كأن ترى الدم في كلا الشهرين من أول الشهر إلى اليوم السابع منه. ٢- ذات العادة الوقتية: وهي التي ترى دم الحيض في شهرين متتابعين في وقت معين واحد ولكن عدد الأيام تختلف في الشهرين، مثلاً ترى في الشهر الأول خمسة أيام وفي الشهر الثاني سبعة أيام. ٣- ذات العادة العددية: وهي التي تكون الأيام التي ترى فيها دم الحيض في كلا الشهرين متساوية الكمية مثلاً ترى في كلا الشهرين سبعة أيام ولكن في وقت مختلف، كأن ترى مرة في أول الشهر فصاعداً ومرة في العاشر فصاعداً. ٤- المضطربة: وهي التي حاضت في عدة أشهر ولكن لم تستقر لها عادة معينة ثابتة أو كان لها فيما سبق عادة مستقرة ولكنها اضطرت ولم تستقر لها عادة جديدة. ٥- المبتدئة: وهي التي تحيض لأول مرة. ٦- الناسية: وهي التي نسيت عاداتها. ولكل واحدة من هؤلاء الحوائض أحكام خاصة ستذكر في المسائل القادمة.

١- ذات العادة الوقتية والعددية

المسألة ١٤٠: ذات العادة الوقتية والعددية تحيض بمجرد أن ترى الدم في أيام عاداتها وتجرى عليها أحكام الحائض إلى آخر أيام عاداتها، سواء كان الدم يتصف بأوصاف دم الحيض أم لا. احكام النساء، ص: ٥١ المسألة ١٤١: المرأة التي لا تطهر من الدم تمام الشهر ولكن كانت ترى الدم في شهرين متوالين بصفات الحيض في أيام معينة (مثلاً من أول الشهر إلى اليوم السابع) وأما سائر الأيام فلا تراها كذلك، وجب عليها أن تجعل تلك الأيام عاداتها. المسألة ١٤٢: ذات العادة الوقتية والعددية إذا رأت الدم يومين أو ثلاثة قبل زمان عاداتها أو بعده بحيث يقال إنها قدمت أو أخرت عاداتها وجب أن تعمل بوظائف الحائض، سواء اتصف ذلك الدم بصفات الحيض أم لا. المسألة ١٤٣: ذات العادة الوقتية والعددية إذا رأت الدم عدة أيام قبل عاداتها وأيام بعدها (كما هو متعارف عند النساء حيث يقدمن أو يؤخرن عاداتهن أحياناً) ولا يزيد مجموعها عن عشرة أيام يكون كلها حيضاً، وإذا زاد عن عشرة أيام كان الدم الذي رآته في أيام عاداتها فقط حيضاً وما قبلها وما بعدها استحاضة. وهكذا إذا رأت الدم عدة أيام قبل أيام عاداتها مضافاً إلى تمام أيام عاداتها، أو رأت الدم فقط عدة أيام بعد عاداتها مضافاً إلى تمام أيام عاداتها وكان المجموع لا يتجاوز عشرة أيام كانت كلها حيضاً. وأما إذا تجاوز عشرة أيام عدت أيام عاداتها فقط حيضاً. المسألة ١٤٤: المرأة ذات العادة إذا رأت الدم ثلاثة أيام أو أكثر وطهرت ثم رأت الدم مرة ثانية وكانت الفاصلة بين الدمين أقل من عشرة أيام ولم تكن مجموع الأيام التي رأت فيها الدم أكثر من عشرة أيام فالجميع حيض «ولكن الأيام التي لم تر الدم في البين فإنها تعدّ طاهرة»، وإن تجاوز العشرة فالدم الذي رآته في أيام العادة يكون حيضاً وما بقي استحاضة، فإن لم يكن جميع الدم في أيام العادة فالدم الذي كان بصفات الحيض فهو حيض وما بقي استحاضة فإن كان الدمين بصفات الحيض فتكون العشرة أيام الأولى حيضاً وما بقي استحاضة. المسألة ١٤٥: ذات العادة العددية والوقتية إذا لم تردماً في وقت العادة ورأت الدم بعد أيام العادة في غير وقتها وجب أن تعدّه حيضاً بأجمعه، سواء رأت الدم قبل وقت العادة أو بعدها بشرط أن يكون له صفات دم الحيض. احكام النساء، ص: ٥٢ المسألة ١٤٦: ذات العادة الوقتية والعددية إذا رأت الدم في وقت عاداتها ولكن كانت عدد أيامه أقل أو أكثر من أيام عاداتها، ثم رأت الدم مرة أخرى بعدد أيام عاداتها قبل وقت العادة أم بعدها، فإنها تعدّ الأيام التي رأت فيها الدم وقت العادة حيضاً فقط. المسألة ١٤٧: ذات العادة الوقتية والعددية إذا رأت الدم أكثر من عشرة أيام فالدم الذي رآته في

أيام العادة حيض «سواءً كانت فيه صفات الحيض أم لا» وما رأته بعد أيام العادة فهو استحاضة «سواءً كانت فيه علامات الحيض أم لا».

٢- ذات العادة الوقتية

المسألة ١٤٨: ذات العادة الوقتية أى التى ترى دم الحيض فى شهرين متتابعين فى وقت معين ثم تطهر ولكن عدد الأيام فى الشهرين لا يكون متساوياً، يجب أن تجعل جميع تلك الأيام حيضاً بشرط أن لا تكون أقل من ثلاثة أيام ولا أكثر من عشرة أيام. المسألة ١٤٩: المرأة التى لا ينقطع منها الدم ولكن كان الدم يخرج فى وقت معين فى خلال الشهرين المتوالين بأوصاف دم الحيض ولكن عدد الأيام التى ترى فيها الدم بأوصاف الحيض لم تكن متساوية، فمثل هذه المرأة تجعل جميع ما رأته بأوصاف الحيض حيضاً. المسألة ١٥٠: المرأة التى ترى دم الحيض أثناء شهرين متوالين فى وقت معين ثلاثة أيام أو أكثر ثم تطهر، ثم ترى الدم مرة أخرى ثلاثة أيام أو أكثر، ولم يتجاوز مجموع الأيام التى رأت فيها الدم عشرة أيام «ولكن فى الشهر الثانى كان أقل أو أكثر من الشهر الأول» فمثل هذه المرأة يجب عليها أيضاً أن تجعل جميع ما رأته حيضاً، ولكن فى الأيام التى انقطع فيها الدم فى الأثناء فهى طاهرة. المسألة ١٥١: ذات العادة الوقتية إذا رأت الدم وقت عادتها أو قبلها أو بعدها بيومين أو ثلاثة بحيث يقال إنه تقدم حيضها أو تأخر يجب عليها العمل بأحكام احكام النساء، ص: ٥٣ المرأة الحائض، سواءً كان الدم بأوصاف الحيض أم لا. المسألة ١٥٢: ذات العادة الوقتية إذا رأت الدم أكثر من عشرة أيام ولم يمكنها تشخيص عدد أيام الحيض عن طريق علائمه وأوصافه يجب أن تجعل بعدد أيام عادة قريباتها حيضاً لنفسها، من دون فرق بين القريبات من الأب أو الأم، أمواتاً كنّ أم على قيد الحياة، وهذا إذا كان كل القريبات أو أكثريتهنّ الغالبه متشابهات، أما إذا كان بينهما اختلاف مثلاً كانت عادة بعضهنّ خمسة أيام وعادة بعضهنّ ثمانية فالأحوط وجوباً أن تجعل سبعة أيام من كل شهر عادة لها.

٣- ذات العادة العددية

المسألة ١٥٣: ذات العادة العددية أى التى تكون أيام حيضها فى شهرين متتابعين متساوية ولكن وقته يتغير، تعمل فى تلك الأيام بأحكام الحائض. المسألة ١٥٤: المرأة التى لا ينقطع منها الدم ولكنها ترى فى شهرين متوالين عدّة أيام دماً بأوصاف الحيض والبقية بأوصاف الإستحاضة وعدد أيام الدم الذى يكون بأوصاف الحيض متساوياً فى كل من الشهرين ولكن لم يتحد وقتين فى هذه الصورة تكون عادتها تلك الأيام التى يكون فيها الدم بأوصاف الحيض. المسألة ١٥٥: ذات العادة العددية إذا رأت الدم أكثر من عدد أيام عادتها وتجاوز العشرة أيام فإن كانت أوصاف الدم واحدة فى الجميع يجب عليها أن تجعل من أول يوم رأت الدم بمقدار عادتها حيضاً والبقية استحاضة، وان كانت ترى الدم لعدّة أيام بأوصاف الحيض فيجب أن تعدّه حيضاً، فإن كان أكثر من أيام عادتها تنقص من آخر تلك الأيام، وإن كانت أقل من أيام عادتها وجب عليها أن تجعل تلك الأيام مع عدّة أيام اخرى بحيث يكون المجموع بمقدار أيام عادتها حيضاً والبقية استحاضة.

٤- المضطربة

المسألة ١٥٦: المضطربة وهى المرأة التى رأت الدم فى عدّة أشهر دون أن تستمر احكام النساء، ص: ٥٤ لها عادة معينة إذا رأت الدم عشرة أيام أو أقل فجميعه حيض، وإن تجاوز العشرة فإن كان بعضه بصفات الحيض ولم يكن أقل من ثلاثة أيام أو يتجاوز العشرة أيام فهو حيض وان رأته بشكل واحد فتعمل بعادة أقربائها «إذا كانت عادتهنّ جميعاً أو أكثرهنّ بشكل واحد» فإذا كانت عادتهنّ مختلفة فالأحوط أن تجعل عادتها سبعة أيام.

٥- المبتدئة

المسألة ١٥٧: المبتدئة هي التي ترى الدم لأول مرة فإذا رأت الدم عشرة أيام أو أقل كان كله حيضاً، وإذا كان الذي رآته أكثر من عشرة أيام وكان كله بصفة واحدة يجب أن تجعل عادة قريباتها حيضاً لها كما مرّ في المسألة السابقة والباقي استحاضة. المسألة ١٥٨: إذا رأت المبتدئة الدم لأكثر من عشرة أيام وكان الدم بأوصاف الحيض في بعض الأيام فإن لم يكن الدم الذي بأوصاف الحيض أقل من ثلاثة وأكثر من عشرة فهذا الدم حيض والبقية استحاضة، وإن كان أقل من ثلاثة أيام وجب عليها أن تجعل عادتها ما كان بأوصاف الحيض وما بقي تعمل بعادة أقربائها، وكذلك إذا تجاوز الدم الذي بأوصاف الحيض عشرة أيام فتعمل بعادة أقربائها وتجعلها حيضاً وما بقي استحاضة.

٦- الناسية

المسألة ١٥٩: الناسية يعني المرأة التي نسيت عادتها فإذا رأت الدم عشرة أيام أو أقل فجميعه حيض، وإن رأت لأكثر من عشرة أيام وجب أن تجعل الأيام التي كان فيها الدم بأوصاف الحيض حيضاً «بشرط أن لا يكون أقل من ثلاثة أيام ولا أكثر من عشرة أيام» فإن تجاوز ذلك أو رأت الدم بشكل واحد في جميع الأيام، فالأحوط وجوباً أن تجعل سبعة أيام الأولى حيضاً وما بقي استحاضة.

أحكام الأصناف الستة للحائض:

المسألة ١٦٠: إذا رأت المبتدئة والمضطربة والناسية والمرأة ذات العادة العديدة الدم وكان بأوصاف الحيض فعليها أن تترك عبادتها فوراً فإذا علمت بعد ذلك أنه لم يكن حيضاً وجب عليها قضاء عبادتها الفائتة، ولكن لو لم يكن بأوصاف الحيض تعمل عمل المستحاضة حيث يثبت لها أنه دم حيض ولكن المرأة ذات العادة الوقتية أو الوقتية والعديدة يجب عليها ترك العبادة بمجرد رؤية الدم في أيام عادتها. المسألة ١٦١: المرأة ذات العادة «سواء كانت وقتية وعديدة أو وقتية فقط أو عديدة فقط» إذا رأت الدم خلافاً لعادتها شهرين متوالين فإن عادتها تبدل طبقاً لما رآته في هذين الشهرين.

علامات انتهاء الحيض:

السؤال ١٦٢: ما هي علامات انتهاء العادة الشهرية؟ هل يعتبر في ذلك زمن خاص منذ رؤية آخر قطرة من الدم، أو هناك ملاك آخر لذلك؟ الجواب: إذا كانت معلومة العادة في الوقت وانقطع الدم في ذلك الوقت المعين ولم تر بقعاً من الدم فإن عادتها قد انتهت ولا يلزمها الانتظار أكثر. السؤال ١٦٣: إذا انقطع دم الحيض ولم تتمكن الحائض من الفحص (كأن تكون باكراً أو تخاف الضرر)، فما هو حكمها؟ الجواب: إن الفحص أو الاختبار المطلوب أمر بسيط ولا يخاف منه الضرر ولا يؤثر على البكارة، بل يكفي أن تختبر نفسها بشيء من القطن أو المناديل الورقية. السؤال ١٦٤: من هي الحائض التي يجب عليها الفحص والاختبار؟ الجواب: إن الفحص والاختبار وظيفته من تشك في انتهاء العادة الشهرية.

وظيفة الحائض بعد الحيض:

المسألة ١٦٥: إذا طهرت المرأة من دم الحيض يجب عليها أن تغتسل للصلاة احكام النساء، ص: ٥٦ والعبادات الاخرى فلو لم تحصل على الماء تيممت وكيفية غسل الحيض مثل غسل الجنابة ويجزى عن الوضوء أيضاً، ولكن الأحوط استحباباً أن تتوضأ «سواء كان قبل الغسل أم بعده». المسألة ١٦٦: إذا طهرت المرأة لأقل من عشرة أيام وعلمت بعدم وجود الدم في الباطن وجب عليها الغسل لعباداتها

حتى لو كانت على يقين من أنها سوف ترى الدم لأقل من عشرة أيام. المسألة ١٦٧: إذا طهرت المرأة قبل عشرة أيام ولكن كانت تحتل وجود الدم في الباطن وجب أن تدخل مقداراً من القطنه داخل الفرج وتمتحن نفسها، فإن خرجت القطنه نقيّة اغتسلت وأدّت ما عليها من العبادات، وان خرجت ملوثة ولو بسائل أصفر اللون وجب عليها العمل طبقاً لأحكام الحائض المذكورة سابقاً. المسألة ١٦٨: لا قضاء للصلوات اليومية التي لم تأت بها الحائض أيام حيضها، ولكن يجب أن تقضى الصوم الواجب الذي فاتها أيام الحيض. السؤال ١٦٩: لماذا لا يجب على النساء قضاء الصلاة التي تركتها في حال الحيض والنفاس، ولكن يجب عليهن قضاء الصيام في تلك الأيام؟ الجواب: لعل ذلك بسبب أن الصوم يجب على المكلف مدة شهر واحد طيلة السنة، فلا يواجه المكلف مشكلة في قضاؤه، أما الصلاة الواجبة إذا تقرر لزوم قضاؤها على النساء فإن ذلك يشكّل صعوبة لهنّ، مضافاً إلى أن الصوم لا يشكل مانعاً من عمل المرأة، ولكن قضاء الصلوات يشكّل مانعاً لأعمالهنّ. المسألة ١٧٠: إذا كانت المرأة في حال الحيض أو النفاس وحدث الكسوف والخسوف وبقيت على تلك الحال إلى آخر وقت الإنجلاء فلا تجب عليها صلاة الآيات ولا قضاؤها. المسألة ١٧١: إذا طهرت المرأة في آخر وقت الصلاة وجب عليها الغسل والصلاة حتى إذا كانت بمقدار ركعة واحدة من الصلاة فالأحوط وجوباً أن تصلي وإلا فعليها القضاء. احكام النساء، ص: ٥٧ المسألة ١٧٢: إذا طهرت المرأة في آخر وقت الصلاة ولم يكن لها من الوقت للغسل ويمكنها التيمّم وأداء ركعة واحدة في الوقت والبقية في خارج الوقت فلا تجب عليها الصلاة، ولكن إذا كانت وظيفتها التيمّم مع غضّ النظر عن ضيق الوقت، مثلاً، كان الماء يضرّها فيجب عليها التيمّم والصلاة. المسألة ١٧٣: إذا طهرت المرأة وشكّت في بقاء الوقت لأداء الصلاة، وجب عليها الصلاة. السؤال ١٧٤: إذا طهرت المرأة وهي في أثناء السفر، كأن تكون في الطائرة أو القطار ولا- تستطيع الغسل، فما هو حكمها؟ الجواب: إذا تمكنت من التيمّم والصلاة في هذا الحال وجب ذلك، وإلا صلّت صلاتها احتياطاً في هذا الحال ثمّ عليها القضاء بعد ذلك (هذا في حال ضيق الوقت).

مسائل متفرقة في غسل الحيض:

السؤال ١٧٥: هناك عرف مشهور في بعض المناطق وهو أن غسل الحيض يكون في الأيام الزوجية فقط، فحتى لو انتهت عاداتها الشهرية في يوم فردى وطهرت المرأة فإنها لا تغتسل وتوكل الغسل إلى اليوم اللاحق، فهل هذا الأمر له وجه شرعي؟ الجواب: لا فرق بين الأيام الفردية والزوجية، ويجب عليها الغسل في أول فرصة والالتيان بوظائفها الشرعية. السؤال ١٧٦: إذا كانت المرأة جنباً وجاءتها عاداتها الشهرية أو إنها أجنبت وهي في العادة الشهرية، فهل يجوز لها أن تغتسل غسل الجنابة في تلك الحالة؟ الجواب: لا مانع من ذلك. وتطهر من الجنابة بغسل الجنابة ويجوز لها أن تغتسل الأغسال المستحبة كذلك. السؤال ١٧٧: ما هو حكم ارضاع الطفل في أيام العادة الشهرية؟ فلو كان له أثر احكام النساء، ص: ٥٨ سلبى على الطفل فماذا تعمل المرأة لإزالة سلبات الرضاع في هذه المدة؟ الجواب: لا يوجد أي أثر سلبى في ذلك. السؤال ١٧٨: بعض النسوة يتصورن وجوب تطهير جميع الملابس التي كانت المرأة تلبسها أيام العادة الشهرية حتى العباءة وإن لم تمس الملابس الموضع النجس منها، فهل هذا الكلام صحيح؟ الجواب: ليس لهذا الكلام أي اعتبار شرعي، فما دامت الملابس طاهرة ولم تنتجس فلا يلزم تطهيرها بالماء. السؤال ١٧٩: ما هو حكم عملية تجميل الوجه والشعر للمرأة أثناء العادة الشهرية؟ وإحدى النساء تقول: لا ينبغي للنسوة صبغ الشعر في حال الحيض، لأن الشعر في هذه الحالة لا يكتسب اللون المطلوب، فهل هذا الكلام صحيح؟ الجواب: هذا الكلام من جملة الخرافات ولا اعتبار له. السؤال ١٨٠: هل أن عرق الحائض نجس؟ الجواب: هو طاهر. السؤال ١٨١: إن بعض النسوة لا تهتم بإخفاء قطعة القطن التي تستخدمها أثناء العادة الشهرية عن عيون الأجانب، فهل في رؤية هذه القطع القطنية بالنسبة للرجال الأجانب إشكال؟ الجواب: لا يحرم شرعاً، ولكن إخفاءها يعد من الآداب الأخلاقية. السؤال ١٨٢: بالرغم من السعي الكثير في تطهير الخرق المستخدمة في أيام العادة الشهرية ولكن يبقى في الغالب لون الدم عليها، فهل أن هذه الخرق طاهرة بعد غسلها بالماء؟ الجواب: إذا لم تشتمل على الدم فلا مانع من بقاء اللون. احكام النساء، ص: ٥٩

٦ أحكام غسل النفاس

ما هو دم النفاس؟

المسألة ١٨٣: كل دم تراه المرأة منذ خروج أول جزء من الوليد من بطنها يكون دم نفاس وتكون المرأة في هذه الحالة نفساء، وعلى هذا فإن الدم الذي يخرج قبل خروج الوليد ليس بنفاس. السؤال ١٨٤: إذا ولدت المرأة توأمًا أو أكثر، فهل أن بداية النفاس تكون من ولادة الأول أو الثاني؟ ومتى تحسب المرأة نفاسها لعشرة أيام؟ الجواب: إن ابتداء النفاس يكون من وضع الطفل الأول ونهايته إلى عشرة أيام كاملة، ولكن الأحوط الجمع بين أحكام الحائض والمستحاضة في المقدار الزائد بالنسبة إلى الفاصلة بين الأول والثاني. السؤال ١٨٥: هل يشترط في دم النفاس أن يكون مثل دم الحيض أو دم الاستحاضة من حيث اللون، السرعة، الحرارة والبرودة وأمثال ذلك؟ الجواب: إن دم النفاس في الحقيقة يمثل ما تبقى من دم الحيض وعادةً يكون بصفات الحيض ولكن هذه الصفات ليست شرطاً فيه.

شروط دم النفاس:

المسألة ١٨٦: يجب أن تتوفر في دم النفاس الشروط التالية، وإلا ليس بدم نفاس: احكام النساء، ص: ٦٠ أ) أن يكون الدم من الولادة وعلى هذا فإن الدم الذي يخرج قبل خروج الوليد ليس بدم نفاس. ب) يمكن أن لا يكون دم النفاس أكثر من آن واحد ولكن لا يمكن أن يزيد عن عشرة أيام. ج) الأحوط وجوباً في دم النفاس أن تكتمل خلقة الطفل، فعلى هذا لو خرج دم متخثر من رحم المرأة وعلمت أنه إذا بقي في الرحم فإنه سيكون إنساناً وجب عليها الجمع بين أعمال المرأة الطاهرة وترك ما يجب على الحائض تركه «١». المسألة ١٨٧: إذا شكك بأنه سقط منها شيء أم لا، أو شكك في الشيء الساقط أنه إذا بقي سيكون إنساناً أم لا، فالدم الخارج منها ليس دم نفاس ولا- يجب عليها التثبت. السؤال ١٨٨: هل يجب استمرار خروج الدم في النفاس؟ فلو رأت المرأة الدم عند الولادة ثم طهرت ورأت الدم في اليوم الخامس فهل تحسب هذه الأيام الخمسة من النفاس؟ الجواب: لا يشترط الاستمرار في دم النفاس، ولكن إذا طهرت المرأة في الأثناء تماماً وجب عليها الإتيان بعباداتها. السؤال ١٨٩: متى تبدأ الأيام العشرة للنفاس؟ فلو مات الجنين في بطن أمه وهو في الشهر التاسع ولم تكن هناك حيلة لإخراجه إلا بتقطيعه وهذا العمل يستغرق عدّة ساعات، فهل يكون المعيار في ابتداء العشرة هو خروج أول قطعه من الطفل أو خروج آخر قطعه منه؟ الجواب: إن جواب هذه المسألة مثل جواب مسألة التوأم. السؤال ١٩٠: من المعلوم في العلم الحديث إمكان تربية نطفة الزوج وبويضة المرأة احكام النساء، ص: ٦١ الزوجة بعد التلقيح في رحم امرأة اخرى، فهل أن الأم الثانية تكون نفساء بعد ولادة الطفل، أو أن أحكام النفاس تتعلق بالأم الحقيقية فقط؟ الجواب: لهما أحكام النفاس أيضاً. السؤال ١٩١: هل أن القسم الأخير من الطفل يشمل المشيمة أيضاً؟ الجواب: كلا، فالمشيمة غير داخله في المولود. السؤال ١٩٢: ما تكليف المرأة عند الشك بين دم النفاس ودم الجرح؟ الجواب: في هذه الحالة عليها الإحتياط، أي تأتي بالعبادات وتجتنب المحرمات على الحائض حتى تتبين حالتها.

الأعمال التي تحرم على «النفساء»:

المسألة ١٩٣: جميع الأعمال المحرمة على الحائض محرمة على النفساء، وما يجب عليها أو يستحب أو يكره يجب على النفساء ويستحب ويكره. المسألة ١٩٤: يحرم الجماع مع المرأة في حال النفاس، فلو قاربها زوجها فالأحوط استجاباً أن يعمل بالحكم الوارد للحائض في دفع الكفارة، وطلاقها في ذلك الحال باطل أيضاً. السؤال ١٩٥: أي المحرمات على النفساء تكون حلالاً بعد انقطاع الدم، وأيها حلالاً بعد الغسل؟ الجواب: يجوز مقاربتها بعد انقطاع الدم وقبل الغسل، ولكن الدخول إلى المسجد والإتيان بالعبادات إنما

تكون حلالاً بعد الغسل.

وظيفة «النفاس» بعد انقطاع الدم:

المسألة ١٩٦: إذا طهرت المرأة ظاهراً من النفاس واحتملت وجود دم في الباطن وجب عليها أن تمتحن نفسها بإدخال قطنه، فإن خرجت نقيته اغتسلت وأدت العبادات. احكام النساء، ص: ٦٢ السؤال ١٩٧: إذا قررت المرأة علامة لظهرها من الحيض والنفاس، وهي مضي أربعة وعشرين ساعة على رؤيتها لآخر قطرة من الدم، وفي هذه الصورة فقط تغتسل وتأتي بتكاليفها الشرعية، فهل هذا العمل صحيح؟ الجواب: لا يلزم مضي أربعة وعشرين ساعة، بل تغتسل مباشرة بعد انقطاع الدم وتأتي بوظائفها الشرعية. المسألة ١٩٨: إذا طهرت المرأة من دم النفاس وجب عليها الغسل والإتيان بعباداتها، فإذا رأت الدم قبل مضي عشرة أيام من الولادة مرة ثانية، فإن كانت جميع الأيام التي رأت فيها الدم عشرة أيام أو أقل، فإن جميع تلك الأيام نفاس وفي الأيام التي في الوسط والتي لم تر فيها الدم فعباداتها صحيحة.

الدم الذي تراه النفاس بعد أيام نفاسها:

المسألة ١٩٩: إذا تجاوز دم النفاس عشرة أيام فإن كانت ذات عادة عادية في الحيض جعلت النفاس بمقدار أيام العادة والبقية استحاضة، وإن لم تكن ذات عادة جعلت النفاس عشرة أيام وما بقي استحاضة. المسألة ٢٠٠: المرأة التي تكون عاداتها أقل من عشرة أيام، إذا رأت دم النفاس أكثر من أيام عاداتها وجب أن تجعل النفاس بمقدار عاداتها، وبعد ذلك تترك العبادات إلى اليوم العاشر على الأحوط وجوباً، فإن تجاوز الدم عشرة أيام جعلت نفاسها لمقدار أيام العادة وما بقي استحاضة، ويجب عليها قضاء ما تركته من العبادات في هذه الأيام. المسألة ٢٠١: الكثير من النساء يرين الدم بعد وضع الحمل إلى مدة شهر أو أكثر، فمثل هؤلاء النساء إذا كان لهن عادة في الحيض، عليهن أن يجعلن بعدد أيام عاداتهن نفاساً، وبعدها إلى عشرة أيام يجري عليه حكم الإستحاضة، وبعد انقضاء عشرة أيام إذا رافقت أيام عاداتهن في الحيض وجب أن يعملن وفق أحكام الحائض (سواء كان متصفاً بأوصاف دم الحيض أم لا) وإذا لم ترافق أيام عاداتها جرى عليه احكام النساء، ص: ٦٣ حكم الإستحاضة إلا أن يكون الدم متصفاً بأوصاف الحيض. المسألة ٢٠٢: النساء اللاتي يرين الدم بعد وضع الحمل شهراً واحداً أو أكثر، فإن لم يكن لهن عادة شهرية جعلن العشرة أيام الأولى نفاساً، والعشرة الثانية استحاضة، وما بعد ذلك إن كان بأوصاف الحيض كان حيضاً وإلا فهو استحاضة.

مسائل متفرقة للنفاس:

السؤال ٢٠٣: هل أن الملاك في النفاس هو (اليوم) فقط أو اليوم مع الليلة؟ الجواب: إن الملاك هو اليوم فقط. السؤال ٢٠٤: يقال إن المرأة النفاس يجب عليها غسل (الأربعين) بعد مضي أربعين يوماً على ولادتها، فالرجاء بيان المراد من غسل الأربعين؟ وهل أن المرأة طيلة هذه المدة لا يجب عليها غسل؟ الجواب: لا اعتبار لهذا الكلام، فحكم النفاس هو ما مر في المسائل السابقة. السؤال ٢٠٥: هل أن ابتلاء النساء بالدماء الثلاثة يعتبر دليلاً على نقصان الإيمان أو عدم كماله، أو أن لهذه الدماء حكمه خاصة أخرى؟ الجواب: إن هذه الدماء تتعلق بتكاليف الامومة الشريفة ولا تدل على نقصان إيمان المرأة البتة.

٧ غسل الاستحاضة

علامات دم الإستحاضة:

المسألة ٢٠٦: دم الإستحاضة من الدماء التي تخرج من رحم المرأة، وتسمى في هذه الحالة «مستحاضة»، وعلى العموم كل دم يخرج من رحم المرأة غير دم الحيض والنفاس والجرح والدمل فهو دم الإستحاضة. المسألة ٢٠٧: دم الإستحاضة في الغالب فاتح اللون وبارد ورقيق، ويخرج من دون قوة وحرقة، ويمكن أن يكون أحياناً أسوداً أو أحمرًا وحارًا وغلظًا ويخرج بقوة وحرقة. المسألة ٢٠٨: كل ما ترى المرأة من الدم ولم يكن فيه صفات دم الحيض والنفاس ولم يكن من البكارة أو من جرح في الرحم فهو دم استحاضة. المسألة ٢٠٩: إذا شكّت المرأة في الدم هل أنه دم جرح أم لا؟ وكان ظاهر حالها هو السلامة، فهو دم استحاضة، وأما لو كان حالها مشكوكاً ولم يُعلم أنّ هذا الدم من جرح أو غيره، فلا تلحقها أحكام الإستحاضة. السؤال ٢١٠: هل أنّ الاستحاضة كالحيض والنفاس من حيث وجود الحد الأدنى والأعلى فيها؟ الجواب: ليس للاستحاضة حدٌ أدنى ولا أعلى. السؤال ٢١١: هل يعتبر في بداية الاستحاضة رؤية الدم، أو يكفي وجود الدم في احكام النساء، ص: ٦٦ الموضوع؟ وهل يعتبر في الاستحاضة استمرار الدم أيضاً؟ الجواب: يكفي وجود الدم في الموضوع ولا يشترط الاستمرار فيه. السؤال ٢١٢: إذا أجرت المرأة عملية استئصال للرحم، فما حكم الدم الذي تراه إذا كانت في عمر الحيض؟ هل هو حيض أم استحاضة؟ وما الحكم إذا احتملت أو تيقنت أنه دم ناجم عن جرح العملية الجراحية؟ الجواب: المرأة التي قلع رحمها إذا رأت الدم فلا- حيض لها ولا استحاضة، وإنما يجب عليها غسل المحل فقط. السؤال ٢١٣: ورد في توضيح المسائل أنّ النساء يدخلن سنّ اليأس عندما يبلغن من العمر خمسين سنة (هـ ق) أى ما يعادل ٤٨ سنة و ٦ أشهر (هـ ش). فإذا رأت المرأة الدم بعد هذه السنّ كل شهر على عاداتها الشهرية، فماذا تعتبره: حيضاً أم استحاضة؟ وهل تؤدى عباداتها أم تتركها في هذه الحالة؟ الجواب: متى ما رأت الدم يحمل الأوصاف السابقة تعمل عمل الحائض.

أقسام الاستحاضة:

المسألة ٢١٤: الإستحاضة على قسمين فقط «قليلة» و «كثيرة». والاستحاضة القليلة هي التي إذا أدخلت المرأة قطنه نظيفة في فرجها لوث الدم القطنه، ولكن لا يخرج منها من الطرف الآخر، سواء نفذ الدم في داخل القطنه أم لم ينفذ. والاستحاضة الكثيرة هي التي ينفذ فيها الدم في داخل القطنه ويخرج من الطرف الآخر. السؤال ٢١٥: هل يوجد بين الفقهاء العظام المعاصرين (كثير الله أمثالهم) أو مراجع الدين الماضين رحمهم الله من ينكر الاستحاضة المتوسطة كما هو رأى سماحتكم؟ الجواب: إنّ أكابر الفقهاء من المتقدمين والمتأخرين الذين يرون أنّ الاستحاضة على قسمين فقط، كثيرون.

وظيفة المستحاضة القليلة:

المسألة ٢١٦: يجب على المرأة في الإستحاضة القليلة: ١- أن تتوضأ لكل صلاة على الأحوط وجوباً. ٢- أن تمنع من سراية الدم إلى سائر الأعضاء، ولكن لا يجب تبديل القطنه والمنديل الذي تشدّ به الموضوع، وإن كان الأحوط. السؤال ٢١٧: تفضلتم أنّه يجب على المستحاضة القليلة وضوء لكل صلاة، فإذا لم تر دماً بعد صلاة الظهر وأرادت الإتيان بصلاة العصر فهل يجب عليها الوضوء مرة ثانية؟ الجواب: في هذه الصورة لا يجب عليها الوضوء. السؤال ٢١٨: إذا صلّت المستحاضة القليلة صلاة العصر ولم تر دماً إلى المغرب فهل يمكنها الإتيان بصلاة المغرب بوضوء صلاة العصر؟ الجواب: نعم يمكنها الإتيان بصلاة المغرب والعشاء بذلك الوضوء. المسألة ٢١٩: في الإستحاضة الكثيرة أو القليلة لو اغتسلت قبل أذان الفجر لصلاة الليل أو توضأت و صلّت صلاة الليل فالأحوط وجوباً الغسل مرّة ثانية والوضوء بعد دخول وقت صلاة الصبح. المسألة ٢٢٠: في المستحاضة القليلة إذا فصلت في صلاتها اليومية بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء وجب عليها الوضوء لكل صلاة وكذلك للصلوات المستحبة، ولكن يكفي وضوء واحد أو غسل واحد لمجموع صلاة الليل، ولا يجب عليها الغسل والوضوء لصلاة الإحتياط والسجدة المنسية والتشهد المنسى وسجدة السهو إذا أتت بها بعد الصلاة مباشرة. السؤال ٢٢١: إذا أرادت المستحاضة القليلة الإتيان بما يشترط فيه الطهارة، مثل مسّ كتابه القرآن أو الطواف الواجب وأمثال

ذلك، فهل يكفي وضوء واحد أم تجب عليها وظيفة اخرى؟ وإذا أرادت تكرار بعض هذه الأعمال فهل يجب عليها تكرار الوضوء أيضاً؟ احكام النساء، ص: ٦٨ الجواب: يجب عليها الوضوء للطواف وكذلك يجب عليها تكرار الوضوء لتكرره، ولكن لا يجب عليها وضوء آخر لنوافل الصلاة الواجبة، وكذلك يكفي وضوء واحد لصلاة الليل إذا أتت بها بصورة متوالية. السؤال ٢٢٢: هل يجب على المستحاضة القليلة الغسل بعد النقاء من الدم؟ الجواب: لا يجب عليها الغسل. السؤال ٢٢٣: ما هو حكم الجماع، الطواف، الدخول إلى المسجد الحرام وحرم الأئمة عليهم السلام، والعبور من سائر المساجد للمستحاضة القليلة؟ الجواب: لا إشكال في ذلك.

وظيفة المستحاضة الكثيرة:

المسألة ٢٢٤: يجب على المرأة في الإستحاضة الكثيرة: ١- أن تقوم بثلاثة أغسال، غسل لصلاة الصبح، وغسل لصلاة الظهر والعصر، وغسل لصلاة المغرب والعشاء. ٢- أن تجمع بين الصلاتين أى كل من الظهر والعصر، وكل من المغرب والعشاء، بعد كل غسل. ٣- الأحوط استحباً أن تتوضأ لكل صلاة أيضاً سواء قبل الغسل أو بعده. المسألة ٢٢٥: في الإستحاضة الكثيرة لو اغتسلت قبل أذان الفجر لصلاة الليل وصلت صلاة الليل، فالأحوط وجوباً الغسل مرة ثانية بعد دخول وقت صلاة الصبح. المسألة ٢٢٦: المستحاضة الكثيرة إذا أدت ما عليها من الأغسال اليومية لا يجب عليها الغسل للأعمال الأخرى كالطواف وصلاة القضاء وصلاة الآيات وصلاة الليل وإنما يجب عليها الوضوء فقط.

تبديل الاستحاضة القليلة إلى الكثيرة وبالعكس:

المسألة ٢٢٧: إذا صارت الإستحاضة القليلة بعد صلاة الصبح كثيرة، فيجب عليها احكام النساء، ص: ٦٩ الغسل لصلاة الظهر والعصر، وإذا صارت كثيرة بعد صلاة الظهر والعصر، وجب عليها الغسل لصلاة المغرب والعشاء. المسألة ٢٢٨: إذا تبدلت الاستحاضة القليلة إلى كثيرة أثناء الصلاة وجب على المستحاضة قطع الصلاة والإغتسال والصلاة من جديد وإن لم يكن لها وقت للغسل وجب عليها التيمم فلو لم يكف الوقت للتيمم أيضاً وجب عليها إتمام تلك الصلاة وقضاؤها على الأحوط وجوباً. المسألة ٢٢٩: إذا تبدلت الإستحاضة الكثيرة إلى قليلة وجب على المستحاضة الغسل للصلاة الأولى والوضوء للصلوات القادمة. السؤال ٢٣٠: أنا امرأة حامل أرى الدم لثلاثة أشهر متتالية. راجعت الأشعة التلفزيونية فكان التشخيص أنه نزيف في المشيمة، والطبيب يؤيد هذا التشخيص ويقول: «النزيف سببه كون المشيمة أسفل من الحد المعتاد، فإذا رفعت المشيمة توقف النزيف». وحتى الآن كنت أعمل بوظيفته المستحاضة لأن الدم كان قليلاً بل إنه في بعض الأحيان كان رشحاً أصفر اللون. ولكن حدث هذا اليوم - قبل ساعة من السحر - أن نزل دم كثير بشكل مفاجئ وكان بمقدار الإستحاضة الكثيرة فاغتسلت لصلاة الصبح ولكن لم ينقطع الدم، بل كان ينزل بعد كل غسل مباشرة فاضطرت إلى الوضوء والصلاة. ١- ما هي وظيفتي. الجواب: اعملي بواجبات المستحاضة، وإذا كان الغسل موجباً للضرر أو المشقة لك فعليك بالتيمم، أمراً في أيام العادة فإن حكم هذا الدم حكم العادة الشهرية. ٢- بما أن الأطباء يرون الدم من المشيمة فهل له حكم الإستحاضة؟ ثم إنى رأيت الدم لثلاثة أشهر متتالية بلا انقطاع ولو ليوم واحد، فهل تستمر الإستحاضة كل هذه المدة؟ الجواب: لهذا الدم حكم الإستحاضة وليس للاستحاضة حد معين وواجباته بسيطة.

الصوم عند الاستحاضة:

المسألة ٢٣١: يجب على المستحاضة أن تصوم شهر رمضان وإنما يصح صومها إذا اغتسلت لصلاة المغرب والعشاء من الليلة التي تريد أن تصوم يومها (القادم) وهكذا أغسال اليوم الذي تصومه (على الأحوط وجوباً). السؤال ٢٣٢: هل يشترط في صحة صوم ذات الاستحاضة الكثيرة الإتيان بالغسل، أو هناك شرائط أخرى مثل تبديل القطن الملوثة ومنع خروج الدم؟ وما هو شرط صحة صوم ذات

الاستحاضة القليلة؟ الجواب: يكفي الإتيان بالغسل، وليس لصوم ذات الاستحاضة القليلة شرط خاص. المسألة ٢٣٣: إذا صارت الصائمة مستحاضة بعد صلاة الظهر والعصر فلا يجب عليها الغسل لصوم ذلك اليوم. السؤال ٢٣٤: إذا أدت المستحاضة ما عليها من تكاليف، فهل يمكنها أن تكون إمام جماعة للنساء؟ وهل يصحّ منها صوم النذر؟ وهل يجوز لها الصوم الاستيجاري للأموات؟ الجواب: لا مانع.

مسائل اخرى للاستحاضة:

المسألة ٢٣٥: إذا توضأت المستحاضة أو اغتسلت قبل دخول وقت الصلاة فيجب عليها إعادتهما عند دخول وقت الصلاة على الأحوط وجوباً، إلّا أن لا ترى الدم مطلقاً في هذه المدّة. المسألة ٢٣٦: في جميع الحالات التي يجب فيها الغسل إذا أضرّ تكرار الغسل بحال المستحاضة، أو كان سبباً لمشقّة كثيرة، جاز لها أن تيمّم بدل الغسل. المسألة ٢٣٧: بعد انقطاع الدم من المرأة المستحاضة تجب عليها أعمال احكام النساء، ص: ٧١ المستحاضة للصلاة الاولى التي تريد إقامتها فقط. المسألة ٢٣٨: إذا لم تعلم أنّ استحاضتها قليلة أم كثيرة فالأحوط وجوباً الفحص قبل الصلاة، فإن لم تستطع ذلك فالأحوط أن تؤدّي وظيفة الإستحاضة الكثيرة والقليلة أيضاً، وأمّا لو كانت حالتها السابقة معلومة كأن كانت كثيرة أو قليلة فيمكنها العمل بتلك الوظيفة. المسألة ٢٣٩: إذا استعلت المستحاضة حالها بعد الصلاة ولم تشهد الدم جاز لها الصلاة بذلك الوضوء وإن رأت الدم بعد مدّة. المسألة ٢٤٠: إذا علمت المستحاضة بأنّها ستطهر تماماً قبل انتهاء وقت الصلاة أو ينقطع الدم بمقدار أداء الصلاة وجب عليها الصبر على الأحوط وجوباً والغسل أو الوضوء والصلاة في وقت الطهر. المسألة ٢٤١: يجب على المستحاضة أن تشتغل بالصلاة بعد الغسل أو الوضوء فوراً، ولكن لا إشكال في الإتيان بالأذان والإقامة وقراءة الأدعية الواردة قبل الصلاة بل انتظار الجماعة بالمقدار المتعارف، كما يجوز لها الإتيان بمستحبات الصلاة مثل القنوت وما شابه ذلك. المسألة ٢٤٢: إذا سال الدم إلى الخارج وجب على المستحاضة حبس الدم ومنعه من الخروج قبل الغسل، وبعده، بواسطة قطنه نظيفة وما شابه ذلك إن لم يكن في ذلك ضرر عليها ومشقّة، وأمّا إذا كان في ذلك مشقّة لم يجب. المسألة ٢٤٣: إذا لم ينقطع الدم أثناء الغسل فالغسل صحيح سواء كان ترتيباً أو ارتماسياً. المسألة ٢٤٤: المستحاضة يمكنها أن تصلّي صلاة القضاء ولكن يجب عليها على الأحوط لكلّ صلاة وضوء ولكن لصلوات النوافل اليومية يكفي ذلك الوضوء للصلاة الواجبة، وكذلك يكفي وضوء واحد لجميع صلاة الليل بشرط أن تأتي بها متتالية. السؤال ٢٤٥: هل يجوز للمرأة قراءة القرآن عند الإستحاضة؟ احكام النساء، ص: ٧٢ الجواب: إذا أتت بواجبات المستحاضة فهي بحكم الطاهرة ويجوز لها القيام بجميع العبادات. السؤال ٢٤٦: ما هي الأشياء التي تحرم على المستحاضة؟ على سبيل المثال: هل تجوز مقاربتها؟ الجواب: إذا أتت بالأغسال المذكورة للمستحاضة فهي في حكم المرأة الطاهرة. السؤال ٢٤٧: ما تكليف المرأة التي ترى بقاء متواليه لبضعه أشهر؟ علماً أن الأطباء يحتملون أن يكون هذا الدم ناجماً عن جراح داخلية. الجواب: للمسألة وجهان: إذا ثبت أن الدم يعود إلى جرح أو دمل فلا غسل فيه. وعليها أن تتوضأ وتصلّي كالمعتاد. وإذا كان الدم ناجماً عن عوارض الرحم فهو استحاضة، فإذا كان قليلاً ولا يتعدى رؤية البقع الصغيرة فعليها أن تتوضأ لكل صلاة ولا غسل عليها ويجب عليها أن تغسل الموضع وتصلّي، أمّا إذا سال وجري فيجب عليها الغسل (غسل لصلاة الصبح وغسل آخر لصلاتي الظهر والعصر وثالث لصلاتي المغرب والعشاء)، فإذا كان في الغسل ضرر أو مشقّة شديدة لها فلها أن تيمّم. السؤال ٢٤٨: ما هو حكم طلاق المرأة المستحاضة؟ وما هي شروطه؟ الجواب: إذا أتت المستحاضة بالأغسال المذكورة لها صحّ طلاقها في طهر غير طهر المواقعة «١». السؤال ٢٤٩: هل يجوز للمستحاضة دخول المسجد الحرام أو مسجد النبي أو التوقف في سائر المساجد؟ وما هو حكم دخولها إلى حرم الأنثية الأطهار عليهم السلام؟ الجواب: إذا أتت المستحاضة بأغسالها جاز لها الدخول أو التوقف في هذه الأماكن. السؤال ٢٥٠: هل أن الاستحاضة تختص بالنساء المتزوجات (كالنفاس)، أو تشمل البنات أيضاً؟ الرجاء توضيح ذلك. احكام النساء، ص: ٧٣ الجواب: لا- فرق في هذه المسألة بين النساء المتزوجات وغير المتزوجات. السؤال ٢٥١: في الآونة الأخيرة قام الأطباء من خلال

الهرمونات المقوية في إدامة سنوات خروج دم الحيض. ففي هذه الصورة هل يعتبر الدم الذي تراه المرأة بعد الخمسين سنة ويتصف بصفات الحيض استحاضة أم حيضاً؟ الجواب: إذا كان متصفاً بجميع صفات الحيض فإنه يعدّ حيضاً. السؤال ٢٥٢: مع الأخذ بنظر الاعتبار العلاجات الجديدة لحالة اليأس للنساء، وبالنظر إلى اعتبار اليأس مرضاً معيناً، حيث يتعامل الطبيب مع المرأة اليائسة بوصفها مريضة ويوصيها باستعمال بعض الأدوية التي تعمل على ايجاد دم الحيض قبل زمان اليأس، وبما أنّ الدم الذي تراه المرأة بعد بلوغها سن اليأس يعتبر استحاضة، فما هو تكليف المرأة التي بلغت من العمر (٤٨) سنة (وهو السن الطبيعي لليأس) وأحياناً تبلغ سن اليأس في العشرين من العمر أو أقل أو أكثر، ثم تخضع لهذا النوع من العلاج واستخدام العقاقير، فما هو الحكم الشرعي لهذه المسألة؟ وبما أنّ حالة اليأس تعتبر مرضاً، فما هو تكليف هذه المرأة التي تواجه مشكلات كثيرة في هذه الحالة؟ فلو قررنا أنّ هذا الدم هو استحاضة، فإنّ الأغسال المتعددة على المستحاضة تفضي إلى مشقة وحرَج عليها، فهل يمكنها التيمم بدل الغسل في صورة عدم وجود ضرر من استعمال الماء؟ ونظراً إلى أنّ ٧٠٪ من النساء لا يعملن بمثل هذه التكاليف والأحكام، فما هو تكليف هؤلاء النسوة؟ الجواب: إنّ الحل الذي يراه الإسلام في هذا المجال سهلاً وميسوراً، فحالة اليأس تعتبر كالشيخوخة، وهي حالة طبيعية في عمر الإنسان، ولا ينبغي أن نعدّها بمثابة المرض رغم أنّ الوقاية من عوارضها باستخدام المقويات أمر جيد، كما هو الحال في ظاهرة الشيخوخة في المسنين، فجميع اللاتي بلغن من العمر ٥٠ سنة قمرية، فإنّ الدم الذي يرينه هو دم الاستحاضة، إلّا أن يكون متصفاً بجميع صفات العادة الشهرية، وفي الموارد التي يكون فيها الغسل مضراً لها أو يورث مشقة كبيرة فإنّها يمكنها التيمم والصلاة. احكام النساء، ص: ٧٥

٨ غسل الجنابة

إشارة

السؤال ٢٥٣: هل يحدث الاحتلام عند النساء والبنات؟ أم أنّ الاحتلام يختصّ بالرجال فقط؟ الجواب: إذا وصلت المرأة إلى ذروة الشهوة الجنسية وخرجت منها رطوبة تقترن غالباً به فتور البدن فهي محتلمة محتملة. السؤال ٢٥٤: هل أنّ المقاربة بوسائل معينة (مثل الكاندوم) التي تمنع التماس المباشر وتمنع كذلك من ورود النطفة إلى الرحم، توجب غسل الجنابة أيضاً؟ الجواب: نعم توجب غسل الجنابة أيضاً.

علامات الاحتلام:

المسألة ٢٥٥: إذا خرجت الإنسان رطوبة ولم يعلم هل هي منى أم رطوبة أخرى، فإن كان خروجها مقروناً بالدفق والشهوة كان حكمها حكم المنى، وإذا خلت من هاتين العلامتين، أو حتّى من إحداهما لم يجر عليها حكم المنى، ولكن لا تشترط في المرأة والمريض أن تخرج هذه الرطوبة مقرونة بالدفق، بل إذا خرجت عند بلوغ الشهوة أوجها (وغالباً ما تقترن بفتور البدن)، جرى عليها حكم المنى. السؤال ٢٥٦: تخرج بعض السوائل البيضاء من المرأة عادةً، فهل أنّ هذه السوائل يجب فيها الغسل؟ احكام النساء، ص: ٧٦ الجواب: لا يجب الغسل على مجرّد خروج هذه السوائل إلّا إذا اقترنت بالشروط المذكورة في المسألة الأولى من هذا الفصل. السؤال ٢٥٧: لى مدّة من الزمان أعيش حالة العقد فقط ولم يتم الزواج لحدّ الآن، ولدى أسئلة عن الاحتلام حيث أتصور أنّ هذه المشكلة تبثلي بها الكثير من البنات في مثل حالتى، وهى تشخيص ذروة الشهوة الجنسية عند الملاعبة وحتّى عند المحادثة مع زوجى حيث يخرج منى سائل خاصّ ولا أعلم هل بلغت ذروة الشهوة الجنسية أم لا؟ وعلى أيّة حال فهذه المسألة لا زالت مبهمّة ومشكلة بالنسبة لى وخاصّة فى شهر رمضان المبارك حيث أسعى إلى تجنب ملاقاته طيلة هذا الشهر الشريف، فالرجاء بيان حكم المسألة بصورة كاملة. الجواب: ما دام لديك شك فى ذلك فلا يجب عليك شىء. السؤال ٢٥٨: إذا شكّت البنت فى الاحتلام وعدمه لا سيّما وأنّ أكثر البنات لا يدركن

جيداً ذرورة الشهوة الجنسية، فما هو الحكم؟ هل يجب عليهن الغسل؟ الجواب: ما دام الشك موجوداً فالغسل غير واجب. السؤال ٢٥٩: إذا اغتسلت المرأة بعد المقاربة مع زوجها مباشرة وخرج بعض المنى منها بعد الغسل، ولكنها لم تكن تعلم أنه منها أو من منى زوجها، فهل يجب عليها إعادة الغسل؟ الجواب: لا يجب الغسل. السؤال ٢٦٠: إذا نزلت رطوبة من المرأة ولم يتبين إن كانت متياً أو سائلاً آخر، فهل من الضروري ملاحظة الرطوبة لتمييز نوعيتها، أم يجوز الحكم بالطهارة من غير مشاهدة؟ الجواب: إذا كان الأمر يحسم بتدقيق بسيط فلتفعل، وإلا فلا لزوم لذلك.

الأعمال التي تحرم على الجنب:

ملاحظة: تقدم تفصيل الكلام عن محرّمات الجنب في بحث محرّمات الحائض، ولهذا لا نعيد الكلام هنا.

ما يكره للجنب:

المسألة ٢٦١: يكره للجنب عدّة امور: ١ و ٢- الأكل والشرب، ولكن ترتفع الكراهة إذا توضّأ أو غسل يديه. ٣- قراءة أكثر من سبع آيات من القرآن حتّى من السور التي ليست فيها سجدة واجبة. ٤- مسّ جلد القرآن الكريم وحاشيته أو ما بين الأسطر ببعض البدن، وهكذا كون القرآن معه. ٥- النوم بدون وضوء. ٦- الخضاب بالحناء وما أشبه ذلك. ٧- تدهين البدن. ٨- الجماع بعد الإحتلام «١». السؤال ٢٦٢: هل يكره العمل (مثل الطبخ أو الرضاعة) قبل غسل الجنابة؟ الجواب: لا كراهة في هذه الامور، وان كان الأفضل بقاء الإنسان على طهارة دائماً. السؤال ٢٦٣: هل يحرم كتابة الآيات القرآنية والأسماء المقدّسة على الحائض والمجنب، أم يكره ذلك؟ الجواب: إذا لم يلمسها جاز ذلك، ولا تبعد الكراهة. السؤال ٢٦٤: ذكرتم في توضيح المسائل أنه (يكره الأكل والشرب للمجنب) فهل أن مرادكم هو الأكل والشرب الكثير مثل تناول طعام الغداء أو العشاء، أو المراد هو ما يسمّى الأكل والشرب مثل تناول الشاي وقرص الدواء وحتّى تذوق الطعام عند الطبخ وأمثال ذلك؟ احكام النساء، ص: ٧٨ الجواب: هذه المسألة لا تشمل تناول الطعام والشراب الجزئي كتذوق الطعام وأمثال ذلك. السؤال ٢٦٥: نظراً إلى كراهة قراءة أكثر من سبع آيات من القرآن الكريم للجنب والحائض، فهل أن ترك هذا العمل أفضل، أو المراد أن ثوابه أقل من زمان الطهر؟ الجواب: يعني أن ثوابه أقل. السؤال ٢٦٦: هل يكره للزوجة الاعتناء بنفسها من حيث التجميل لزوجها في حال الجنابة؟ الجواب: لا إشكال في ذلك إلا إذا كان يؤدّي إلى عمل محرم.

أحكام الجنابة:

المسألة ٢٦٧: يستحبّ التبول بعد خروج المنى لكي تخرج الذرّات المتبقية من المنى فإن لم يفعل وخرجت منه رطوبة مشتبهة بعد الغسل لا يعلم أنها منى أو رطوبة اخرى، فهي بحكم المنى ويجب عليه إعادة الغسل. السؤال ٢٦٨: هل أن الاستبراء من المنى يختص بالرجال كالاستبراء من البول، أم يشمل النساء أيضاً؟ وبعبارة اخرى، هل يستحب الاستبراء من المنى للنساء؟ الجواب: الأحوط استحباباً أن تستبرئ النساء بالبول قبل الغسل. السؤال ٢٦٩: إذا قارب الرجل المرأة فهل يجب عليها أن تنتظر قبل الغسل حتى يخرج منى الرجل منها؟ وإذا بادرت إلى الغسل ثم خرجت رطوبة مشكوك بها، فما حكمها؟ الجواب: ليس عليها غسل، ولكن إذا تأكّدت أنه منى فعليها أن تغسله بالماء. السؤال ٢٧٠: هناك من البنات مع الأسف يمارسن الاستمناء، وفي هذا الحال يقمن الصلاة ويصمن بدون الإتيان بالغسل، فالرجاء بيان ما يلي: أولاً: ما هو حكم الاستمناء للنساء، وما هي آثاره وتبعاته؟ ثانياً: ما هو حكم العبادات التي تؤدّيها هذه البنت بهذه الصورة؟ احكام النساء، ص: ٧٩ الجواب: لا شك في حرمة الاستمناء «١»، وإذا مارست البنت ذلك وخرجت منها رطوبة وجب عليها الغسل للصلاة والصوم، فلولم تغتسل وجب عليها قضاء هذه الأعمال. السؤال ٢٧١: إذا اعتدى شخص على بنت أو ولد في عمر الطفولة، وبعد بلوغ الطفل سن التكليف لم يلتفت إلى وجوب الغسل عليه، فما هو حكم الصلاة والصوم التي أتى بها في

هذا الحال؟ الجواب: إذا لم يتحقق الدخول أو شك فيه فلا تكليف عليه، ولو علم بالدخول وجب عليه إعادة الصلوات فقط. السؤال ٢٧٢: أنا فتاة في السادسة عشرة من عمري، أريد أن أعرف رأيكم بشأن تقصير الشعر الزائد في البدن قبل الزواج، فأمنى تمنعني عن هذا الشيء ولكن مدرّسات التربية الدينيّة والقرآن في المدرسة ينصحننا دائماً بتقصير الشعر الزائد ويقولن: «إنّ طوله مبطل للغسل» فما تكليفي؟ الجواب: إنّ تقصير الشعر الزائد في الجسم ليس خالياً من الإشكال فحسب بل هو عمل حسن، إلّا أنّ وجوده وعدمه لا يضرّان بالغسل. ولكن في الحالات التي يسود فيها عدم إزالة الشعر الزائد (في الحاجبين والوجه) من قبل الفتيات يفضّل مراعاة العرف والعادة الجارية. احكام النساء، ص: ٨١

٩ غسل مسّ الميّت

إشارة

المسألة ٢٧٣: إذا ولد الجنين الذي مرّ عليه أربعة أشهر أو أكثر ميّتاً وجب على أمّه أن تغتسل غسل مسّ الميّت على الأحوط وجوباً. السؤال ٢٧٤: هل يجب على الحامل بجنين ميّت أن تغتسل غسل الميّت للصلاة؟ وإذا كان كذلك، فهل يجب عليها غسل لكلّ صلاة أم يكفي غسل واحد حتّى خروج الجنين؟ وهل ثمّة فرق - في هذه الحالة - بين الجنين الكامل والناقص؟ الجواب: لا يجب عليها غسل مسّ الميّت في أيّ من الحالتين. السؤال ٢٧٥: امرأة قامت بتقبيل والدها الميّت قبل تغسيله وبعد برده، ثمّ قبلت ابنتها الصغيرة أيضاً قبل الإتيان بغسل مسّ الميّت، فهل يجب غسل مسّ الميّت على ابنتها أيضاً؟ الجواب: لا يجب غسل مسّ الميّت على البنت الصغيرة.

الأغسال المستحبة:

المسألة ٢٧٦: هناك أغسال مستحبة كثيرة في الشريعة الإسلامية المقدّسة، أحدها هو غسل المرأة التي تتعطر لغير زوجها، حيث يستحبّ لها الغسل «١».

١٠ بعض أحكام الغسل

السؤال ٢٧٧: هل تختلف كيفية غسل النساء عن غسل الرجال، أم لا؟ الجواب: لا تختلف. السؤال ٢٧٨: ما حكم الوشم؟ وهل يحدث إشكالاً في الوضوء أو الغسل؟ الجواب: هو جائز إذا لم يتسبب في ضرر معين للجسم ولم ينطو على صور مفسدة للأخلاق، وعلى كلّ حال لا يحدث إشكالاً للوضوء أو الغسل. السؤال ٢٧٩: أنا امرأة كنت أبدأ الغسل بالجانب الأيمن ثمّ الأيسر ثمّ الرأس والرقبة على مدى ٣٥ سنة صلّيت فيها وصمت وحججت، فما تكليفي الآن؟ الجواب: يجب عليك احتياطاً إعادة صلاة تلك الفترة تدريجياً بدون أن تقعي في المشقّة، أمّا صومك فصحيح، أمّا الحجّ فعليك إعادة الطوافات وصلوات الطواف، والأحوط السعي والتقصير أيضاً، وإذا تعذّر عليك الحجّ بنفسك فعليك أن تكلفي الذاهبين إلى الحجّ أو العمرة بأن ينوبوا عنك في جميع طوافات العمرة والحجّ وصلواتها، والأحوط كذلك السعي والتقصير. السؤال ٢٨٠: عادةً يجري ثقب أسفل الاذن للبنات لغرض الأقرط، فإذا لم يكن قرط في الاذن فهل يجب عليها تخليل الماء في الثقب أثناء الغسل؟ علماً بأنّ البعض تحاول ايصال الماء إلى الثقب بواسطة عود الثقاب وأمثال ذلك. الجواب: إذا مررت اليد على الاذن أثناء الغسل ووصل مقدار من الماء إليها كفي ذلك. احكام النساء، ص: ٨٤ السؤال ٢٨١: هل أنّ لون الشعر، صبغ الأظافر، الأهداب الصناعيّة، وأمثال ذلك، تعدّ مانعاً بالنسبة إلى النساء؟ الجواب: إذا وصل الماء إلى الجلد والشعر كفي ذلك. السؤال ٢٨٢: إنّ بعض العرائس ومن أجل المحافظة على زينتتهن يمتنعن من الغسل والوضوء، وبالتالي يتركن الصلاة في الليلة الاولى من العرس، فهل أنّ هذا الأمر يعتبر عذراً شرعياً؟ الجواب: هذا العذر لا يكفي. السؤال ٢٨٣: مع الأسف فإنّ

زوجي لا- يدفع الحقوق الشرعية، والأُنكى من ذلك إنه يأكل الربا، وبالتالي فإنه يدفع ثمن الماء والكهرباء وسائر نفقات البيت من الأرباح التي يجنيها من الربا، فهل أن غسلنا ووضوءنا في هذه الصورة صحيح؟ ولو كان باطلاً فما هو تكليفنا؟ الجواب: يجب عليك أن تتقبلي خمس الأموال التي تتصرفين بها في ذمتك، وعليك دفع الخمس عند الاستطاعة، وبالنسبة إلى الأموال الملوثة بالربا إذا لم تعرفي مقدارها وصاحبها فعليك أن تتحملي دفع خمسها في ذمتك أيضاً بحيث لو استطعت في المستقبل دفعها وجب ذلك، وفي هذه الصورة تصح أعمالك وتجاوز تصرفاتك. احكام النساء، ص: ٨٥

١١ أحكام الأموات

مقدمة:

يعتبر (الموت) من جملة قوانين عالم الطبيعة الذي لا يقبل الاستثناء، وكما ورد في القرآن الكريم أن «كل نفس ذائقة الموت» والملفت للنظر أن هذه العبارة تكررت ثلاث مرات في القرآن الكريم «١». ومن جهة أخرى يعتبر الموت من أهم التجارب في حياة كل إنسان في هذه الدنيا، لأنه يشاهد موت أعزته بأم عينيه ويشارك في تكفينهم ودفنهم، ولكن مع الأسف فإن الكثير من الأشخاص لا يعتبرون بذلك بل يرون الموت للآخرين فقط ويتصورون أن الميت كالمسافر الذي يعود إليهم بعد أيام، وليس لذلك من سبب سوى الغفلة التي تعتبر مصدر الكثير من المشكلات المادية والمعنوية للإنسان في حياته الدنيوية. إن قراءة الأحكام المتعلقة بالأموات تمثل أحد الطرق لإزالة الغفلة عن واقع الإنسان ووعيه، وهنا نستعرض بعض هذه الاحكام: المسألة ٢٨٤: يكره حضور الحائض عند المحضر (من يلفظ أنفاسه الآخيرة)، وكذلك ترك النساء لوحدهن عنده. احكام النساء، ص: ٨٦ المسألة ٢٨٥: إذا كان الميت امرأة حامل وكان الطفل الذي في بطنها حياً أو احتملت حياته، وجب أن يشق جانبها الأيسر ويخرج الطفل من بطنها ثم يخاط بعد ذلك، فإن تيسر من له معرفة بذلك تم هذا العمل وفقاً لنظره. المسألة ٢٨٦: يجب الإستئذان من أولياء الميت لغسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه، والزوج أولى بزوجه من جميع الأولياء، ثم الذين يرثون الميت على الترتيب المذكور في مبحث الإرث، ولو كان في طبقة واحدة ذكوراً وإناثاً فالأحوط أن يستأذن من القسمين.

غسل الميت:

المسألة ٢٨٧: لا يجوز للرجل أن يغسل المرأة، وكذلك لا يجوز أن تغسل المرأة الرجل إلا للزوجين فإنه يجوز لكل واحد منهما أن يغسل الآخر، وان كان الأحوط استحباباً أن لا يفعل ذلك إذا لم تكن هناك ضرورة. المسألة ٢٨٨: يجوز للرجل تغسيل البنت التي لم يتجاوز عمرها ثلاث سنوات، وكذلك يجوز للمرأة أن تغسل الولد الذي لم يتجاوز عمره ثلاث سنوات أيضاً. المسألة ٢٨٩: إذا لم يوجد رجل لتغسيل الرجل الميت غسلته محارمه من النساء، وهكذا إذا لم توجد امرأة لتغسيل المرأة الميتة غسلها محارمها من الرجال، والأفضل أن يكون التغسيل من تحت الثياب. المسألة ٢٩٠: إذا غسلت المرأة الميتة امرأة، فيجوز لها تعريضه بدن الميتة سوى العورة. السؤال ٢٩١: إذا لم يكن هناك امرأة لتغسيل الميتة وكان هناك رجال من محارمها وأرادوا تغسيلها فكيف يكون ذلك الغسل؟ هل يجب عليهم تغسيلها من وراء الثياب أو يجوز لهم تعريضها؟ الجواب: بالنسبة إلى المحارم لا يلزم التغسيل من وراء الثياب ولكن يجب عليهم ستر العورة. احكام النساء، ص: ٨٧ السؤال ٢٩٢: إذا ماتت المرأة وهي في حال الحيض أو النفاس أو الجنابة، فهل يجب مضافاً إلى غسل الميت غسلها لهذه الامور أيضاً، أو يتم الإكتفاء بغسل الميت؟ الجواب: يكفي غسل الميت.

الكفن والحنوط:

المسألة ٢٩٣: كفن الزوجة على زوجها وإن كان لها مال، وكذلك إذا طلقت المرأة طلاقاً رجعياً وماتت قبل انتهاء العدة وجب على زوجها نفقة كنفها. السؤال ٢٩٤: إذا لم يتمكن الزوج من دفع ثمن الكفن لزوجته الميته، ولم يكن للمرأة مال، فعلى من يقع دفع ثمن الكفن؟ هل يجب على أبيها وامها؟ الجواب: إذا كان الأب والام متمكنان من ذلك فالأحوط وجوباً أن يدفع الثمن، وإذا لم يتمكن من ذلك كان الثمن على بيت المال. السؤال ٢٩٥: هل يجوز تكفين المرأة بقماش من الحرير الخالص أو المخيط بالذهب، أو يحرم ذلك على الرجال فقط. الجواب: الأحوط وجوباً أن لا تكفن المرأة بهذا الكفن أيضاً. السؤال ٢٩٦: هل هناك اختلاف في عدد قطعات الكفن الواجب والمستحب وكذلك كيفية التكفين بين الرجل الميت والمرأة؟ الجواب: لا تفاوت في واجبات الكفن. المسألة ٢٩٧: المرأة التي مات زوجها فهي في عدة الوفاة، فيحرم عليها العطر في العدة، ولكن إذا ماتت في العدة وجب تحنيطها. السؤال ٢٩٨: ما حكم مشاركة النساء في تشييع الجنازة؟ وهل هناك اختلاف بين تشييع جنازة الرجل والمرأة، وكذلك في تشييع جنازة الاقرباء وغيرهم؟ الجواب: إن المشهور بين الفقهاء كراهة مشاركة النساء في التشييع.

صلاة الميت:

المسألة ٢٩٩: الصلاة على الميت عبارة عن خمسة تكبيرات وأربعة أذكار، ويتفاوت الذكر في التكبير الرابع بين الرجل والمرأة، فإذا كان الميت امرأة يكفي أن يقول المصلي: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُدِ الْمَيِّتَةَ». والأفضل أن يقول المصلي بعد التكبير الرابع إذا كان الميت امرأة: «اللَّهُمَّ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكَ وَابْنَةُ عَبْدِكَ وَابْنَةُ أُمَّتِكَ نَزَلَتْ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهَا اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْهَا إِلَّا خَيْرًا وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهَا مِنَّا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ مُحْسِنَةً فَزِدْ فِي إِحْسَانِهَا وَإِنْ كَانَتْ مُسِيئَةً فَتَحْرِأَوْزْ عَنْهَا وَاغْفِرْ لَهَا اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عِنْدَكَ فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ وَاخْلُفْ عَلَى أَهْلِهَا فِي الْغَابِرِينَ وَارْحَمْهَا بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ». المسألة ٣٠٠: يستحب برقاء الثواب أن يقف إمام الجماعة أو الشخص الذي يصلى صلاة الميت فرادى أن يقف مقابل الصدر من الجنازة إذا كان الميت امرأة. المسألة ٣٠١: يستحب برقاء الثواب والمطلوبية أن تقف الحائض في صلاة الميت إذا عقدت جماعة، لوحدها في الصف. السؤال ٣٠٢: هل يجب على ذات الإستحاضة الكثيرة التي لم تغتسل وكذلك النفساء التي هي بحكم الحائض أن تقف في صف لوحدها، أو أن الحكم المذكور يختص بالحائض فقط. الجواب: هذا الحكم يختص بالحائض والنفساء ولا يشمل المستحاضة.

الدفن:

المسألة ٣٠٣: إذا ماتت الكافرة ومات الطفل الذي في بطنها فإن كان أبوه مسلماً وجب دفن المرأة مستلقية على يسارها مستدبرة القبلة حتى يكون الطفل مستقبلاً القبلة، بل حتى لو لم تلجه الروح بعد «يعنى قبل أن يحس ويتحرك» فالأحوط وجوباً العمل بهذه الوظيفة. احكام النساء، ص: ٨٩ السؤال ٣٠٤: إذا ماتت امرأة مسلمة وفي بطنها طفل مسلم يبلغ سبعة أشهر، فهل يجب وضع امرأة من جهة ظهر المرأة لكي تنعكس صورة وجه الطفل نحو القبلة، كما يقول البعض؟ الجواب: يكفي استقبال القبلة من قبل الأم ولا معنى لوضع المرأة. السؤال ٣٠٥: إذا ماتت المرأة الحامل بسبب حادث سيارة، وبعد الوفاة قام الطب القانوني باخراج طفلها البالغ من العمر أربعة أشهر من بطنها وكان مكتمل الخلقة وحتى أنه يمكن تشخيص جنسيته ثم اعيد إلى بطن أمه المتوفاة وخيط بطنها، والآن ما هو الحكم بالنسبة لدفنها؟ هل يجب إخراج الطفل مرّة ثانية من بطنها ويغسل ويكفن ويُدفن بصورة مستقلة أو يتم دفنه على تلك الحالة مع أمه؟ الجواب: يتم دفنه بتلك الحالة وهو في بطن أمه. المسألة ٣٠٦: إذا مات الطفل في رحم الأم وكان بقاؤه في الرحم خطراً على الأم وجب إخراجها بأسهل الطرق، فلو استلزم تقطيعه فلا إشكال، وهذا العمل يجب بالدرجة الاولى على الزوج إذا كان من أهل الخبرة، وفي المرتبة الثانية بواسطة امرأة من أهل الخبرة، فإن لم يمكن ذلك فبرجل محرم من أهل الخبرة، وإن لم يمكن أخرج الطفل رجل أجنبي من أهل الخبرة أيضاً. المسألة ٣٠٧: إذا ماتت الأم وكان الطفل في بطنها حياً وجب إخراجها فوراً بواسطة الأشخاص الذين اشير

إليهم في المسألة السابقة، وذلك من كل جانب يمكن إخراجها سالماً، ثم يخاط الموضوع مرّة أخرى ويجب مع الإمكان أن يكون هذا العمل تحت نظر أهل الخبرة، فإن لم يكن هناك من أهل الخبرة يشقّ الجانب الأيسر ويخرج الطفل فوراً. المسألة ٣٠٨: يستحبّ برءاء المطلوبية في دفن الميت إذا كان الميت امرأة ادخلت من جهة العرض وعند إدخالها القبر وضع لفافه على القبر. السّؤال ٣٠٩: لماذا يدخل الميت الذكر إلى القبر من جهة الرأس والانثى من الجنب؟ الجواب: هذا العمل في الرجال عبرة وفي النساء مراعاة لأصول العفة. احكام النساء، ص: ٩٠ المسألة ٣١٠: يستحبّ برءاء المطلوبية في دفن الميت إذا كان الميت امرأة أن يضعها في قبرها من كان محرماً لها فإن لم يكن المحرم وضعها أقرباؤها في القبر.

نبش القبر:

المسألة ٣١١: نبش قبر المسلم حرام وإن كان طفلاً أو مجنوناً، والمقصود من النباش هو أن يشقّ القبر بحيث يظهر بدن الميت، وأما إذا لم يظهر بدن الميت فلا- إشكال إلّا أن يكون ذلك هتكاً لحرمة الميت وإهانته له، ولكن لا يحرم نبش القبر في عدّة موارد، منها: أن يكون النباش بسبب شرعى يكون أهمّ من نبش القبر، مثلاً يريد إخراج الطفل الحي من بطن امه الحامله «ومعلوم أنّ الطفل لا يبقى بعد موت امه في بطنها سوى مدّة قليلة». السّؤال ٣١٢: ماتت اختى وليس لها سوى وقد أوصتني بنقل جثمانها إلى مدينة كربلاء ودفنها هناك، والآن طريق كربلاء مغلق وقد مضت مدّة على الجنازة بدون الدفن وقد وضعناها في مكان على سبيل الأمانة، فهل يجوز تأخير الدفن بسبب الوصية؟ وهل أن نقل الجسد من المحل المذكور إلى كربلاء يعدّ نبشاً للقبر؟ الجواب: الأحوط الاسراع في دفن الجنازة مهما أمكن. السّؤال ٣١٣: توفيت فتاة في الخامسة عشرة من عمرها أثر حادث اصطدام سيارة ودفنت، ومنذ مدّة يراها أقرباؤها ومعارفها وخاصة أختها الكبرى في المنام كأنها تلح عليهم بأن يأتوا لأخذها لأنّها حية، وقد تكررت هذه الأحلام لدرجة أنّها باتت تهدد الحالة النفسية لأسرة الفقيدة وسلامتها، فهل تجيزون نبش قبرها لاستبيان الأمر؟ الجواب: يجوز ذلك بالنظر للضرورة الناجمة عن القلق الشديد للعائلة، وعدم انطباق هتك الحرمة في هذه المسألة، ومراعاة الاحتياط (في إجراء الحد الأدنى من النباش الضروري). السّؤال ٣١٤: اشترى زوجى قبل وفاتى قبراً في (مقبرة جتّه الزهراء) متكون من احكام النساء، ص: ٩١ طبقتين وقد توفى في السنة الماضية ودفن في الطبقة السفلى، والسؤال هو أننى بعد وفاتى هل يجوز فتح هذا القبر ودفن جنازتى في الطبقة الاولى منه؟ الجواب: لا إشكال في ذلك إذا لم يظهر البدن السابق.

عدّة مسائل اخرى:

السّؤال ٣١٥: هل يجوز للمرأة أن تخمش وجهها وتلطم نفسها، وتشقّ جيبها بسبب موت أقاربها؟ الجواب: لا تجوز هذه الامور كلها، ويجوز شقّ الجيب بسبب موت الأب والأخ. المسألة ٣١٦: إذا شقّ الرجل جيبه أو ثوبه لموت زوجته أو ابنه أو خدشت المرأة وجهها في عزاء الميت بحيث يخرج منه الدم أو جرت شعرها وجب على الأحوط دفع كفارة القسم أى عتق رقبة أو إطعام عشرة فقراء أو كسوتهم وحتى لو لم يخرج الدم وجب العمل بهذا الحكم. السّؤال ٣١٧: هل يجوز أن ترفع المرأة صوتها كثيراً في حال البكاء على الميت في العزاء؟ الجواب: الأحوط وجوباً عدم رفع الصوت كثيراً في حال البكاء على الميت وأن لا يصرخ عليه. السّؤال ٣١٨: هل أنّ الرابطة الزوجية تنقطع بشكل كامل بموت أحد الزوجين؟ بمعنى هل يجوز أن ينظر الحي منهما إلى تصاوير أفلام الآخر بدون لباس أو حجاب؟ الجواب: لا- إشكال في النظر إلى تلك التصاوير والأفلام. السّؤال ٣١٩: هناك عرف في بعض المناطق أن ترتدى النسوة السواد بعد وفاة أزواجهن أو أحد أرحامهن لمدة طويلة ويتركن صلة الرحم ولا يخرجن من المنزل ولا يشتركن في الحفلات ولا يسافرن ولا يصلحن من هيئتهن على مستوى النظافة والتجميل، بل إنّ بعضاً من الفتيات يعرضن عن الزواج أيضاً، فما حكم مثل هذه الامور شرعاً؟ احكام النساء، ص: ٩٢ الجواب: يجب ترك الزينة في أيام عدّة الوفاة، ولكن ترك الزينة لا يعنى ترك النظافة ولا يليق

بهؤلاء النسوة ترك الزواج بعد انتهاء العدة إلّامع وجود مانع من ذلك، وكذلك ليس من الصحيح ترك صلة الرحم أيضاً. السؤال ٣٢٠: ذهبت مرة إلى إحدى مدن محافظة خوزستان واشتركت في مجلس للترحيم على بنت توفيت قبل زواجها، وعندما حضرنا لقراءة سورة الفاتحة شاهدت مع كامل العجب مجموعة من الرجال والنساء يعزفون الموسيقى ويقومون بحركات شبيهة بالرقص ولهذا تركت المحل سريعاً، فما هو نظركم بالنسبة لإجراء هذه المراسيم؟ الجواب: لا يجوز شرعاً القيام بهذه الأعمال وهي لا تليق بالأشخاص المؤمنين، وتؤدي إلى إلحاق الأذى بروح الميت. احكام النساء، ص: ٩٣

١٢ مسائل الصلاة

مقدمة:

إنّ الصلاة تعتبر أداة ووسيلة لربط الإنسان بالله تعالى حيث تثير في الإنسان عناصر الخير وتقوى فيه جانب الصفاء والطهر والصلاح وبالتالي الابتعاد عن الذنوب والرذائل، فالصلاة أهم العبادات حيث ورد في الروايات الشريفة أنّها (إذا قبلت قبل ما سواها وإن ردت رد ما سواها) «١». وجاء التأكيد في الآيات القرآنية والروايات الإسلامية التي تتضمن توصيات النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمة المعصومين عليهم السلام بإقامة الصلاة فإنها أهم الأعمال للمسلم وتركها يعد من الذنوب الكبيرة. فالجدير بالمسلم أن يقيم الصلاة في أول وقتها ويهتم بها ويتجنب الاسراع والغفلة في أدائها، لأنّ روح الصلاة هو (حضور القلب) وعلى هذا الأساس لا بدّ من تقوية كل ما يؤدي إلى حضور القلب في الصلاة، من قبيل التوجه إلى معاني الكلمات في الصلاة وأن يعيش حالة الخضوع والخشوع ويعلم أمام من يقف، ومع من يتكلم؟ فيرى نفسه صغيراً جداً أمام عظمتهم وكبرياء الله تعالى، وكذلك يتجنب العوامل التي تبعده عن روح الصلاة وحضور القلب، مثلما أن يصلى في حالة الثاؤب احكام النساء، ص: ٩٤ والكسل أو يصلى وهو محقون أو في مكان ملئ بالضوضاء والأصوات أو يقف أمام منظر يثير انتباهه، فكل ذلك يؤدي إلى عدم حضور القلب ويقلل من توجه الإنسان إلى الله تعالى وأيضاً ينبغي الإهتمام بكل ما يزيد ثواب الصلاة، من قبيل: لبس الثياب النظيفة، تمشيط الشعر، المسواك، استخدام العطر، الخاتم العقيق وأمثال ذلك، نسأل الله تعالى أن يجعلنا جميعاً من المصلين الحقيقيين ويتقبل عبادتنا الناقصة بفضله وكرمه.

أحكام أوقات الصلاة:

السؤال ٣٢١: تعاني امرأة لها أطفال من مشكلة تطهير ملابسها، فهل من الأفضل أن تصلى صلاة الظهر والعصر في أول الوقت، أو تصبر إلى آخر الوقت لتصلى بلباس طاهر ثم تصلى المغرب والعشاء بذلك اللباس الطاهر؟ وهل أن وظيفة الرجل الذي يتولى مسؤولية تربية الأطفال يشترك في هذا الحكم أيضاً؟ الجواب: يجب عليها الإتيان بصلاتها في وقت يمكنها الصلاة بلباس طاهر ولا فرق من هذه الجهة بين الرجل والمرأة. السؤال ٣٢٢: ذكرت في المسألة ٣٨٢ من رسالته توضيح المسائل أن أحد الطرق لمعرفة أوقات الصلاة (شهادة رجل عادل) فهل للرجل خصوصية في هذا المورد، أو تكفي شهادة امرأة أيضاً؟ الجواب: إذا كانت شهادة المرأة موجبة للاطمئنان أو الظن القوي فإنها تكفي في ذلك. السؤال ٣٢٣: إذا طلب الزوج التمكين في أول وقت الصلاة، فهل تقدّم الاستجابة له على الصلاة أو تقدّم الصلاة في وقت الفضيلة حيث وردت توصيات أكيدة في الروايات الشريفة على ذلك؟ وإذا لم تهتم الزوجة بطلب زوجها وأقامت الصلاة فما حكم هذه الصلاة؟ احكام النساء، ص: ٩٥ الجواب: تقدّم الاستجابة لطلب الزوج، ولكنها إذا صلّت فصلاتها صحيحة وإن كانت قد ارتكبت إثماً. السؤال ٣٢٤: هل تقدّم الصلوات المستحبة على الاستجابة لطلب الزوج؟ ولا سيما أن وقت الصلوات المستحبة محدود بحيث إنّها لو تفرغت لتلبية بطلب الزوج فسيتمهي وقتها، فأيهما المقدّم؟ الجواب: تقدّم الاستجابة لطلب الزوج (إذا كانت في حدود معقولة وطبيعية).

ستر البدن في الصلاة:

المسألة ٣٢٥: على المرأة في حال الصلاة أن تستر جميع بدنها حتى رأسها وشعرها لكن لا يجب ستر قرص الوجه واليدين إلى الرسغ، والقدمين إلى الكعبين، ولكن لأجل أن تتيقن أنها سترت المقدار الواجب، الأحوط أن تستر شيئاً من أطراف الوجه وشيئاً مما دون الرسغ. المسألة ٣٢٦: يلزم على النساء ستر الشعر الإصطناعي والحلى المستورة (مثل السوار والقلادة) أيضاً. السؤال ٣٢٧: هل يجب أن يكون ستر المرأة في الصلاة بحيث لا يظهر أى جزء من جسمها؟ وهل يجب ستر الحلى التى تزين الوجه واليد أثناء الصلاة إذا كانت فى مكان ليس فيه أجنبى. الجواب: الواجب فى الصلاة ستر الجسم بكامله ما عدا الوجه والكفين والأقدام حتى الرسغ من الجهات الأربع، ولا- بأس فى الحلى والزينة إذا كانت على الثياب. السؤال ٣٢٨: ما حكم الصلاة بالحجاب الإسلامى المكون من لباس طويل إلى الركبة وسروال وغطاء للرأس، أو قميص وتنورة وجوراب وغطاء عادى للرأس بحيث لا يظهر منها سوى قرص الوجه والكفين؟ وما حكم هذه الملابس إذا كانت للزينة؟ الجواب: لا إشكال فى ذلك وإن كانت العباءة والشادور أفضل، وإذا كانت احكام النساء، ص: ٩٦ الملابس للزينة ولم يكن هناك أجنبى وغير محرم لها فلا إشكال أيضاً. السؤال ٣٢٩: ما حكم الاستفاداة من العباءة الخفيفة فى الصلاة إذا كانت تحكى عما تحتها فى حالة وجود النور؟ الجواب: إذا لم يكن هناك نور بحيث يظهر ما خلف العباءة فلا إشكال. السؤال ٣٣٠: إذا تبين للمرأة أثناء الصلاة أو بعدها بأن جزءاً من جسمها الذى يجب ستره كان مكشوفاً، فما حكمها؟ الجواب: صلاتها صحيحة. السؤال ٣٣١: أنا أصلى فى البيت بقميص قصير الأكمام وتنورة (بدون سروال وغطاء للرأس) ثم ارتدى عباءة الصلاة واصلى، ولكنى اواجه سؤالين أرجو الجواب عنهما: ١- فى حالة الركوع أحياناً يظهر قسم من ساق رجلى وعند السجود يظهر بعض ساعدى. ٢- أحياناً أريد تعديل عباةتى فيظهر بذلك بعض بدننى الذى يجب على ستره، فهل توجب هذه الموارد الجزئية خللاً فى الصلاة؟ الجواب: نعم إن ظهر الساق أو الذراع يوجد خللاً فى الصلاة. السؤال ٣٣٢: فى حالة وجود أجنبى ينظر بريبه وتلذذ، وكانت المرأة تصلى دون أن تستر وجهها وكفيها المزينة بالحلى، فما حكم صلاتها؟ الجواب: لا بأس على صلاتها ولكن الاحتياط الواجب أن لا تجعل نفسها فى مرأى الأجنبى. السؤال ٣٣٣: إذا لم يكن هناك أجنبى فهل تستطيع المرأة الصلاة (مع رعاية الحجاب اللازم) وهى مترينة فى وجهها بصورة كاملة؟ الجواب: لا إشكال فى ذلك. السؤال ٣٣٤: ما هى الحكمة من الستر والحجاب للمرأة فى الصلاة؟ الجواب: ليس أن الله جميل يحب الجمال وهو أقرب من كل أحد إلينا حتى من أزواجنا؟ إذن فلماذا احكام النساء، ص: ٩٧ يجب على المرأة ستر نفسها فى الصلاة أمام الله تعالى؟ الجواب: يجب على المرأة أن تقف أمام الله تعالى بأفضل لباس وأحسنه، وأفضل لباس للمرأة الحجاب الكامل، مضافاً إلى أن ذلك يستدعى أن تهتم المرأة بالحجاب فى الموارد الأخرى غير الصلاة. السؤال ٣٣٥: هل تعتبر مراعاة الحجاب وستر الجسم أثناء الاعمال العبادية غير الصلاة مثل قراءة القرآن الكريم والدعاء فضيلة للمرأة؟ الجواب: لا دليل لدينا على وجوبها أو استحبابها، أما إذا لم يؤد إلى إشكال فإنها تعتبر مزيداً من الاحترام.

شروط لباس المصلى:

السؤال ٣٣٦: إن زوجى لا يهتم بدفع الخمس والحقوق الشرعية ولم تنفع معه النصائح الكثيرة، وبما أن أحد شروط لباس المصلى هو أن يكون مباحاً وغير مغصوب، فما حكم صلاتى بالملابس التى يشتريها زوجى بأمواله؟ الجواب: أنا اجيز لك ولأمثالك التصرف بهذه الملابس، وإذا استطعت دفع الحقوق الشرعية فيها، وإلا فعليك فرضها فى ذمتك وإذا استطعت دفعها فى المستقبل وجب ذلك. المسألة ٣٣٧: لا تجوز الصلاة فى اللباس المزركش بالذهب للرجال والصلاة فيه باطلة، ولكن لا إشكال فى ذلك للنساء إذا لم يكن فى ذلك إسراف ويحرم على الرجال لبس مثل هذا اللباس فى غير حال الصلاة أيضاً. المسألة ٣٣٨: يحرم على الرجال لبس الحلى المصنوعة من الذهب كالخاتم المصنوع من الذهب أو الساعة اليدوية التى فيها ذهب وما شابه ذلك، والصلاة فيها باطلة والأحوط

وجوباً الإجتنا ب عن استعمال النظارة التي فيها ذهب أيضاً ولكن يجوز استعمال كل ذلك للمرأة في الصلاة وفي غير الصلاة. المسألة ٣٣٩: يحرم لبس الحرير الخالص للرجال حتى القلنسوة والتكئة وأمثالها احكام النساء، ص: ٩٨ والصلاة باطله بها وحتى بطانة الثوب لا ينبغي أن تكون من الحرير الخالص، ويجوز ذلك للنساء سواء في حال الصلاة وفي غيرها. السؤال ٣٤٠: لماذا لا يجوز لبس الذهب والحرير في الصلاة وغيرها للرجال ويجوز ذلك للنساء؟ الجواب: إن الزينة تعد جزء من حياة النساء ولهذا السبب فإن الإسلام سمح باستخدام الزينة من الذهب ولبس الحرير (في الحد المعقول مع اجتناب الاسراف) للنساء. المسألة ٣٤١: الأحوط أن لا يلبس الرجال اللباس المخصوص بالنساء ولا تلبس النساء اللباس المخصوص بالرجال، ولكن الصلاة فيه صحيحة. السؤال ٣٤٢: ما هو حكم لبس السروال أو القميص الرجالي وتغطية الرأس بالكفية بالنسبة للنساء؟ الجواب: الاحوط ترك هذه الأفعال. السؤال ٣٤٣: ما المقصود بالقول بأن ارتداء أحد الجنسين ثياب الجنس الآخر حرام، وأي الثياب والملابس هذه؟ الجواب: المقصود هو ما اصطلاح عليه عرفاً بأنه ملبوس نسائي (ولكن إذا لم يترتب عليه فساد فلا- يحرم). السؤال ٣٤٤: هل ثمة إشكال في أن يرتدى الجنسان خفاف بعضهما في البيوت؟ الجواب: لا- إشكال في ذلك، بل لا إشكال أيضاً في لبس الملابس الخاصة للجنسين إذا لم يترتب عليه فساد، وإلا فيحرم. السؤال ٣٤٥: أحياناً تقوم بعض النساء بالإشتراك في مسرحية معينة خاصة بالنساء ويكون جميع المشاركين والممثلين من النساء، فتقوم امرأة بتمثيل دور الرجل وقد تلبس ملابس الرجال، فهل هناك إشكال في ارتداء اللباس الخاص بالرجال لهذه المرأة، أو أن حكم الإسلام يختص بالظهور بهذه الملابس إلى المجتمع في الحالات الطبيعية؟ احكام النساء، ص: ٩٩ الجواب: نعم، في هذه الصورة أيضاً إشكال. السؤال ٣٤٦: هل أن المراد من اللباس الخاص بالنساء أو الرجال هو اللباس المختص بالنساء من قبيل المقنعة والعباءة والتنورة، أو يشمل حتى القميص والسترة والبنطلون وأمثال ذلك التي يلبسها كل من المرأة والرجل بشكل متفاوت أحياناً؟ الجواب: إذا كان هناك تفاوت في الشكل بينهما فهذا يعتبر من اللباس الخاص لكل منهما.

بعض الموارد التي يجوز فيها الصلاة بلباس وبدن نجس:

المسألة ٣٤٧: من موارد عفو الدم إذا كان مقداره أقل من الدرهم- والدرهم بمقدار بصمة السبابة- على لباس المصلّى، فالصلاة فيه جائزة بشرط أن لا يكون من دم الحيض أو النفاس أو الإستحاضة أو دم الكلب والخنزير والميتة ودم الحيوان الحرام اللحم، وكذلك لا- يكون من دم الكافر «على الأحوط وجوباً». السؤال ٣٤٨: إن أحد الموارد التي يسمح فيها بنجاسة ثوب المصلّى هو القطع الصغيرة من اللباس مثل القلنسوة والجوراب، فهل أن جوراب المرأة الطويل الذي يستخدم أحياناً بدل السروال وكذلك الصدرية (الكرست) مشمول لهذا الحكم؟ الجواب: إن الجوراب الطويل للنساء ليس مشمولاً لهذا الحكم، ولكن المورد الثاني مشمول له. المسألة ٣٤٩: المربية للصبى التي لا- تتمكن من تطهير ثوبها بيسر يمكنها أن تصلّى بذلك الثوب إذا طهرته في اليوم والليله مرّة واحدة حتى لو تنجس الثوب ببول الصبى ولكن الأحوط أن تطهر ثوبها لأوّل صلاة تصلّيها. المسألة ٣٥٠: إذا استطاعت أن تمنع سراية النجاسة بوسائل خاصّة «مثلاً قطع الحفاظ الجاهزة للطفل» وجب عليها ذلك، وكذلك إذا كان لديها ألبسة متعدّدة وجب عليها الصلاة بثوب طاهر. السؤال ٣٥١: هل هناك فرق في الحكم المذكور أعلاه بين أمّ الطفل وامرأة اخرى احكام النساء، ص: ١٠٠ استأجرت للقيام بتربية الطفل؟ وما هو الحكم إذا استأجر رجل ليقوم بالاهتمام بالطفل؟ هل يشمله هذا الحكم؟ الجواب: لا فرق بين الأمّ وسائر النساء في مسألة رعاية الطفل والقيام بشؤونه، ولكن إذا كان الحاضن رجلاً فالأحوط أن يطهر لباسه وبدنه للصلاة في صورة عدم وجود العسر والهرج.

بعض المستحبات والمكروهات في لباس المصلّى:

السؤال ٣٥٢: هل تشمل كراهة لبس السواد في الصلاة، العباءة السوداء وكذلك الشادور الأسود للنساء؟ الجواب: المعروف كراهة

لبس السواد في الصلاة، والدليل الوارد على ذلك يشمل المرأة والرجل. ولكن العباءة مستثناة من ذلك ولا يستبعد أن يستثنى منه شادور النساء كذلك. السؤال ٣٥٣: ذكرتم في المسألة ٧٩٠ من توضيح المسائل أن استعمال العطر في الصلاة لرجاء الثواب مطلوب. فهل يجوز للمرأة التي تصلى صلاتها في المسجد استعمال العطر أيضاً أثناء الصلاة، ولا سيما إذا كانت تعلم أو تحتل أن الأجنبي قد يستشم العطر أثناء خروجها من المسجد إلى البيت؟ الجواب: في هذه الصورة الأحوط اجتنابه.

مكان المصلي:

المسألة ٣٥٤: يجب أن يتأخر موضع وقوف المرأة في الصلاة عن موضع وقوف الرجل قليلاً وأن يكون موضع سجودها متأخراً قليلاً عن موضع سجود الرجل (على الأحوط) وإلا بطلت الصلاة ولا فرق في هذه المسألة بين المحارم وغير المحارم. ولكن لا إشكال إذا كان بين الرجل والمرأة جدار أو ستار أو ما شابه ذلك أو كان احكام النساء، ص: ١٠١ بينهما فاصله بمقدار عشرة أذرع أى خمس أمتار تقريباً. المسألة ٣٥٥: إذا وقفت المرأة مع الرجل في صف واحد أو تقدمت عليه وشرعا في الصلاة سوية فصلاتهما باطلة، وأما لو شرع أحدهما قبل الآخر فصلاته صحيحة وصلاة الثاني باطلة. السؤال ٣٥٦: نظراً إلى أن الشرط المذكور في المسألتين السابقتين لا يراعى في المسجد الحرام وقد تقف المرأة إلى جانب الرجل وأحياناً أمامه في صلاة الطواف وسائر الصلوات الواجبة والمستحبة فما حكمها؟ الجواب: لا إشكال في مثل هذه الموارد. السؤال ٣٥٧: هل يجب وجود حاجز من ستارة أو حائط بين النساء والرجال أثناء الصلاة والاستماع للمواعظ؟ الجواب: وجود الحاجز أفضل وليس واجباً بشرط مراعاة الموازين الشرعية. المسألة ٣٥٨: بقاء الرجل والمرأة الأجنبية في مكان خالٍ بحيث لا يدخل عليهما أحد مشكل، والأحوط وجوباً ترك ذلك المكان وفي الصلاة فيه إشكال، وكذلك في الصلاة في الأماكن التي تعدّ محلماً للمعصية، مثلها، في الأماكن المعدة لشرب الخمر والقمار أو الغيبة. المسألة ٣٥٩: الأفضل للنساء الصلاة في البيت ولكن لو استطاعت حفظ نفسها من الأجنبي بصورة جيّدة فالأفضل لها الصلاة في المسجد، بل لو اقتصر تعلم المسائل الشرعية على الذهاب إلى المسجد وجب ذلك.

الأذان والإقامة:

السؤال ٣٦٠: هل هناك فرق بين النساء والرجال من حيث الأذان والإقامة؟ الجواب: لا فرق بينهما، ولكن إذا رغبت المرأة فيجوز لها بدل الأذان أن تأتي بأربع تكبيرات مع الشهادتين، وبدل الإقامة بتكبيرتين وشهادة الوجدانية لله والنبوة لمحمد صلى الله عليه وآله. احكام النساء، ص: ١٠٢ المسألة ٣٦١: يسقط الأذان في خمسة موارد: والأحوط وجوباً تركه، منها قبل صلاة العصر والعشاء للمرأة المستحاضة التي يجب أن تأتي بصلاة العصر بعد الظهر وبصلاة المغرب بعد صلاة العشاء مباشرة. المسألة ٣٦٢: إذا سمع الرجل أذان المرأة لم يسقط الأذان عنه، ولكن إذا سمعت المرأة أذان الرجل سقط عنها الأذان. المسألة ٣٦٣: في صلاة الجماعة التي يشترك فيها الرجال والنساء يجب أن يؤذن ويقيم لصلاة الجماعة رجل، ولكن في صلاة الجماعة للنساء يكفي أن تؤذن وتقيم امرأة.

واجبات ومستحبات الصلاة:

السؤال ٣٦٤: ما حكم صلاة العجوز التي تخطى كثيراً في صلاتها ولا تستطيع تصحيحها؟ الجواب: إذا كانت عاجزة عن التصحيح فلتقرأ كما تستطيع. المسألة ٣٦٥: الأفضل حال القيام إن كان المصلي رجلاً الفصل بين قدميه، وإن كان امرأة لاصقت قدميها. السؤال ٣٦٦: بعض الفقهاء يرون استحباب وضع اليدين على الصدر للمرأة أثناء الصلاة ويضع الرجال اليدين على الفخذين (في حال القيام) فما هو نظرهم؟ الجواب: الأفضل أن تسدل المرأة يديها أيضاً أثناء الصلاة كما هو المتعارف. المسألة ٣٦٧: يجب على النساء الإخفات في الظهر والعصر، أما في قراءة الحمد والسورة في صلاة المغرب والعشاء والصبح فيجوز للنساء الإجهار أو الإخفات ولكن إذا سمع

صوتهن أجنبى (أى من غير المحارم) فالأحوط استحباباً أن يخفتن. السؤال ٣٦٨: هل هناك تفاوت فى مقدار الانحناء للركوع وكيفية وضع الكفين على الركبتين وتقديم أو تأخير الركبتين فى حال الركوع بين الرجال والنساء؟ الجواب: الأحوط أن تضع المرأة يديها على الركبتين أيضاً. احكام النساء، ص: ١٠٣ السؤال ٣٦٩: هل ترون استحباب وضع الذراع والمرفق للنساء على الأرض أثناء السجود مضافاً إلى المواضع السبعة المقررة فى السجود. الجواب: لا بأس بذلك إذا كان بقصد الرجاء ولكنه غير واجب. المسألة ٣٧٠: من الراجح أن يؤتى فى السجود بعدة أشياء رجاءً للثواب منها: أن يضع الرجل يديه على الأرض أولاً والمرأة ركبتها. السؤال ٣٧١: هل هناك جلوس خاص للنساء بعد القيام من السجود؟ الجواب: الأفضل أن تجلس وفقاً للمتعارف. السؤال ٣٧٢: ذهب بعض الفقهاء إلى استحباب أن يقوم الرجال برفع أيديهم من الأرض أولاً ثم الركبتين، ولكن بالنسبة إلى النساء فالمستحب أن يقمن بالتدرج وبصورة لا يظهر منها حجم بدنهن، فما هو نظركم؟ الجواب: الأفضل رعاية هذا العمل. السؤال ٣٧٣: هل يستحب للنساء أثناء الصلاة لبس الزينة من الذهب وأمثال ذلك؟ الجواب: يمكنها أن تأتى بذلك بقصد الرجاء.

بعض مبطلات الصلاة:

المسألة ٣٧٤: أحد مبطلات الصلاة بطلان الوضوء سواء كان عمداً أو سهواً أو عن اضطرار، ولا يبطل الصلاة خروج الدم من المرأة المستحاضة بشرط أن تعمل وفق وظيفة المستحاضة. المسألة ٣٧٥: إذا سلم الرجل أو المرأة الأجنبية وحتى الطفل المميز الذى يمكنه تشخيص الحسن من القبيح، على المصلّى وعلى غيره، وجب ردّ السلام. السؤال ٣٧٦: إذا سلم رجل أجنبى على المرأة أثناء صلاتها، فهل يجب ردّ السلام؟ الجواب: نعم يجب ذلك. السؤال ٣٧٧: امرأة اعتادت على مضغ العلك، فلو نسيت أثناء الصلاة وجود العلك فى فمها أو لم تخرجه عمداً (العلك الذى لا طعم له طبعاً) فهل صلاتها باطلة؟ احكام النساء، ص: ١٠٤ وبشكل عام ما هو حكم صلاة المرأة إذا كانت تضع فى فمها علكاً بدون طعم وبدون مضغ؟ وما هو الحكم مع المضغ؟ الجواب: لا ينبغى الاتيان بهذا العمل عمداً إلا أن تضعه فى زاوية من فمها ولا تمضغه.

صلاة المسافر:

السؤال ٣٧٨: ما حكم سفر المرأة بدون اذن زوجها؟ وما حكم صلاتها وصومها فى هذا السفر؟ الجواب: الأحوط وجوباً الاستئذان من الزوج، إلا فى الأسفار الضرورية والواجبة حيث لا يشترط فيها إذن الزوج. السؤال ٣٧٩: هل المرأة تابعة لزوجها فى الوطن؟ الجواب: إذا كانت نية المرأة التبعية لزوجها فهى تابعة له من حيث الوطن. السؤال ٣٨٠: هل أن خروج المرأة من وطنها مضطرة بتبعية زوجها يعتبر إعراضاً، أم أن ذلك يتوقف على نيتها وقصدها؟ الجواب: يتوقف ذلك على نية المرأة وقصدها، فإذا كانت تؤمل أن تعيد زوجها فليس إعراضاً، أما إذا كانت يائسة من عودته فهو إعراض قهرى. السؤال ٣٨١: هل يتحقق الإعراض القهرى لامرأة لا تنوى الانفصال أو الطلاق من زوجها، ويصرح زوجها بعدم الذهاب إلى وطن زوجته لا للاستيطان ولا للقامة المؤقتة، أم يعتبر وطناً لها؟ الجواب: هذه من مصاديق الإعراض القهرى. السؤال ٣٨٢: تزوجت فتاة وعاشت فى مدينة زوجها التى تبعد عن وطنها أكثر من أربعة فراسخ شرعية، فكيف تكون صلاتها وصومها إذا زارت أهلها لمدة تقل عن عشرة أيام؟ وهل يتغير الحكم إذا كان لهذه الفتاة ملك فى مدينة أهلها؟ الجواب: إذا كانت عازمة على المعيشة مع زوجها فى مدينة أخرى بدون نية احكام النساء، ص: ١٠٥ الرجوع إلى مدينة أهلها للمعيشة المستمرة، فصلاتها وصومها قصر، لأن ذلك من مصاديق الإعراض، ولا تأثير للملك فى هذا الحكم. السؤال ٣٨٣: إذا عقد على امرأة لرجل من مدينة أخرى فهل تعتبر تلك المدينة وطناً للمرأة قبل بدء الحياة المشتركة؟ الجواب: لا تعتبر وطناً لها. السؤال ٣٨٤: تزوجت قبل عشرين عاماً وهاجرت من وطنى إلى محل سكن زوجى ولا أعلم الآن اننى سأعود إلى وطنى أم لا؟ فهل يعتبر ذلك من الإعراض القهرى؟ وبشكل عام هل يحسب الابتعاد عن الوطن لمدة سنوات عديدة أو عن المكان الذى كانت لى

فيه إقامة دائمة، من الاعراض القهرى؟ الجواب: إن مثل هذه الموارد بل أقل من ذلك تعد من الاعراض القهرى.

صلاة الجماعة: «١»

المسألة ٣٨٥: يجب فى الجماعة مراعاة امور منها: عدم الحائل، يعنى أن لا يحول بين المأموم والإمام وكذا بين المأمومين أنفسهم حائل يمنع الرؤية، بل يشكل حتى الحائل الزجاجى. وأما إذا كان المأموم امرأة فلا مانع من وجود الحائل بينها وبين الرجال. السؤال ٣٨٦: هل يكون الجدار الحائل بين الرجال والنساء قطعاً لصفوف الجماعة؟ احكام النساء، ص: ١٠٦ الجواب: إذا لم يكن من الإرتفاع بحيث يفصل المكانين بشكل لا يصدق معه أنهم يصلون تحت سقف واحد فلا بأس فيه. السؤال ٣٨٧: هناك فى المسجد الجامع فى مدينتنا جدار ارتفاعه ٧٠ سنتمتر وعرضه ٤٠ سنتمتر يفصل بين مكان الصلاة للرجال «فى الطبقة السفلى» ومكان الصلاة للنساء «الطبقة العليا»، فهل هذا المقدار يمنع اتصال الصفوف بين النساء والرجال فى حال الصلاة؟ الجواب: إذا كانت النساء حين الوقوف للصلاة يرين بعض صفوف الجماعة ويعتبر كلا هذين المكانين محلاً واحداً فلا مانع من ذلك. المسألة ٣٨٨: إذا كان المأموم رجلاً يجب أن يكون الإمام رجلاً أيضاً، ولكن لا مانع من إمامة المرأة للمرأة مع توفر سائر الشروط. المسألة ٣٨٩: لا يحق للمرأة المستحاضة أن تقيم صلاة الجماعة على الاحوط وجوباً. المسألة ٣٩٠: يستحب رعاية الامور أدناه فى صلاة الجماعة رجاءً للثواب: ١- إذا كان المأموم امرأة واحدة والإمام رجلاً وقفت عن يمين الإمام بحيث يكون محلّ السجود مساوياً لركبتى أو قدمى الإمام، وإذا كان هناك مأمومان رجل وامرأة أو رجل وعتدة نساء وقف الرجل إلى يمين الإمام ووقفت النسوة خلف الإمام، وإن كانوا عتدة رجال وعتدة نساء وقفوا خلف الإمام، وإن كانوا رجالاً ونساءً وقف الرجال خلف الإمام والنسوة خلف الرجال. ٢- إذا كان الإمام والمأموم كلاهما من النساء وقفن فى صف واحد ولكن الإمام يتقدم قليلاً. السؤال ٣٩١: وزع بين طلبة جامعة فردوسى بمشهد استطلاع صادر من مكتب القائد وفيه أسئلة حول صلاة الجماعة فى الجامعة، وتضمنت الإجابات عن استفهامات حول مشاركة النساء فى صلاة الجماعة فى المسجد، فمثلاً يعتقد بعض النساء بأن: «من المستحب للمرأة أن تصلّى فى بيتها» أو «ليس لصلاة الجماعة احكام النساء، ص: ١٠٧ ثواب للنساء بقدر ثوابها للرجال»، وهذه المعتقدات تمنع من مشاركتهنّ فى صلاة الجماعة. يرجى بيان هذه المسألة رفعاً للشبهة. الجواب: فى الظروف الحالية يستحبّ للنساء الصلاة فى المسجد والصلاة جماعة، ولا شكّ فى أن ذلك أجراً كبيراً.

صلاة الجمعة:

المسألة ٣٩٢: لا تنعقد صلاة الجمعة إلّا بالرجال ويجوز للنساء المشاركة فيها. السؤال ٣٩٣: إذا تحققت شرائط وجوب صلاة الجمعة فهل تجب هذه الصلاة على النساء أيضاً؟ الجواب: لا تجب، ولكن مشاركة النسوة فى صلاة الجمعة وخاصة فى زماننا هذا يعتبر عملاً حسناً. السؤال ٣٩٤: هل فى اشتراك النساء فى صلوات الجماعة اليومية وصلاة الجمعة كراهة؟ الجواب: إن اشتراكهن فى صلاة الجماعة والجمعة مع ملاحظة العناوين الثانوية أولى فى عصرنا هذا. المسألة ٣٩٥: لا تجوز إمامة النساء فى صلاة الجمعة وإن كانت جائزة للنساء فى صلواتهنّ الأخرى المسألة ٣٩٦: يجوز للنساء المشاركة فى صلاة الجمعة، وتصحّ صلواتهن وتقع مجزيه عن صلاة الظهر، ولكن لا يمكن للنساء الاشتراك فى صلاة جمعة لوحدهن (بدون اشتراك الرجال)، وكذلك لا يمكنهنّ تكميل العدد فى الحد الأدنى منه (خمسة أشخاص) على الأحوط وجوباً. السؤال ٣٩٧: هل يجوز للمرأة الخروج بدون إذن زوجها لحضور صلاة الجمعة ودعاء كميل والمسيرات الإسلامية؟ الجواب: خروج المرأة من البيت لأداء الواجبات مثل الحجّ الواجب ومراجعة الطبيب وصله الرحم) ومشاركتها فى الجلسات التى إن لم تفعلها بعدها عن احكام النساء، ص: ١٠٨ الإسلام وتعيقها عن معرفة التعاليم الإسلامية اللازمة وتدفعها إلى ترك الأخلاق الإسلامية أو تضعفها فيها. فمثل هذه الحالات غير منوطة بإذن الزوج، بل تجوز مشاركتها ولو بغير إذن زوجها.

١٣ أحكام الصوم

مقدمة:

يعتبر الصوم أحد العبادات الإسلامية المهمة التي يجب على المكلف الإتيان بها في كل عام مدّة شهر واحد وهو شهر رمضان المبارك، والصوم يعد من أفضل الأساليب والطرق لتربية النفس وتهذيبها. إنّ الصوم من العبادات القليلة التي لا يتمكن الرياء من النفوذ إليها لأنّ الصائم يعتبر من ضيوف الرحمن فلا يفكر إطلاقاً بوفادة على غيره، والشخص المرائي لا يلزمه أن يصوم رياءً بل يتمكن من التظاهر بالصوم كذباً ويدّعي أنّه صائم فقط بدون تحقق عمل الصيام منه. ويعتبر الصوم من أركان الإسلام الخمسة، والوسيلة إلى نيل التقوى، وجنّة من النار، وصحة لبدن الإنسان، والخلاصه فالصوم من أفضل وسائل القرب إلى الله تعالى.

مفطرات الصوم ومبطلاته:

المسألة ٣٩٨: لا يضرّ مضغ الطعام للطفل وكذلك تذوق الطعام وأمثال ذلك أو غسل فضاء الفمّ بالماء أو الدواء ما لم يدخل إلى الجوف، فلو دخل الجوف من دون اختيار فلا إشكال، ولكن إذا علم من أول الأمر أنّه لو وضعه في فمه فسيدخل جوفه احكام النساء ص: ١١٠ من دون اختيار بطل صومه وعليه القضاء والكفارة. المسألة ٣٩٩: إذا لم يغتسل الجنب إلى أذان الفجر عمداً بطل صومه على الأحوط وجوباً، وإذا لم يتمكن من الغسل أو ضاق الوقت تيمّم، أمّا إذا بقي على الجنابة لا عن عمدٍ فإنّه يصحّ صومه. والمرأة التي برئت من الحيض أو النفاس ولم تغتسل إلى أذان الفجر حكمها حكم من بقي على الجنابة إلى أذان الفجر. السّؤال ٤٠٠: هل أنّ البقاء على الحيض والنفاس يبطل الصوم وخاصّه في أيام شهر رمضان المبارك وقضائه، أو يشمل جميع أنواع الصوم؟ الجواب: إذا طهرت المرأة من الحيض والنفاس ولكنها لم تغتسل بطل صومها في شهر رمضان وقضائه، ولكن في غير ذلك لا إشكال فيه، اما إذا لم تطهر من الحيض والنفاس فلا يجوز لها الصوم. المسألة ٤٠١: إذا طهرت الحائض أو النفساء قبل طلوع الفجر من شهر رمضان المبارك ولم يكن لها وقت للغسل تيمّمت وصومها صحيح، ولكن إذا لم يكن لديها وقت للغسل والتيمّم وجب الإغتسال بعد ذلك وصومها صحيح أيضاً. المسألة ٤٠٢: إذا طهرت المرأة من الحيض والنفاس بعد أذان الفجر لم يصحّ منها صوم ذلك اليوم وكذلك إذا رأت دم الحيض أو النفاس في أثناء النهار حتّى لو كان قريب الغروب. المسألة ٤٠٣: إذا طهرت المرأة من الحيض والنفاس قبل أذان الفجر فأهملت الغسل حتّى طلع الفجر فالأحوط وجوباً بطلان الصوم، ولكن إذا لم تتعمّد ذلك، مثلاً، كانت تنتظر افتتاح حمام السوق أو أن يصير الماء حارّاً ولم تغتسل حتّى طلع الفجر فلو تيمّمت قبل ذلك فصومها صحيح. السّؤال ٤٠٤: إذا كانت المرأة في حال الحيض أو النفاس ونسيت الغسل بعد النقاء واستمرت في صيام شهر رمضان المبارك على هذا الحال ولم تغتسل غسلًا واجباً أو مستحباً آخر، فما حكم صيامها لهذه الأيام؟ احكام النساء ص: ١١١ الجواب: الأحوط وجوباً قضاء صوم هذه الأيام ولكن لا كفارة عليها. المسألة ٤٠٥: يجب على المرأة المستحاضة أن تغتسل حسب التفصيل الذي مرّ في أحكام الإستحاضة وصحّ صومها. السّؤال ٤٠٦: ابتليت في شهر رمضان المبارك بمرض خاصّ بالنساء وراجعت الطبيب المتخصص، فأوصاني الطبيب باستعمال نوع من المعجون الذي يستخدم داخل الرحم، فاضطرت لاستعماله باستخدام وسيلة خاصّه، فهل هذا العمل يعتبر من (الحقنة) التي تبطل الصوم؟ الجواب: لا إشكال في ذلك. السّؤال ٤٠٧: رزقني الله تعالى ولداً، وبما أنّه الابن الأوّل مني فإنني أصاب بحالة من التهويع لدى القيام بغسله وتنظيفه وأحياناً أتقياً بسبب ذلك، فإذا كنت صائمة وأصابتي هذه الحالة فما هو تكليفي؟ الجواب: لا إشكال إذا لم تتعمدى ذلك.

بعض مكروهات الصوم:

المسألة ٤٠٨: يكره للمرأة الصائمة امور منها: ١- الإكتحال إذا وصل طعمه أو رائحته إلى الحلق. ٢- الجلوس في الماء- بالنسبة للمرأة- على الأحوط. السؤال ٤٠٩: هل أن الكحل بالقلع للنساء الصائمات محكوم بالكراهة كالكحل بالمواد الطبيعية؟ وبشكل عام ما هو حكم الاستفادة من أدوات ومساحيق التجميل للصائمات؟ الجواب: هذا العمل لا يوجب بطلان الصوم، ولكن لا يبعد كراهة كل شيء يؤدي عمل الكحل في العين، ولا إشكال في سائر حالات التجميل إذا كانت بصورة خفيفة.

قضاء وكفارة الصوم:

المسألة ٤١٠: إذا تعمدت الإفطار ثم سافرت فلا تسقط الكفارة عنها، ولكن من تعمدت الإفطار وطراً عليها عذر بعد ذلك كالحيض أو النفاس أو المرض فلا تجب عليها الكفارة. المسألة ٤١١: إذا أجبرت المرأة زوجها الصائم على الجماع، وجبت عليها كفارة واحدة فقط، ولا يجب عليها دفع كفارة زوجها. السؤال ٤١٢: ما حكم البنت التي تفر في السنة الأولى من دخولها التكليف؟ وإذا كان عليها قضاء فكيف يكون؟ الجواب: لا كفارة عليها سواء كانت جاهلة مقصرة أو قاصرة، أما إذا تعمدت الإفطار وهي عالمة فعليها كفارة، وفي جميع أشكال صور المسألة لا بد من القضاء. المسألة ٤١٣: إذا تركت صيام رمضان لمرض أو حيض أو نفاس ثم ماتت قبل أن ينتهي شهر رمضان لا يجب أن تقضى عنها الأيام المذكورة.

من لا يجب عليها الصوم:

المسألة ٤١٤: الحامل المقرب أى التي قرب زمان وضع حملها، وكان الصوم مضرًا بحملها، لا يجب عليها الصوم، ولكن عليها أن تدفع الكفارة وهي مد (تقريباً ٧٥٠ غراماً) من الحنطة أو الشعير وما شابههما إلى الفقير «١»، أما إذا كان الصوم يضر بنفسها لم يجب عليها لا الصوم ولا الكفارة، ولكن عليها أن تقضى ما فات فيما بعد. السؤال ٤١٥: يستفاد مما تقدم في المسألة ١٤٥٣ من رسالتكم العملية أن الصوم إذا كان مضرًا بجنينها فلا يجب الصوم عليها ولا القضاء بعد ذلك بل تجب الكفارة بمقدار مد من الطعام، فهل هذا صحيح؟ احكام النساء، ص: ١١٣ الجواب: كلا هذا غير صحيح، فالمراد هو اضافة على القضاء والكفارة يجب عليها مد من طعام أيضاً. المسألة ٤١٦: المرضعة سواء كانت أمًا أو من استخدمت للإرضاع اجرة، إذا كان الصوم يوجب قلة لبنها وإزعاج طفلها، لا يجب عليها الصوم، ولكن يجب عليها دفع الكفارة (أى مد من الطعام) عن كل يوم، وكذا يجب عليها قضاء الصوم فيما بعد، أما إذا كان الصوم يضر بها شخصياً فلا- يجب عليها لا- الصوم ولا- الكفارة ولكن يجب عليها قضاء الأيام التي لم تصمها فيما بعد. المسألة ٤١٧: إذا وجدت المرضعة للطفل بدون اجرة أو دفع شخص اجرة المرضعة بدون منة ففي هذه الصورة يجب عليها الصوم. السؤال ٤١٨: أنا امرأة فى الثالثة والسنتين من العمر ولدت ستة أولاد ولم أستطع الصوم فى فترة الحمل والرضاع (حوالى ١٢ سنة) ومنذ ذلك الوقت أصبت بنزيف فى المعدة فلم أصم بتوصية من الأطباء، فما حكم صيامي؟ الجواب: لست مكلفة بالصوم فى الوقت الحاضر والأحوط فى حالة الإمكان أن تدفعى عن كل يوم مد طعام (٧٥٠ غراماً) حنطة للمستحق، وكذلك للأيام الماضية التى لم تصومها ولم تتمكنى من قضائها حتى السنة التالية. السؤال ٤١٩: فتاة بلغت سن التكليف ولكنها غير قادرة على صوم شهر رمضان لضعف جسمها وغير قادرة كذلك على القضاء حتى السنة التالية، فما حكمها؟ الجواب: عليها كفارة مد طعام، أى مقدار (٧٥٠ غراماً) حنطة أو أمثالها تعطى للفقير، ولا- يجب عليها القضاء. السؤال ٤٢٠: على من تقع الكفارة المذكورة فى السؤال السابق؟ هل تقع على البنت أو الأب أو على زوجها فى المستقبل؟ الجواب: تقع الكفارة على عهدها فيما لو كان لها مال.

الصيام الحرام والمستحب:

المسألة ٤٢١: لا يجوز للمرأة أن تصوم الصوم المندوب إذا فوت ذلك حق زوجها بدون إجازته، وإذا لم يتعارض مع حقه، فالأحوط

وجوباً أن يكون ياذنه أيضاً. المسألة ٤٢٢: إذا طهرت المرأة في أثناء اليوم من عاداتها الشهرية أو النفاس فيستحب لها اجتناب الأعمال التي تبطل الصيام بالرغم من عدم وجوب الصوم عليها.

١٤ أحكام الاعتكاف

مقدمة:

إن الاعتكاف برنامج هام لصنع الذات يعزل الإنسان لبضعه أيام عن المظاهر المادية الدنيوية عزلاً تاماً ويجعله يعيش في عالم من الروحانية والمعنوية ويدفعه إلى إعادة النظر بنظامه الأخلاقي وبنائه الذاتي والتوبة من الذنوب ومحاسبة النفس ومراقبتها، إنه بشكل عام ولادة ثانوية، وينبغي على المسلمين أن يحافظوا على هذا التقليد الإسلامي ويستفيدوا منه. السؤال ٤٢٣: هل أن الاعتكاف يختص بالرجال، أو يمكن للنساء الاعتكاف أيضاً؟ الجواب: لا فرق في استحباب الاعتكاف بين الرجال والنساء. السؤال ٤٢٤: هل يلزم إذن الزوج والولي في اعتكاف المرأة والولد؟ الجواب: الأحوط وجوباً على المرأة أن تستأذن زوجها، أمياً الأبناء البالغون فلا يلزمهم استئذان الولي. السؤال ٤٢٥: إذا أذن الزوج لزوجته بالاعتكاف، ولكنه ندم على ذلك في اليوم الثالث، فما هو تكليف الزوجة؟ وإذا ثبتت الكفارة في هذه الحالة فعلى من تجب؟ الجواب: يجب على المرأة أن تستمر في اعتكافها إلى النهاية. السؤال ٤٢٦: جاء في جواب السؤال ٤٩٩ من كتاب الاستفتاءات الجديدة في احكام النساء، ص: ١١٦ المجلد الثاني ما يلي: (يحرم استنشام العطور والروائح اللطيفة للمعتكف وإن لم يقصد اللذة منها) فمع الالتفات إلى أن أغلب المواد المستخدمة في مساحيق التجميل لها رائحة طيبة، فما هو حكم الاعتكاف للمرأة التي تستخدم هذه المساحيق؟ الجواب: فيه إشكال. السؤال ٤٢٧: ما حكم المرأة المعتكفة إذا طلقت طلاقاً رجعيّاً؟ وما حكم اعتكافها؟ الجواب: يبطل اعتكافها وعليها أن تعود إلى بيت الزوج لإكمال العدة، لأن المرأة في عده الطلاق الرجعي لا يجوز لها الخروج من بيت الزوج. احكام النساء، ص: ١١٧

١٥ أحكام الخمس

مقدمة:

الخمس هو أحد العبادات المالية التي تجب على المسلم ضمن شروط خاصية، ويعتبر الخمس دعامة مطمئنة ومناسبة لبيت مال المسلمين، حيث يسد الفراغ الاقتصادي الموجود في المجتمع الإسلامي ويؤمن نفقات واحتياجات النشاطات الدينية فيه. السؤال ٤٢٨: هل يشمل تعيين رأس السنة الخمسية الرجال فقط باعتبارهم أرباب الأسر، أم كذلك النساء اللاتي تحت رعاية الرجال ولهن عوائد بسيطة؟ وإذا كانت عائداتهن خاضعة للخمس، فهل أن طريقة تخميسهن تختلف عن الرجال، أم لا؟ الجواب: على كل من له عائد فائض على الحاجة أن يجعل له رأس سنة للخمس وأن يدفع خمسه إذا مرت سنة، ولا فرق بين الرجال والنساء في هذه المسألة. السؤال ٤٢٩: بما أنني اشتغل كمعلمة فلي رأس سنة خاصية غير رأس سنة زوجي، وسؤالي هو: هل يتعلق الخمس بوسائل التجميل المتبقية في نهاية السنة من قبيل أدوات التجميل للنساء؟ وبشكل عام هل تعتبر أدوات التجميل جزءاً من المؤونة السنوية، أو يترتب عليها الخمس؟ الجواب: إذا كانت هذه اللوازم في الحد المعقول فتعتبر جزءاً من المؤونة، فإذا بقي منها شيء في آخر السنة وجب فيه الخمس، وهذا فيما إذا كان المتبقى ذا قيمة مالية واقعاً. احكام النساء، ص: ١١٨ السؤال ٤٣٠: تقوم بعض النساء بارتداء ملابس جديدة في كل ضيافة أو عرس، ولا يلبسها مرة ثانية في مجلس آخر، لأن الناس شاهدوا ذلك الثوب وهي تلبسه مرة واحدة، فالسؤال هو: أولاً: هل يجوز هذا العمل ولا يعد من الاسراف؟ ثانياً: نظراً لأن هذا الثوب لبسته المرأة مرة واحدة فهل يتعلق به الخمس؟ الجواب: من المعلوم أن هذا العمل نوع من الاسراف، وينبغي للنساء المؤمنات الاجتناب عن هذا العمل، وكذلك يترتب الخمس على هذه

الملايس. المسألة ٤٣١: جرت العادة في الكثير من الأسر أن يقوموا بتهيئة جهاز العروس تدريجاً، فإن مضى عليها سنة وجب فيها الخمس، إلّا أن يكون تهيئة الجهاز من تقاليد بلد معين بحيث إذا لم يتم هذا يكون عيباً للأسرة أو أنه لا يتهيأ إلّا بالتدرج، فإنه لا خمس فيه في هذه الصورة. السؤال ٤٣٢: نظراً إلى أنّ والدي كان يجمع جهاز عرسى تدريجياً من كسبه السنوي، فإذا كانت بعض الأشياء المشترية في هذه المجموعة لا أحتاجها فعلاً، فهل يجب عليّ دفع خمسها؟ الجواب: إذا كان ذلك الشيء زائداً على مقدار الحاجة واقعاً فيجب دفع خمسة على الاحوط وجوباً. السؤال ٤٣٣: أنا بنت في سنّ الزواج وأعمل في وظيفة، ولكنني خلافاً لما هو المتعارف بين الناس لم أدخر شيئاً لجهاز عرسى بل اشتري بحقوقى الشهرية بعض الذهب واحتفظ به لكي أتمكن بعد ذلك من شراء جهاز العرس دفعة واحدة، وذلك تجنباً لعدم بقاء وسائل البيت قديمة، فهل يتعلق الخمس بما أدخره من الذهب؟ الجواب: نعم يتعلق به الخمس، ولكن إذا كان هناك حرج عليك فنحن نجيز لمثل هؤلاء الأشخاص أن يعتبروا قيمة الخمس في ذمتهم ويدفعونه عند الاستطاعة. السؤال ٤٣٤: إنني أعمل في صالون حلاقة للنساء، وأحياناً أخطى ملايس للجيران، فهل يتعلق الخمس بأدوات الحلاقة والخياطة هذه؟ احكام النساء، ص: ١١٩ الجواب: يتعلق الخمس بأى شيء من أدوات العمل، ولكن إذا اقتنيت وسيلة من هذه الوسائل للاستفادة الشخصية، وأحياناً تستخدمينها لقضاء حاجة الآخرين فلا خمس عليها. السؤال ٤٣٥: هل يتعلق الخمس بمهر المرأة وبما يسمى (نفقة الرضاع)؟ الجواب: لا يتعلق به الخمس. السؤال ٤٣٦: إذا كان لدى المرأة ذهب مصنوع للزينة وبعضه هدية ومرّت عليه سنة، فهل عليه خمس؟ الجواب: إذا كانت هذه الحلى موضع احتياجها أو كانت جزءاً من شؤونها فلا خمس عليها. السؤال ٤٣٧: إذا قامت امرأة بشراء قماش للعباءة ولكنها بسبب بعض المشاغل أو لأسباب أخرى لم تتمكن من دفعه إلى الخياط، وقد حلت الآن سنتها الخمسية، فهل يجب عليها دفع خمس هذه العباءة. الجواب: إذا كانت محتاجة للعباءة فلا خمس عليها حتى لو اتفق عدم استعمالها لها. السؤال ٤٣٨: إذا اشتري شخص لباساً أو وسيلة أخرى لجهاز عرس ابنته، وبعد مرور عدّة سنوات قام بتقديم ذلك الشيء من جهاز العرس المذكور إلى ابنته الأخرى بعنوان هدية، أو صرفه في بعض النفقات الضرورية، فهل يجب دفع خمسة؟ الجواب: لا- يجب الخمس فيه. السؤال ٤٣٩: اضطررت لبيع ما أملكه من الذهب لحل مشكلاتي في الحياة، ولكن بقي عندي ثمنها لمدة سنة، فهل يتعلق الخمس بهذا المبلغ من المال؟ الجواب: لا يتعلق به الخمس. السؤال ٤٤٠: أسر الشهداء الموقرة تستلم رواتب من مؤسسة الشهيد، فهل يتعلّق الخمس بالراتب الذي تستلمه من المؤسسة؟ احكام النساء، ص: ١٢٠ الجواب: الاحتياط الواجب دفع خمس الفائض في رأس السنة. السؤال ٤٤١: إنّ أكثر النساء في مدينتنا يشتغلن في حياكة السجاد، ولكن شراء أدوات وخيوط السجاد وكذلك بيع السجاد والتصرف في الثمن يتعلق بالزوج، وبما أنّ حياكة السجاد تستغرق سنوات طويلة فكيف يمكن حساب الخمس فيها؟ وهل أنّ دفع الخمس يجب على الزوج أم على الزوجة؟ الجواب: عندما يكون السجاد مهياً للبيع فإنه يكون ضمن أرباح السنة الحالية ويتعلق به الخمس، ويجب على مالكة دفع الخمس من أرباحها. السؤال ٤٤٢: ورثت سيّدة قطعة أرض من أبيها فباعتها وسجلت اسمها وأسماء أبنائها للحج، وأعلنت أسماءهم هذه السنة، فهل يتعلّق الخمس بالأرض أو بثمنها إذا حال الحول؟ الجواب: الإرث لا يشمل الخمس، إلّا إذا ارتفعت قيمة الأرض بعد انتقالها إليها بالإرث، حينئذ يتعلّق الخمس بالزيادة، أما إذا كانت قد دفعتها للتسجيل قبل مرور سنة فلا يتعلّق بها الخمس. السؤال ٤٤٣: إنّ زوجي مع الأسف لا يدفع الحقوق الشرعية، فما هو تكليفي وتكليف أبنائي؟ الجواب: نحن نجيز لك ولأمثالك في صورة الحاجة إلى المال التصرف بمقدار ما تحتاجون إليه ويتعلق الخمس بدمتكن فلو استطعتن بعد ذلك دفع الخمس وجب دفعه، وإلّا فهو مباح لكنّ. السؤال ٤٤٤: هل يجوز للبنت استعمال الجهاز أو الهدية التي تلقّتها من أبيها في بيت زوجها إذا كان مال الأب متحقّقاً عن طريق الحرام؟ وما السبيل إلى تزكية هذا المال؟ الجواب: إذا لم تتيقّن من كونه حراماً فلا بأس فيه، وإذا كانت متيقّنة من كونه حراماً ولم تعرف المقدار ولا أصحابه فتحّمسه فيطهر الباقي. السؤال ٤٤٥: هل تنتقل السيادة عن طريق الأم إلى الأبناء؟ احكام النساء، ص: ١٢١ الجواب: لا تنتقل بعض أحكام السيادة ومنها أخذ الخمس، وقد بينت الكتب الفقهية سبب ذلك، ولكن ينبغي احترام مثل هؤلاء الأشخاص بسبب انتسابهم لرسول الله صلى الله عليه وآله. السؤال ٤٤٦: هل يجوز إعطاء الخمس إلى

أسرة من السادات معيها غير سيد وهو محتاج لا- يقدر على الإعالة، لينفق على حياتهم المشتركة؟ أى يُنفق على الزوجة والأبناء. الجواب: لا- بأس فيه. السؤال ٤٤٧: لماذا ينتقل لقب السيد من الأب إلى الإبن ولا ينتقل من الأم إليه؟ الجواب: المعروف أن نسب الإنسان يتفرع من أبيه ولهذا تسجل ألقاب الأبناء حسب ألقاب آبائهم، والإسلام يقر أن نسب الأبناء للآباء، على أن سيادة الأم توجب احترام الابن كذلك. احكام النساء، ص: ١٢٣

١٦ أحكام الزكاة

مقدمة:

الزكاة أيضاً من العبادات المالية في الإسلام وتجب على المكلف بشروط خاصية، وبالنسبة إلى أهمية الزكاة يكفى أن الله تعالى ذكرها في ثلاثين آية من القرآن الكريم بعد الأمر بالصلاة، وهذا يحكى عن الارتباط الوثيق بين الصلاة والزكاة بحيث إن الصلاة بدون الزكاة لا تكون مقبولة «١». وهناك روايات كثيرة أيضاً في أهمية الزكاة، من ذلك ما نقرأه في قول الإمام الصادق عليه السلام: «من منع قيراطاً من الزكاة فليس بمؤمن ولا مسلم...» «٢». السؤال ٤٤٨: تزوجت حديثاً، وكان مجموع الذهب الذى أهده لى زوجى وأقرباؤه وكذلك أقربائى وأرحامى يبلغ أكثر من ١٥ مثقال (وهو النصاب الأول للذهب) واليوم مضت على ذلك أكثر من سنة حيث كنت استخدمه فى الزينة، فهل تتعلق الزكاة بهذا الذهب؟ وما هو مقدارها؟ الجواب: الزكاة إنما تتعلق بالذهب إذا كان على شكل عمله مسكوكه ومتداوله. السؤال ٤٤٩: وضعت أخت زوجى مقداراً من ذهبها عندى كأمانة لاستخدامها فى مراسم وحفلات العرس، ولكنها سافرت إلى الخارج فجأة للعلاج، وبقي هذا المقدار احكام النساء، ص: ١٢٤ من الذهب عندى أكثر من سنة، حيث أستخدمة للزينة، فقال لى شخص: إن هذا المقدار من الذهب إذا كان بصورة قرض وبقي عندك لمدة سنة كاملة يجب فيه الزكاة، فهل هذا الكلام صحيح؟ وهل تجب الزكاة على؟ الجواب: كما تقدّم فى المسألة السابقة فإنه لا زكاة على مثل هذا الذهب. السؤال ٤٥٠: أنا أرمل، ومن أجل حفظ قيمة العملة قمت بتبديل ما عندى من المال إلى ثلاثين سكة ذهبية وبقيت عندى لمدة سنة كاملة، فهل تتعلق الزكاة بهذه السكك الذهبية؟ الجواب: بما أن هذه السكك لا تعتبر عملة رائجة فى المعاملات التجارية فلذلك لا زكاة عليها.

المستحقون للزكاة:

المسألة ٤٥١: إذا لم ينفق الزوج على زوجته ولكن الزوجة كان بإمكانها أخذ حَقّها بوسيلة الحاكم الشرعى أو غيره، فمثل هذه الزوجة لا يمكنها الاستفادة من الزكاة. المسألة ٤٥٢: يجوز للمرأة دفع الزكاة لزوجها الفقير وإن كان الزوج سيصرف عليها وعلى أطفاله منها. السؤال ٤٥٣: فُتِّدَ زوجى فى الحرب، وراجعت المحكمة لأخذ الطلاق منها فقررت المحكمة الصبر أربع سنوات للبحث عنه ثم أصدرت حكم الطلاق، وفى هذه المدة كنت فى ضيق شديد من جهة النفقة، فهل يمكننى الاستفادة من الزكاة؟ الجواب: نعم، لا مانع من الاستفادة من الزكاة فى هذه الظروف. السؤال ٤٥٤: إن زوجى فى وضع مالى سيء ولا يقدر على تأمين نفقات البيت إلّا بصعوبة بالغة، ونظراً إلى أننى علوية، فهل يمكنه أخذ الزكاة له لأنه غير سيد ثم ينفقه فى أمور المعيشة ومخارج البيت. الجواب: لا إشكال فى ذلك.

زكاة الفطرة:

المسألة ٤٥٥: إذا كان الشخص فى عياله آخر ودخل فى عياله ثالث قبل الغروب تجب فطرته على الأخير، كما لو تزوجت ابنته وذهبت إلى بيت زوجها قبل غروب ليلة العيد ففطرتها على زوجها. السؤال ٤٥٦: قبل مدة توفى زوجى، وكنت أعيش أنا وأطفالى بما تدفعه

شركة التأمين من مرتب شهري، فإذا ذهبنا ليلة عيد الفطر ضيوفاً إلى بيت والدي، فعلى من تجب زكاة الفطرة؟ الجواب: تجب زكاة الفطرة عليكم، لأن ضيافة ليلة واحدة لا تؤثر في الزكاة. السؤال ٤٥٧: إن زوجي من مقلديكم ولا يرى وجوب زكاة الفطرة للضيف على صاحب البيت، ولكنني اقلد مجتهداً يرى وجوب زكاة الفطرة للضيف ولو في ليلة واحدة على صاحب البيت. وبما أننا كنا في ليلة عيد الفطر ضيوفاً عند شخص آخر، ولم يقم زوجي طبقاً لفتوى تقليده بدفع زكاة فطرتنا، فما هي وظيفتنا؟ الجواب: إذا كان يمكنك دفع زكاة الفطرة عن نفسك فالاحوط دفع هذه الزكاة. السؤال ٤٥٨: إذا توفي رب الأسرة وكان سيداً من ذرية الرسول صلى الله عليه وآله، والآل تولت زوجته وهي غير سيدة إدارة أمور الأسرة، فهل يجوز لها استلام زكاة الفطرة من غير السادات وانفاقها على أبنائها المحتاجين وهم من السادات؟ الجواب: يمكنها أن تملكها، ثم بعد ذلك تصرفها عليهم. المسألة ٤٥٩: إذا لم ينفق الزوج على زوجته فإن كانت في عيالة شخص آخر فالفطرة واجبة عليه، وإن كانت غيبه وكانت تنفق على نفسها وجبت عليها فطرتها.

١٧ أحكام الحج

مقدمة:

الحج أحد الأركان المهمة في الإسلام ومن أكبر الفرائض الدينية، فيجب على كل إنسان مسلم ضمن شروط خاصة أن يحج إلى بيت الله الحرام مرة واحدة في العمر وهو بمثابة ولادة جديدة للإنسان ويخرج من الذنوب كأنما ولدته أمه في الحال كما ورد في الروايات الشريفة، وهنا نستعرض بعض أحكام الحج «١»: السؤال ٤٦٠: امرأة دائنة لزوجها بمهر غال يصل حد استطاعة الحج، هل تكون مستطيعه لمجرد طلبها ودائيتها ويجب عليها الحج؟ وإذا توفيت قبل قبض المهر فهل يجب إرسال من يحج نيابة عنها؟ الجواب: إذا لم يكن أخذ المهر من الزوج مشكلاً لها ولا يسبب أي مشكلة لحياتها وحياء زوجها، فهي مستطيعه ويجب عليها الحج، وإن لم تفعل وجب على ورثتها أن يحجوا عنها من مالها. السؤال ٤٦١: إذا كان مهر امرأة أضعاف استطاعتها، فهل يجب على ورثتها بعد وفاتها أن يخرجوا نفقات الحج قبل اقتسام التركة؟ الجواب: إذا كان بمقدور المرأة أن تأخذ مهرها في حياء زوجها وفق العرف احكام النساء، ص: ١٢٨ والعادة فهي مستطيعه ويجب إخراج نفقة حجها من تركتها، وإلا فهي غير مستطيعه. السؤال ٤٦٢: المتعارف في بعض المدن جعل (الحج) قسماً لمهر الزوجه حيث يكتب ذلك في عقد الزواج فهل بمجرد اجراء العقد يكون الحج واجباً على الزوجه بمثل هذا المهر، أو أن له حكماً آخر؟ الجواب: إذا لم يكن مشروطاً بشرط خاص ولم توجب مطالبه المرأة له مشكلة خاصه فهي مستطيعه ويجب عليها مطالبته بنفقات الحج والتوجه لأداء هذه الفريضة. السؤال ٤٦٣: في حفلة زواج حصلت امرأة شابه من زوجها وأصدقائها وأقاربها على ذهب بمقدار يجعلها مستطيعه للحج، فهل هي مستطيعه أم يعتبر هذا الذهب من مؤونتها باعتبارها شابه ويليق بعمرها لبس الحلى والتزين؟ وما الحكم إذا باعت الذهب أو قامت ببيعه وشراء غيره عدّه مرات للتبديل؟ الجواب: إذا كان المقدار واقعاً ضمن شؤونها من حيث الزينه، فلا تعتبر مستطيعه. السؤال ٤٦٤: أنا فتاة فقدت والدي قبل فترة، وورثت مقداراً من المال يكفي لأحد المراسيم إمّا الزواج أو الحج، ولكن لا- يكفي لكليهما، هل أنا مع هذه الشرائط أنا مستطيعه؟ الجواب: من كان محتاجاً إلى الزواج ولم يكن لديه من المال ما يزيد على نفقات الزواج فهو غير مستطيع ولا يجب عليه الحج. المسألة ٤٦٥: إذا كانت المرأة تملك مالاً تستطيع به أن تحج، ولكن لا- يتمكن زوجها أن ينفق عليها بعد العوده ولا هي تتمكن أن تدير معيشتها لم يجب عليها الحج. السؤال ٤٦٦: إذا كانت المرأة بحاجة إلى مرافق، وكان المرافق يتقاضى أجراً وهي عاجزة عن دفعه، فهل هي مستطيعه؟ الجواب: ليست مستطيعه. احكام النساء، ص: ١٢٩ السؤال ٤٦٧: هل تعتبر المرأة مستطيعه إذا كانت كذلك من الناحية الماليه ولكنها مرضع لرضيع لا يهدأ مع غيرها؟ الجواب: لا تعتبر مستطيعه إذا كان افتراقها عن طفلها يسبب خطراً حياتياً أو مرضاً شديداً أو عسراً وحرماً للآخرين. السؤال ٤٦٨: تعهد زوجي بجميع مصاريف الحج ولكني أعلم أنه ليس ممن يؤدى الخمس، كما أتى لا- أملك مالاً خاصاً بي، فما تكليفي بخصوص

كلفتة الذهاب والاياب والعمله الصعبه وثياب الاحرام والأضحية؟ وعلى من يقع خمسهها؟ الجواب: خمسهها يقع على عاتقك فإذا لم تقدرى فلست بمستطيعه. السؤال ٤٦٩: إذا نذرت امرأة قبل الزواج أن تحج ثم تزوجت، فهل يجب إذن الزوج؟ وهل للزوج أن يمنع ذلك؟ الجواب: إذن الزوج واجب وله أن يمنعه. السؤال ٤٧٠: عند السفر للحج، تطالب منظمه الحج والزيارة المرأة المستطيعه بإذن رسمى من زوجها، فما حكمها إذا لم يوافق زوجها على منحها الإذن؟ الجواب: من المستبعد أن يطلبوا إذن الزوج فى الحج الواجب، لأنّ إذن الزوج ليس شرطاً من الناحية الشرعية. السؤال ٤٧١: إذا منع الزوج زوجته من الذهاب إلى العمرة وكانا لا يزالان فى فترة العقد، فيما أنّ الزوجه لم تذهب لحدّ الآن إلى بيت زوجها ولم تأخذ من نفقته، فلو توجهت إلى العمرة فى هذا الحال هل يعتبر سفرها هذا سفر معصية؟ وهل أنّ إحرامها صحيح؟ وبشكل عام ما هى وظيفة الزوجه فى هذا الحال؟ الجواب: الأحوط وجوباً اكتساب رضا زوجها، ولكن حجّها وعمرتها صحيحتان فى كلّ حال، ولكن تحتاط فى الصلاة بأن تجمع بين القصر والتمام، فإذا كان سفرها هو الأوّل إلى بيت الله الحرام، سواء كان للحجّ أو العمرة، فلا يشترط فيه اجازة الزوج. السؤال ٤٧٢: أنا بنت أخذتني امي معها إلى الحجّ قبل البلوغ وأدّت أعمال الحجّ احكام النساء، ص: ١٣٠ بالنيابة عنى فى موارد النيابة، وعلمتني كيفية الأعمال التي أستطيع الإتيان بها، والآن أجد نفسى مستطيعه مالياً فهل يجب علىّ الحجّ مرّة ثانية؟ وفى صورة عدم الوجوب هل يمكننى الزواج؟ الجواب: إذا كنت قد أتيت بمناسك الحجّ طبقاً للوظيفة الشرعية المقررة وأحلت من الاحرام يمكنك الزواج، فإذا تحققت الاستطاعة المالىة وغيرها من الشروط فأنت مستطيعه وتجب عليك حجة الإسلام. السؤال ٤٧٣: نظراً لأنّ الحكومة منعت النساء الحوامل من الذهاب إلى الحجّ (بسبب الاخطار المحتملة) فهل تكون الحامل مستطيعه فى هذا الحال؟ الجواب: إنّ مثل هذه المرأة غير مستطيعه «١». احكام النساء، ص: ١٣١

١٨ أحكام النكاح

مقدمة:

لاشك أنّه لا توجد رابطة مقدسه فى الإسلام أعظم وأقوى من رابطة الزواج، لأنّ فى ظلّ هذا الصرح المقدّس يعيش الرجل والمرأة حياة طيبه وهادئه ويتم اشباع الحاجات الطبيعه لهما بشكل جيّد وبناء، مضافاً إلى إمكان بناء الحياة الدنيوية على اسس متينه بهذه الرابطة المقدسه لأنّ الإنسان يتحرك فى خطّ بناء الحياة الآخرويه بصورة أفضل ويحقق له الأمان والسعادة والنعيم فى ذلك العالم من خلال هذه العلاقة الإنسانية، وعلى هذا الأساس فإنّ شجرة الزواج تثمر العديد من الثمرات الطيبه من قبيل: السكينه الفرديه والاجتماعيه، وسعادة الدارين والخير فى الحياة الدنيا والآخرة، ومن هنا وردت الآيات القرآنيه والأحاديث الشريفه عن المعصومين عليهم السلام تؤكد هذه العلاقة وتعمل على توثيقها وتعميقها فى مفاصل المجتمع البشرى. وهنا نستعرض بعض أحكام الزواج:

الخطوبه:

السؤال ٤٧٤: هل يجوز التحقيق فى مورد البنات، أو التفكير فيهنّ، أو العشق لهنّ؟ الجواب: لا- مانع من العشق إذا لم يكن مقترناً بالذنب وكان مقدّمه للزواج، ولكن احكام النساء، ص: ١٣٢ إذا لم يكن الشخص قاصداً للزواج فلا ينبغى التحقيق فى أمرهنّ. السؤال ٤٧٥: إذا كانت البنت أو الولد يعانيان من مشكله بدنيه حين الخطبه للزواج، وهذه المشكله أو العيب غير ظاهر، فهل يجب على أحدهما إخبار الطرف الآخر بذلك؟ الجواب: لا يجب ذلك، ولكن لا ينبغى له الإخبار بخلافه، وأمّا لو كان العيب مهماً فمن الأفضل الإخبار.

أولياء العقد:

المسألة ٤٧٦: الأحوط في تزويج الفتاة البالغة الرشيدة (وهي التي تشخص مصلحتها) نفسها أن يكون ياذن أبيها وجدها لأبيها إن كانت باكراً، ولكن إذا حصل زوج كفؤ لها وخالف أبوها لم يشترط إذنه، وهكذا إذا لم تتمكن الفتاة من استئذان أبيها أو جدها لأبيها وكانت محتاجة إلى الزواج، أو كانت ثيباً لم يشترط إذن أبيها أو جدها لأبيها في الزواج الجديد. السؤال ٤٧٧: هل يجوز للبت الباكر العاقلة المدركة البالغة أن تعقد على نفسها عقداً دائماً أو مؤقتاً بدون إذن أبيها؟ الجواب: لا يجوز على الأحوط وجوباً. السؤال ٤٧٨: إذا كان راغباً بالزواج من فتاة يحبها ولكن أبويه يريدان له فتاة أخرى، وإن لم يتزوجها فإن ذلك من شأنه أن يؤذيها، فهل تجب إطاعتها في هذه الحالة؟ الجواب: لا. تجب مسaire الوالدين في مثل هذه الامور، ولكن الأفضل كسب رضاهما. السؤال ٤٧٩: هل يشترط إذن الولي في النكاح المنقطع للباكر البالغة الرشيدة إذا لم يكن بقصد الدخول أو اشترطت المرأة عدم الدخول؟ الجواب: إذن الولي شرط في جميع الأحوال على الأحوط وجوباً. احكام النساء، ص: ١٣٣ السؤال ٤٨٠: إذا كان الرجل يقلد مرجعاً يجيز الزواج المؤقت من الباكر بدون إذن أبيها، أما البنت فتقلد مرجعاً يرى الاحتياط الواجب كسب إذن الأب، فهل يجوز للرجل أن يعقد على الفتاة بدون إذن أبيها؟ الجواب: لا يجوز للبت أن تتزوج بدون إذن أبيها على الأحوط وجوباً. السؤال ٤٨١: هل أن إذن الأب أو الولي واجب في الزواج من البنت الباكر، وهل ثمة فرق في هذه المسألة بين الزواج المؤقت والدائم؟ الجواب: الاحتياط الواجب الاستئذان ولا فرق بين الزواج المؤقت والدائم. السؤال ٤٨٢: فتاة شابة ذهبت بدون إذن والديها إلى بيت شخص آخر، وتمت قراءة عقد النكاح بطلب من البنت والولد بدون رضا الوالد، وجرت الأعمال المترتبة على النكاح، ولو أن الفتاة كانت قد تشاورت مع أبيها لما كان هناك مانع، فما هو حكم العقد في الحالتين: تحصيل رضا الوالد بعد العقد وعدم تحصيله؟ الجواب: الأفضل استحصال رضا الوالد بعد ذلك. السؤال ٤٨٣: هل يجب على البنت الباكر التي فقدت أبيها وجدها، الاستئذان من أخيها أو عمها أو خالها أو أمها، أم لا حاجة إلى الاستئذان في ذلك؟ الجواب: الأحوط أن تستأذن من بعض كبار عائلتها وأقاربها وخاصة الأخ الأكبر. السؤال ٤٨٤: حسب فتاوى العلماء، إذا كان الأب أو الجد من الأب غائباً وكانت البنت الباكر بحاجة إلى زوج، يسقط الإذن، فما معنى الحاجة إلى الزوج؟ الجواب: أي إنها بلغت سنّاً إذا ظلت معه بلا زواج فانها ستعرض إلى المشقة والخطر. السؤال ٤٨٥: هل يسقط إذن الأب إذا قصدت البنت الزواج من ولد يتكافأ معها شرعاً و عرفاً؟ الجواب: على فرض المسألة، يسقط إذن الأب إذا لم يوافق. السؤال ٤٨٦: هل يكفي في صلاحية الزوج أن يكون كفؤاً شرعياً أم يجب أن يكون كفؤاً عرفياً أيضاً؟ ومن المراد من الكفؤ الشرعي والعرفي؟ احكام النساء، ص: ١٣٤ الجواب: المراد من الكفؤ الشرعي هو أن يكون مسلماً، والمراد من الكفؤ العرفي أن يكون متناسباً مع شأن المرأة من حيث المنزلة والشؤون الاجتماعية، ولا يلزم مراعاة الكفؤ العرفي إلّا في صورة ما إذا لم تكن البنت رشيدة بصورة كافية ويختار الولي لها الزوج. السؤال ٤٨٧: تقدم الكثير من الرجال وأكثرهم من المتدينين لخطبة خالتي، ولكن جدي وهو أبوها ردهم جميعاً، وهو يقول إنها يجب أن تتزوج من أحد أقربائه. فما تكليفها مع هذا الأب؟ وكيف تصنع؟ الجواب: لا يحقّ له أن يرفض الخطيب الكفؤ لها شرعاً و عرفاً، كما لا يحقّ له أن يصرّ على تزويجها من أحد أقربائه، ويسقط إذنه في هذه الحالة. وإذا استطاعت - في الوقت نفسه - أن تكسب رضاه فحسناً تصنع. السؤال ٤٨٨: يراجعني الكثير من الأولاد والبنات العازبين الراشدين ويقولون إن أسرة الولد خطبت البنت من أهلها أكثر من مرة إلّا أنّ والدها رفض التزويج بلا عذر مقبول ممّا أدى إلى اكتئاب الولد والبنت، وأغلبهم فوق العشرين ويصرّون على إجراء عقد الزواج بدون إذن الولي، ويقولون إنهم يعانون من عسر و حرج فهل يسقط إذن الوالد في هذه الحالة؟ الجواب: إذا كان الزوج كفؤاً ومناسباً للزوجة فلا يحقّ للأب المعارضة ولكن يجب التثبت في السبب الذي دفع الأب للمعارضة. السؤال ٤٨٩: إلى أي مدى يلزم إذن الوالد في زواج البنت؟ وما الحكم إذا عارض الأب الزواج وسقطت الفتاة في الخطيئة على أثر عدم الزواج؟ الجواب: إذا جاءها زوج مناسب من الناحية الشرعية والعرفية وعارضها الأب فلا تشترط موافقته. السؤال ٤٩٠: هل يعتبر في سقوط إذن الولي للبت الباكر في صورة وجود الكفوء الشرعي والعرفي للبت انحصار الكفؤ في هذا الرجل بحيث إنّه لا يقدم أحد مثله لطلب يد البنت، أو أن الانحصار ليس شرطاً في سقوط إذن الولي، بمعنى أن احكام النساء، ص: ١٣٥ بالإمكان وجود أشخاص آخرين كلهم

كفوئين شرعاً و عرفاً للبت وجاء أحدهم لطلب يد البنت ففى هذا الحال هل يسقط إذن الولي؟ الجواب: فى صورة مخالفة الولي للكفو الشرعى والعرفى يسقط لزوم الاستئذان منه سواء كان هناك كفؤ آخر أو لم يكن. السؤال ٤٩١: كانت بين فتى وفتاة علاقة غير شرعية (العياذ بالله) أدت إلى حمل الفتاة، وفى الشهر السابع أسقط الجنين، فهل يجوز شرعاً زواجهما إذا كان والد الفتاة غير موافق؟ الجواب: لا يشترط إذن الوالد هنا على أن الأفضل كسب رضاه. السؤال ٤٩٢: إذا ازيلت البكارة بسبب الرياضة وأمثالها، أو جرى عقد النكاح بين البنت وزوجها ثم وقع الطلاق قبل الدخول أو تمّ الدخول فى حال العقد من غير الطريق المتعارف فبقيت بكارتها، فهل يسقط إذن الأب فى هذه الصور الثلاث؟ وبشكل عام من هى البنت الباكر التى لا بد لها فى الزواج من إذن الولي؟ الجواب: إذا تزوجت البنت ثم طلقت أمكنها الزواج مرة ثانية بدون إذن الولي. السؤال ٤٩٣: إذا زالت بكارة البنت فى حادث سيارة ولكن جرى ترميمها بمراجعة الطبيب الجراح، فهل هذه البنت لها حكم الباكر ويشترط فى زواجها إذن الأب؟ وماذا لو زالت بكارتها بسبب اعتداء؟ الجواب: يجب استئذان الأب فى كلا الحالتين. السؤال ٤٩٤: عشق أخى الأ-كبر إحدى البنات ولكن أبى وامى يمنعانها من الزواج معها، ودليلهما أن تلك البنت من أسرة قام أحد أفرادها بقتل ابن عمى، فهل هذه الحالة تصلح مانعاً من زواج أخى مع تلك البنت؟ الجواب: إذا ارتكب أحد أفراد الأسرة خطيئة، فلا يصبح جميع أفراد تلك الأسرة أشراراً، فلو كانت أسرة تلك البنت أسرة جيدة واقعاً، فلا مانع من هذا الزواج. السؤال ٤٩٥: ورد فى رسالتكم العملية: «إذا كانت البنت العاقلة البالغة الرشيدة فى حاجة إلى زوج، ولكن والدها يمانع من زواجها برجل كفؤ لها شرعاً و عرفاً؟ فهنا احكام النساء، ص: ١٣٦ لا يشترط إذن الأب فى هذا الزواج» فهل المراد الزواج الدائم فقط أم يشمل الزواج المؤقت أيضاً؟ ولو كان شاملاً للزواج المؤقت ماذا يعنى الكفو حينئذ؟ الجواب: لا فرق فى هذا الزواج، ولكن عادة لا يكون الزواج المؤقت بمصلحة البنت الباكر، ومن حق الأب المخالفة. السؤال ٤٩٦: هل يحق للحكومة الإسلامية فى صورة اللزوم المنع من تزويج الأفراد غير البالغين (الأطفال المميزين أو غير المميزين) بواسطة أوليائهم أو القيمين عليهم؟ الجواب: نحن نرى فى تزويج الصغير والصغيرة بواسطة الأولياء فى هذا الزمان إشكالاً، لأن ذلك لا يتطابق مع الغبطة والمصلحة لهؤلاء الأطفال. السؤال ٤٩٧: عقد على فتاة قبل بلوغ التاسعة من غير أن تعلم بالأمر، وأجرى العقد والدها، وكان فارق السن بين الفتاة والرجل حوالى ٢٥ سنة، وللرجل زوجة ثانية عمر بنتها مقارب لعمر الفتاة، وعندما بلغت البنت أعلنت عن رفضها لهذا العقد، وأصرّت على أن هذا الزواج ليس فى صالحها وأنها تريد الطلاق، غير أن الرجل رفض الطلاق. فهل يصح العقد ويجب الالتزام به، أم يجوز لها أن تتزوج من آخر غيره، علماً أن الفتاة وصلت عمر تحتاج فيه إلى الزواج؟ الجواب: إذا لم يكن هذا العقد فى صالح البنت فهو باطل، ويجوز لها أن تتزوج دون طلاق. أما إذا كانت البنت قد أعطت موافقتها بعد البلوغ فلا تستطيع الرجوع عنها. السؤال ٤٩٨: هل للأب والجد من طرف الأب ولاية على الصغير فى زواجه؟ الجواب: بالنظر إلى أن ولاية الأب والجد من طرف الأب منوطه بمصلحة الصغير، وفى هذا العصر لا تتحقق غبطة الصغير أو مصلحته بالزواج لذا فلا يجوز للأب أن يعقدوا لصغارهم أو على صغيراتهم إلفى حالات استثنائية. السؤال ٤٩٩: نريد أن نعقد على فتاة عقداً مؤقتاً ولكننا لا نعلم إن كان أبوها موافقاً أم لا. فهل يكفى أن تقول الفتاة إن أباه موافق؟ الجواب: الأحوط أن تكسبوا موافقة الأب بأنفسكم.

الشروط الجائزة وغير الجائزة فى عقد النكاح:

السؤال ٥٠٠: هل يجوز للمرأة أن تشتترط على زوجها عند عقد النكاح أن تواصل التدريس أو الدراسة وحضور الجلسات المختلفة؟ الجواب: لا- بأس فيه. السؤال ٥٠١: هل يصح أن تشتترط المرأة أن يجعلها الرجل وكيلته فى الطلاق؟ وهل يتحقق هذا الشرط ضمن عقد الزواج أم يجب أن يتم فى معاملة ملزمة اخرى؟ الجواب: يمكن لهذا الشرط أن يكون ضمن عقد الزواج أو أى عقد ملزم آخر. السؤال ٥٠٢: هل يجوز للمرأة أن تشتترط فى عقد الزواج أن يكون حق الوكالة من الزوج فى الطلاق بيد شخص ثالث كأبيها مثلاً؟ وإذا كان كذلك فهل يكون الشرط ضمن عقد الزواج أم فى معاملة مستقلة اخرى؟ وهل يجوز للمرأة بعد الزواج أن تأخذ من زوجها

حق وكالة الطلاق لها أو لشخص ثالث ضمن معاملة مستقلة؟ الجواب: لا بأس في جعل الوكالة لشخص ثالث في عقد الزواج، ويجوز بعد ذلك أيضاً جعلها في معاملة أخرى ولو بعد الزواج. السؤال ٥٠٣: إذا وهبت الزوجة مهرها للزوج وقالت: «بشرط أن لا تتزوج من امرأة ثانية ما دمت حية»: ١- فهل هذا الشرط صحيح شرعاً؟ الجواب: لا بأس فيه. ٢- هل يسقط الصداق عن الرجل ما دام عاملاً بالشرط؟ ٣- إذا خالف الرجل الشرط وتزوج بثانية فما حكم الزوجة الثانية بالنسبة له؟ وهل تحرم عليه؟ الجواب: ٢ و ٣- إذا خالف الرجل هذا الشرط وتزوج فزواجه صحيح، ولكن يجوز للمرأة أن تسترد صداقها، لذا فالزوجة الثانية لا تحرم عليه. احكام النساء، ص: ١٣٨ السؤال ٥٠٤: نظراً لأن القانون المدني يقرر شروطاً معينة في مورد النكاح بصورة عامة «الدائم والمنقطع» وفي صورة إذا وافق الزوج على الشروط المندرجة في وثيقة العقد، ثم تزوج من امرأة أخرى (سواءً كان الزواج دائماً أو منقطعاً)، فهل يحق للزوجة المطالبة بالطلاق؟ وهل يشمل الزواج الآخر النكاح المؤقت أيضاً؟ وهل في صورة إثبات هذا الزواج وتخلف الزوج يكون بإمكان المحكمة إصدار حكم فسخ الزواج؟ الجواب: إن الشرط المذكور منصرف للزواج الدائم ولا يشمل العقد المؤقت القصير المدّة، ولكن إذا كان العقد المؤقت طويل المدّة كأن يكون لمدّة سنوات عديدة، فالزوجة تصبح وكيلًا في طلاق نفسها «وفق شرائط وثيقة العقد». السؤال ٥٠٥: هل أن اشتراط عدم الجماع والاكتفاء بسائر التمتع من جهة المرأة وخاصية في الزواج المؤقت، مشروع؟ الجواب: لا مانع من ذلك.

العيوب التي يجوز فسخ العقد بها:

المسألة ٥٠٦: يجوز للمرأة أن تفسخ عقد النكاح للأمر التالي: ١- جنون الزوج. ٢- فقدان آلة الرجولة لدى الرجل. ٣- العجز الجنسي. ٤- أن يكون مخصياً. المسألة ٥٠٧: إذا فسخت المرأة العقد لعجز الرجل عن مقاربتها جنسياً وجب على الرجل دفع نصف المهر إليها، ولكن إذا فسخت المرأة أو الرجل العقد لعيب آخر من العيوب المذكورة، فإذا لم تقع مقاربة جنسية بينهما لم يجب على الرجل شيء، وأما إذا وقعت مقاربة جنسية فالأحوط وجوباً أن يعطيها المهر كله. السؤال ٥٠٨: كان زوجي طبيياً محترماً واسع الاطلاع، ولكنه أصيب بالجنون بعد احكام النساء، ص: ١٣٩ سنوات من الحياة الزوجية المشتركة. وقد رفعت أمر اختلال حواسه إلى المحكمة وأيد الطب العدلي ذلك. فإذا قرّر الحاكم الشرعي حجره واعتبره محجوراً عليه، فهل يفسخ عقد النكاح بمجرد صدور حكم الحجر؟ أم يجب مراجعة المحكمة مرة أخرى لفسخ الزواج؟ الجواب: يحق للمرأة أن تجري صيغة الفسخ، والاحتياط أن تعلم الحاكم الشرعي بذلك. السؤال ٥٠٩: إذا أصيبت الزوجة والزوج بالجنون الدوري قبل الزواج والمقاربة أو بعد الزواج والدخول، فهل لهما حق فسخ النكاح؟ الجواب: نعم لهما حق الفسخ. السؤال ٥١٠: إذا تزوجت البنت، وأتضح طبق نظر المتخصصين وقرار اسرة البنت وكذلك اقرار البنت نفسها أنها كانت مبتلية بنوع من الجنون قبل الزواج، وكان الاستمرار في الحياة الزوجية عسيراً وغير ممكن، فهل يحق للزوج الفسخ؟ وفي صورة الفسخ هل تستحق الزوجة مهر المثل أو المهر المسمى؟ الجواب: للزوج حق الفسخ ولكن إذا وقع الدخول وجب عليه دفع المهر المسمى. السؤال ٥١١: إذا كانت الزوجة مبتلية بالجنون الدائم أو الأدواري وكانت قد أخفت عن زوجها مظاهر هذا الجنون ومراجعتها لمستشفى الأمراض العصبية، بل قامت بانكار هذا الموضوع بعد طرح الدعوى عليها من قبل الزوج، وكان الزوج قد اطلع بعد الزواج والدخول ومرور عدّة سنوات على نوع مرض الزوجة ومراجعاتها السابقة للمستشفى وبعد الاطلاع على ذلك مباشرة أقدم على فسخ النكاح بعد التشاور مع أهل الخبرة من الحقوقيين، فإذا ورد تأييد هذا المرض بواسطة اللجنة الطبية القانونية بهذه الصورة: «إنّ الزوجة لها سابقة اختلال عصبي وتظهر عليها علائم الجنون منذ ٦ سنوات قبل الزواج وهي في الحال الحاضر مبتلية بعوارض المرض المزمنة»، ففي هذه الصورة هل يحق للزوج فسخ النكاح؟ وهل يحق للزوجة المطالبة بالمهر؟ احكام النساء، ص: ١٤٠ الجواب: إن وجود سوابق للمرض العصبي لا يكفي لوحده لفسخ النكاح، وبما أن الزوج عاش معها لعدّة سنوات ولم يشاهد آثاراً محسوسة - في هذه المدّة - للمرض المذكور، فهذا يدل على تحسن صحتها نسبياً، ووجود عواض غير محسوسة أو ضعيفة من السابق لا يكفي

لوحده لفسخ النكاح. السؤال ٥١٢: إذا أعطينا للزوجة ضمن عقد لازم «كالنكاح» وكالة في تطبيق نفسها في حال حدوث عارض، ثم ابتلى الزوج بالجنون، فهل يمكن للزوجة الاستفاداة من هذه الوكالة وتطبيق نفسها منه في حين أن الفقهاء يقولون إن الوكالة تبطل بالجنون؟ الجواب: صحيح أن الوكالة تبطل بالجنون، لكن أحد مسوغات فسخ النكاح، الجنون حتى إذا كان عارضاً بعد الزواج.

السؤال ٥١٣: إذا كان الرجل قبل الزواج عاجزاً عن المقاربة وعلمت المرأة بعد الزفاف، ولكنها لم تبادر إلى الفسخ فوراً ولم تنفصل عن زوجها، فهل يجوز لها الزواج من غير طلاق؟ الجواب: في مثل هذه الحالات، يجب على المرأة أن تراجع الحاكم الشرعي، فيمهل الحاكم الشرعي الرجل سنة واحدة للعلاج، فإذا شفى ظل الزواج قائماً، وإلاً جاز للمرأة فسخ النكاح بلا حاجة إلى الطلاق، ولا يمكن للرجل الرجوع إليها حتى إذا تحسنت حالته إلاً بزواج جديد. السؤال ٥١٤: منذ سنتين ونصف وأنا في عقد دائم ولكن زوجي عاجز جنسياً عن تناولي ولا زلت باكراً: ١- فهل أكون مستحقّة للنفقة شرعاً؟ ٢- هل تعتبر الحالة من حالات فسخ النكاح؟ ٣- كان من شروط العقد حمل الزوج لشهادة البكلوريوس وتبين بعد العقد أنه لا يملك هذه الشهادة، فهل توجب هذه الحالة فسخ النكاح؟ ٤- يرجى بيان حقوقى الشرعية من مهر وما شاكله، علماً أن شروط العقد احكام النساء، ص: ١٤١ مدونة في كتاب العقد وموقعه من الطرفين. الجواب: إذا لم تكونى قد أعلنت عن رضاك بعيوبه، فلك حق الفسخ، وإذا كنت جاهلة بالحكم ولم تفسخى وكنت على استعداد للتمكين، فلك حق النفقة، وكذلك فيما يخص شهادة البكلوريوس، إذا تبين خلاف ادعائه ولم توافقى، فلك حق الفسخ، فإذا تم الانفصال قبل الزواج، فليس لك حق في المهر. السؤال ٥١٥: أثناء مهلة السنة للزوج العنين، إذا امتنعت الزوجة عن التمكين، فهل يكون لها حق الفسخ بعد انتهاء السنة أم يجب تمديد المدّة؟ الجواب: إذا كان علاجه يقتضى مضاجعة الزوجة فيجب تمديد فترة التمكين في حالة امتناع الزوجة عن التمكين. السؤال ٥١٦: إذا ادّعت الزوجة كون زوجها عنيماً ولم يوافق هو على عرض نفسه على الأطباء أو موافقتها لنفى ادعائها ولا يرضى بدفع نفقتها، فما حكم زوجته؟ الجواب: فيما يخص ترك النفقة، إذا كان الزوج مصرّاً عليه ولا يرضى بالقيام بواجبه الشرعى، فيجوز للحاكم الشرعى أن يطلقها من زوجها أو أن يأخذ لها حقها منه. أمّا فيما يتعلق باتهامه بكونه عنيماً، فإذا كان الأمر من أوّل الزواج وأصرّ الزوج على عدم الفحص، فيجوز كذلك للحاكم الشرعى أن يطلقها. ولاحظوا أيضاً أنه في حالة ثبوت كون الزوج عنيماً، يجب إمهاله سنة واحدة، فإن لم يشف فللزوجة حق الفسخ ولها أن تقبض نصف مهرها. السؤال ٥١٧: إذا لم يتمكن الزوج في بعض المواقع ولأسباب جسمانية خاصة من المقاربة، ولكنه كان يتمكن من ذلك في صورة توفر الشروط والأجواء اللازمة ومطوعة الزوجة ومساعدتها، فهل يطلق العن على هذه الحالة وبالتالي تستوجب فسخ النكاح؟ الجواب: إذا تمكن من المقاربة في حال توفر الظروف المناسبة فلا يحسب من العن. السؤال ٥١٨: إذا لم يتمكن الزوج في الحالات العادية من المقاربة، ولكنه يتمكن احكام النساء، ص: ١٤٢ من ذلك باستخدام العلاجات والأدوية التي يوصيه بها الأطباء، فهل يدخل هذا المورد دائرة العن ويستوجب فسخ النكاح؟ الجواب: إن المرض المذكور لا يحسب من العن. السؤال ٥١٩: نظراً لتطور علم الطب فقد يحصل الإطمئنان بالفحوصات المتعددة أن الزوج مصاب بالعن، فهل يلزم مع ذلك إمهاله سنة كاملة؟ الجواب: نعم يلزم ذلك ويجب منحه فرصة للمعالجة. السؤال ٥٢٠: زوج وزوجة لم يرزقا طفلاً بعد سنوات من زواجهما، وقال الطبيب: إن العيب في الرجل، والآن تقول المرأة إن زوجها فاقد للبيضة وهو سبب عدم إنجابهما. فهل تستطيع المرأة فسخ العقد؟ الجواب: إذا كانت جاهلة بالأمر فيحق لها الفسخ، إلاً إذا رضيت بعد الاطلاع وعاشت معه. السؤال ٥٢١: خطب رجل فتاة من افغانستان لابنه الساكن في إيران وقبلت البنت بشرط أن تتطابق الأوصاف التي أوردها عن ابنه مع الواقع. وبعد مجيئها إلى إيران تبين لها أن الأوصاف كانت كاذبة تماماً، وأن الأب كان قد أراها صورة شخص آخر على أنه ابنه، وأن ابنه في الحقيقة معيوب، فهل يصح العقد الذى تم سابقاً بغيا بهما؟ الجواب: للبنت حق الفسخ على فرض المسألة. السؤال ٥٢٢: في فترة العقد لاحظت الزوجة على زوجها مرضاً نفسياً وعصبياً صعب العلاج وله أعراض تجعل حياتها معه في خطر (مثل الصدمة العصبية، والنحول الشديد، والقلق واضطراب الشخصية، والعمى المؤقت، وفقدان الوعي وما شاكل)، فهل يجوز لها طلب الطلاق لخوفها وقلقها من الحياة المشتركة معه ولزوم العلاج الطويل الأمد وعدم وجود إرادة العلاج لدى

الزوج وأسرته؟ وإذا تحقّق الانفصال، فهل يتحمّل الزوج دفع المهر والنفقة؟ الجواب: إذا كان الزوج وذووه قد ادّعوا سابقاً سلامته الكاملة، يجوز للزوجة فسخ النكاح بسبب التدليس. وفي غير هذه الحالة إذا ثبت أنّ الحياة مع هذا الرجل احكام النساء، ص: ١٤٣ تؤدّي إلى العسر والحرج الشديد، يجوز لها طلب الطلاق من الحاكم الشرعي، ويكون طلاق خلع يتمّ ببذل المهر، إلّا إذا اتّفقت مع الزوج على نحو آخر. السّؤال ٥٢٣: إذا خطب الرجل الفتاة وقال: «لست متزوجاً وليس لي أولاد». فقبلت البنت الزواج منه على هذا الشرط، ثمّ تبين بعد العقد أنّه كاذب، فهل للزوجة حقّ الفسخ؟ الجواب: إذا أظهر الرجل (أو المرأة) صفات توجب الكمال، أو لا توجب الكمال، ولكنّ موافقة الطرف الآخر تتوقّف عليها، ثمّ تبين خلاف ذلك للطرف الثاني خيار الفسخ ويجوز له إلغاء العقد بدون طلاق. السّؤال ٥٢٤: إذا وافق الزوج عند الزواج على عمل زوجته (وهي معلّمة) خارج البيت وتعهّد بأن لا يمنعها من عملها. وبعد مضي سنوات من الحياة الزوجية منعها من مواصلة عملها، ولما كانت وثيقة عقد الزواج خلواً من ضمان مخالفة الشرط، فقد طلبت الزوجة الطلاق من المحكمة لعدم التزامه بالشرط. فهل هذا الطلب مقبول لدى المحكمة؟ الجواب: نعم، يجوز للمرأة فسخ النكاح إذا خالف الزوج الشرط. السّؤال ٥٢٥: أجبرني أبواي على العقد مع رجل وبعد حياة مشتركة لفترة من الزمن تبين أنّه ليس شيعياً، ويمنعني عن أداء واجباتي الدينيّة. إنّه يقول لي بصراحة: «عليك أن تعتنقي مذهبي وإلّا قتلتك». أرجو بيان تكليفي للخلاص من هذا المأزق. الجواب: على فرض المسألة، يجوز لك رفع أمرك للمحكمة، فإن لم يكفّ عن تصرّفاته ولم يطلّق فيطلقك الحاكم الشرعي. وإذا كان زواجك بالإكراه فهو باطل من الأساس ولا يحتاج إلى طلاق. أمّا إذا رضيت بالزواج وكان يدعى أنّه شيعي وكنت جاهلة بمذهبه، فلك حقّ الفسخ ولا حاجة بك إلى الطلاق. السّؤال ٥٢٦: إذا عرفت المرأة بعد العقد أنّ زوجها مدمن على تناول المخدّرات، فهل يجوز لها الفسخ؟ وما حكم المهر؟ الجواب: إذا اشترطت المرأة في العقد أنّه إذا سافر زوجها أو أدمن على تناول احكام النساء، ص: ١٤٤ المخدّرات أو امتنع عن نفقتها فلها حق الطلاق، فهذا الشرط باطل. أمّا إذا اشترطت أن تكون وكيله عن زوجها بحيث تطلّق نفسها إذا فعل واحدة من تلك الأمور، فالوكالة صحيحة. ويحق لها في هذه الحالة أن تطلق نفسها. السّؤال ٥٢٧: إذا اكتشفت المرأة بعد الزواج أنّ زوجها ليس مسلماً فما حكمها؟ الجواب: لا يحقّ لها المعيشة معه وزواجها باطل. المسألة ٥٢٨: إذا علم الرجل - بعد العقد - أنّ المرأة مصابة بأحد العيوب السبعة التالية، جاز له فسخ عقد النكاح: ١- الجنون. ٢- الجذام. ٣- البرص. ٤- العمى. ٥- العرج (إذا كان ظاهراً). ٦- الإفضاء (أي صيرورة مسلك الحيض والبول أو مسلك الحيض والغائط واحداً وعلى العموم التمزّق الذي يجعلها غير قابلة للإستفادة الجنسيّة). ٧- وجود لحم، أو عظم، أو غدة في فرجها بحيث يمنع من المقاربة الجنسيّة. السّؤال ٥٢٩: إذا التفت الرجل بعد سنتين من الزواج إلى أنّ زوجته كانت تخفي عنه أمراضاً كشلل المثانة والأكزيما كانت مصابة بها منذ الطفولة وقد تظاهرت في العقد بالصحة الكاملة، فهل يحقّ للرجل الفسخ بعد العلم؟ الجواب: على فرض المسألة، إذا علم الرجل ولم يرض بالزواج فله حقّ الفسخ ويجوز له مطالبته المدّلس بتعويض الخسائر والأضرار التي لحقت به. السّؤال ٥٣٠: ظهر للرجل بعد الزواج أنّ على الأجزاء العليا من ساق الزوجة آثاراً خفيفة لحرق قديم، وأنّ غشاء بكارتها لديها من النوع اللحمي السميكة جداً بحيث يتعدّر الدخول بدون عمليّة جراحية، ولم يكن قد طرح موضوع سلامة الزوجة قبل الزواج. فهل تعتبر هذه من حالات الفسخ؟ وهل تستحقّ المرأة المهر؟ احكام النساء، ص: ١٤٥ الجواب: إذا كان الأمر يعالج بالجراحة العادية بدون أعراض جانبية معيّنة، فإنّ هذا المقدار من العيب لا يوجب الفسخ. السّؤال ٥٣١: إذا كان التدليس من جانب المرأة، وقام الرجل بفسخ العقد بعد الاطلاع على العيب الذي يقع في دائرة الأمراض النفسية والصداع والتقيؤ والتشنج والاضطرابات العصبية والحالات غير العادية الناجمة عن الأمراض النفسية المستعصية مع تأييد الطبيب الأخصائي لها وشهادة الشهود عليها، فهل يصحّ الفسخ؟ الجواب: إذا تظاهرت الزوجة وأهلها بأنها سالمة، وفي الحقيقة كان شرط سلامة المرأة ضمّياً في العقد، ثمّ تبين خلاف ذلك، فيجوز للزوج الفسخ. فإذا لم يكن قد دخل بها فلا مهر لها، وإذا كان قد دخل بها قبل العلم بالعيب فيجب عليه كل المهر، ويجوز له أن يطالب المدّلس به، وإذا كان المدّلس هو المرأة نفسها يسقط المهر. السّؤال ٥٣٢: بما أنّ طرق سراية مرض الايدز هو الاتصال الجنسي، فالرجاء الجواب عن هذه الأسئلة: ١- ما حكم

المقاربة مع الزوج المبتلى بمرض الايدز؟ ٢- هل يجوز الزواج مع مريض بمرض الايدز؟ ٣- هل أن مرض الايدز يبطل لعقد النكاح، أم مسوغ للطلاق؟ الجواب: «من ١ إلى ٣»: لا يبطل الزواج مع المرض بالايديز، ولكن إذا لم يكن أحد الزوجين يعلم بهذا المرض لدى الآخر فله حق الفسخ، ولكن الأحوط أن تراجع الزوجة الحاكم الشرعي وتطلق نفسها بإجازة منه، على أيّة حال، وفي صورة وجود خطر الابتلاء بالايديز من جراء المقاربة، فلا يجوز. السؤال ٥٣٣: زوجت ابني من فتاة زواجاً دائماً، ثم تبين أن البنت مبتلاة بالصرع منذ مدّة، وقد أيدت هي وطبيبتها الحالة، ولكن والديها كانا قد أخفيا الأمر، حتى أن البنت تقول: أردت أن أقول، ولكن والدي لم يدعاني أفعل، فما حكم العقد والمهر؟ الجواب: الصرع ليس موجباً لخيار فسخ عقد النكاح، وإذا أراد الطلاق وكان قد دخل بها، فعليه أن يدفع لها المهر بالكامل، ولكن لو شرط السلامة قبل أو حين احكام النساء، ص: ١٤٦ اجراء صيغته العقد، يحق للزوج الفسخ. السؤال ٥٣٤: هل عدم وجود بكاره البنت يحيز فسخ العقد؟ وما معنى الفسخ؟ الجواب: إذا اشترط وجود البكاره فله حق الفسخ، والعاده أن شرط البكاره من الشروط الضمنيه والمتفق عليها سلفاً، ويعنى الفسخ، أن يقول: إننى فسخت العقد وألغيت، ويكفى أن يكون بأى لغه. السؤال ٥٣٥: إذا فسخ الزوج العقد بسبب عدم البكاره، فكم من المهر يجب عليه أن يدفع؟ وممن يأخذ الصداق فى حالة التديليس؟ الجواب: له حق الفسخ إذا ثبت خلاف البكاره أو أى شرط كمال أو عدم نقص - سواء ذكر فى العقد أو قبله - فإذا لم يدخل بها يسقط عنه المهر بكامله، أما إذا دخل بها فعليه المهر المسمى ثم يأخذه ممن قام بالتديليس. السؤال ٥٣٦: إذا دلست الزوجه أو أقرباؤها فى الزواج، وبعد اتّصاح الأمر، تمّ الفسخ (بعد المقاربه) فهل يجب على الزوج أن يدفع المهر؟ وإذا كان قد دفعه قبلاً فهل له أن يستردّه؟ الجواب: يجب على الزوج أن يدفع كامل المهر ويرجع على المدلس. السؤال ٥٣٧: لقد تقدّم ابني لطلب يد بنت تؤكد له أنّها باكر، وقد تمّ إجراء العقد الشرعى الدائمى للنكاح بينهما مع اشتراط كونها باكرًا، وبعد مضى عشرة أشهر من إجراء العقد الدائمى للزواج وقبل الدخول، أعلنت الزوجه أن بكارتها قد ازيلت «وهذا الأمر مقطوع به وثابت» ولكنها تدعى أن الزوج أقدم على إزالة بكارتها، ولكنّ الزوج انكر ادعاء الزوجه هذا وحلف يميناً شرعياً، فالرجاء الجواب عن الأسئلة التاليه: ١- هل يحق لابني فسخ النكاح؟ الجواب: إذا كان الزوج والزوجه قبل العرس يختليان فيما بينهما وكانت فيما بينهما رابطه معينه، فلا يقبل ادعاء الزوج. ٢- هل يجب على الزوج إثبات أنه لم يرتكب شيئاً؟ احكام النساء، ص: ١٤٧ الجواب: نعم، فما لم يثبت ذلك لا يقبل ادعاؤه فى الفرض المذكور أعلاه. ٣- فى صورة فسخ النكاح، هل للزوجه حق المهر المسمى أو مهر المثل؟ الجواب: فى الفرض المذكور ليس للزوج حق الفسخ. السؤال ٥٣٨: لقد تعرفت منذ سنه على بنت، وكانت قد زالت بكارتها سابقاً بواسطة شخص آخر وبشكل غير مشروع، وبمراجعة لمكاتب بعض المراجع وقراءة استفتاءاتهم المبنية على جواز الزواج المؤقت من مثل هذه البنت بدون إذن والدها، قمت بالزواج منها زواجاً منقطعاً، والآن وبعد مضى سنه كامله تقدّم أحد الأشخاص لطلب يدها، فهل يجب على هذه المرأة أن تفتح هذا الشخص وتخبره بأنّها غير باكر، والحال أنّه يريد الزواج منها على أساس أنّها باكر؟ الجواب: لا يجب على البنت إخبار الزوج بحالها، ولكن إذا ثبت بعد ذلك للزوج أنّ هذه البنت غير باكر فله حق فسخ النكاح. السؤال ٥٣٩: الرجاء بيان نظركم فيما يتعلق بالتديليس فى الزواج بشكل مفصّل. فهل أن إخفاء بعض النواقص من قبيل الصلع الكلى أو الموضعى، قلّمه شعر رأس المرأة، موجب لحق الفسخ للرجل؟ الجواب: إذا أخفت عمدًا معايها عند الخطبه وأظهرت نفسها بغير ما هى عليه فى الواقع، فإنّ ذلك يعتبر مصداقاً للتديليس، ويحق للزوج - بعد الاطلاع على ذلك - الفسخ. السؤال ٥٤٠: إذا تزوج شاب من بنت باكر زواجاً دائماً بشرط السلامة الكامله للطرفين، فالتفتت الزوجه بعد أول فرصه لها بعد الزواج وعندما خلى الزوجان لوحدهما أنّ الناحية الفوقانية لبدن الزوج تتسم بنقص منذ الولادة، كأن يكون محدباً بشكل غير طبيعى، ولهذا السبب لم تحدث مقاربه بينهما، ففي هذه الصوره: ١- هل للزوجه حق فسخ النكاح؟ ٢- فى فرض جواز فسخ النكاح، ومع الالتفات إلى أنّ الزوجه غير مدخول بها، فهل يحق لها المطالبه بنصف المهر والأضرار الاخرى من قبيل المصروفات على احكام النساء، ص: ١٤٨ الضيوف، وأمثال ذلك، من الزوج؟ الجواب: إنّ هذا العيب لا- يعتبر من العيوب المسوغه لفسخ النكاح، إلّا أن تكون قد اشترطت قبل ذلك السلامة الكامله، ففي هذه الصوره يحق للزوجه الفسخ من باب خيار

التدليس، ولكن في فرض المسألة حيث لم تقع بينهما واقعة فإنه لا يتعلق بها المهر، ولكن إذا تضررت من جهات أخرى يحق لها مطالبة الزوج بالتعويض. السؤال ٥٤١: إذا حكم الطب القانوني - على أساس وضعية الكرموزومات للشخص - أنه خنثى «خنثى مذكر أو مؤنث»، فهل يعتبر ذلك من العيوب الموجبة للفسخ ويكون للطرف الآخر حق فسخ النكاح؟ الجواب: إذا لم تكن هناك علامة في الظاهر على خلافه فإن ذلك لا يستوجب الفسخ. السؤال ٥٤٢: إذا أتضح بعد العقد والمقاربة أن أحد الطرفين خنثى مشكل، فما حكم هذا العقد؟ وهل من الأفضل ايقاع الطلاق، أو أن يكون العقد باطلاً من البداية، أو يحق للطرف الآخر الفسخ؟ الجواب: إذا كان أحد الطرفين أو كليهما خنثى مشكل فالنكاح باطل. السؤال ٥٤٣: هل أن العيوب الموجبة لفسخ عقد الزواج الدائم تشمل العقد المؤقت أيضاً؟ الجواب: الظاهر أنها تشمل العقد المؤقت أيضاً. السؤال ٥٤٤: نظراً إلى أن إيران في الحال الحاضر على مشارف القضاء التام على مرض الجذام، فهل يمكن الاستعاضة عنه في العيوب الموجبة للفسخ بأمراض أخرى، مثل مرض الايدز، أو سائر الأمراض الجلدية المخلة بالعلاقات الجنسية بين الزوجين؟ الجواب: إذا كانت مخلة بالعلاقة الجنسية واقعاً، فحق الفسخ ثابت. السؤال ٥٤٥: جميع الأسباب التي تمنح الزوج حق إلغاء العقد، مثل، الإصابة احكام النساء، ص: ١٤٩ بالبرص أو التشوه الولادي أو الإفضاء أو موانع المقاربة (كالعظم المانع أو الغشاء الجلدي وما شاكل) قابلة للعلاج اليوم. فإذا التفت الزوج بعد الزواج إلى أن زوجته مصابة بإحدى هذه العيوب فهل لا يزال يحق له إلغاء العقد؟ وإذا كان الأمر يتطلب علاجاً فهل يكون على عاتق المرأة وأهلها أم على عاتق الزوج؟ الجواب: لا يجرى خيار الفسخ إذا كانت الحالة قابلة للعلاج بسهولة وتكفلت المرأة بمصاريف العلاج. المسألة ٥٤٦: إذا فسخ الرجل أو المرأة العقد لأحد العيوب المذكورة لم يحتج إلى الطلاق، بل يكفي الفسخ فقط.

المحارم والنساء اللاتي يحرم الزواج بهن:

المسألة ٥٤٧: أبو الزوجة وجدّها وإن علوا، والابن وابن ابن وبنت الزوج، وان نزلوا، محارم بالنسبة للمرأة، ولتدوا قبل العقد أو بعد العقد. المسألة ٥٤٨: لا يجوز للمرأة المسلمة أن تتزوج بالرجل الكافر. السؤال ٥٤٩: هل يحرم الزواج المؤقت للمرأة المسلمة مع غير المسلم؟ وخاصة مع أهل الكتاب؟ الجواب: نعم يحرم. السؤال ٥٥٠: هل يجوز زواج بنات الشيعة من أهل السنة؟ الجواب: لا بأس في ذلك إن لم يكن هناك خوف من الانحراف. وإذا كان احتمال انحراف العقيدة، فلا يجوز. السؤال ٥٥١: هل الزواج بالولد المسلم ظاهرياً ولكنه من غير المصلين، مثل الزواج بالكافر؟ الجواب: هذا الزواج جائز، ولكن يجب دعوته تدريجياً إلى أداء الواجبات؟ المسألة ٥٥٢: لو زنت المرأة المتزوجة فلا تحرم على زوجها، ولكن إذا لم تتب من فعلها واستمرت على عملها، فالأفضل لزوجها أن يطلقها، ولكن يجب عليه دفع احكام النساء، ص: ١٥٠ مهرها فإذا اشتهرت بالزنا، فالأحوط وجوباً طلاقها. المسألة ٥٥٣: إذا طلقت المرأة ثلاثاً حرمت على زوجها، ولكن إذا تزوجت برجل آخر حسب الشرائط المذكورة في كتاب الطلاق ثم طلقها زوجها الثاني، جاز أن تتزوج بالزوج الأول ثانية. السؤال ٥٥٤: إذا كان الزوجان عقيمين، فما هو الطريق الشرعي لتبني طفل من دار رعاية الأطفال. الجواب: إذا كان المتبني بنتاً وكان والد الأب حياً فيمكن عقد الوالد على البنت عقداً مؤقتاً بإذن الحاكم الشرعي، فتكون بذلك بحكم زوجة الأب وتحرم عليه. وإذا كانت أخت أو بنات أخت الرجل أو امرأة الأخ وأبنائه مرضعة والطفلة رضيعه فترضع من الأخت (مع مراعاة شروط الرضاع) فتصبح بحكم ابنة اخته أو أبناء اختها فتحرم عليه. أما إذا كان المتبني ولداً فتحقق المحرمية برضاعه من لبن أخت الزوجة أو بنات أختها أو امرأة أخيها أو امرأة أبنائه أو أمها فتصبح الزوجة خالته أو اخته أو عمته بالرضاعة فتحرم عليه. وإذا كان الطفل متجاوزاً لفترة الرضاع فلا سبيل إلى محرمته. السؤال ٥٥٥: إذا كان لرجل زوجتان إحداهما تسمى فاطمة والاخرى زهراء، ورزق من كل واحدة منهما بنتاً، وتزوجت هاتان البنات، فالرجاء الاجابة عما يلي: ١- هل أن صهر ذلك الرجل يصير محرماً على كلا الزوجتين؟ مثلاً إذا كان حسن زوج بنت فاطمة، فهل يكون محرماً على زهراء؟ الجواب: إنه محررم على ام زوجته فقط. ٢- إذا رضع كلا البنيتين من الام الاخرى، فكيف يكون الحال، مثلاً: كانت ليلي بنت فاطمة قد رضعت من لبن زهراء، فهل يكون حسن الذي هو

محرم على فاطمة ام زوجته، محرماً أيضاً على زهراء التي أرضعت زوجته ليلي الجواب: إنَّ ام الزوجة من الرضاة محرم. السؤال ٥٥٦: إذا زنا بامرأة فصارت حاملاً منه، وقبل أن تلد الطفل تزوجت من احكام النساء، ص: ١٥١ رجل آخر، وولدت بعد الزواج طفلاً ذكراً، ثم حملت هذه المرأة من الرجل الذي تزوجها ورزقت منه بنتاً، فهل أن هذا الولد محرم على البنت؟ ولو أنه لا ط بولد بالغ آخر، فهل تحرم البنت المذكورة عليه؟ الجواب: إنَّ كلماً من البنت والابن اللذين من ام واحدة يكونان محرمين، وإن ولد أحدهما بطريق غير مشروع، وهذه الاخت تحرم على الواطىء إذا كان لديه يقين بالدخول. السؤال ٥٥٧: هل يوجد فى الجنة محرم وغير محرم؟ وعلى فرض وجودهما فكيف يكون؟ ومع عدمه هل يتمكن المحارم من الزواج فيما بينهم؟ الجواب: فى الجنة لا يشتهى الشخص الزواج مع المحارم أو سائر التصرفات الذميمة. السؤال ٥٥٨: الرجاء الاجابة عن الأسئلة التالية: ١- إذا زنا رجل بامرأة متزوجة، فما حكم زواج ذلك الرجل معها بعد طلاقها من زوجها أو وفاة الزوج؟ ٢- هل هناك فرق بين الدخول من القبل أو الدبر؟ ٣- هل يختلف الحال فى صورة العلم بالمسألة والجهل بها؟ ٤- إذا تحقق الزواج بينهما وخلفوا أولاداً فما هو الحكم؟ الجواب: «١ إلى ٤»: لم نعثر على دليل على الحرمة، ولذلك فلو تزوجها لا نقول ببطلان الزواج، ولكن إذا لم يكونا قد تزوجا نقول إنَّ عليهما الاحتياط، ولا فرق بين العلم والجهل والدخول من الطرفين. السؤال ٥٥٩: هناك عرف عشائرى بين عرب خوزستان باسم «نهوة» وهو اجبار بنت العم على الزواج من ابن عمها أو بعض الأقارب، ومنعها من الزواج مع الغير»، فما هو حكم هذا العرف من ناحية شرعية؟ الجواب: إنَّ مثل هذا العرف خلاف الشرع، ويجب اجتنابه إلّا أن يرضى كل من الزوج والزوجة بالزواج بدون إجبار.

أحكام العقد الدائم:

(أ) حقوق المرأة على الزوج

١- النفقة المسألة ٥٦٠: ويجب على الزوج أيضاً أن يهيبىء لها الغذاء واللباس والمسكن والحوائج اللازمة للمعيشة حسب المتعارف، حتى نفقات الطيب والدواء وما شابه ذلك، وإذا لم يهيبىء لها ذلك، فالأحوط أنه يكون مديناً لها بذلك، سواء كان قادراً أو غير قادر. السؤال ٥٦١: هل يجب على الزوج أن يدفع لزوجته مبلغاً يومياً أو شهرياً لتغطية المصاريف. وإذا كان كذلك، فهل يجوز له أن يعين مجال إنفاق المبلغ؟ الجواب: لا بأس بتوكيل الزوج زوجته بتهيئة النفقة، ويجب على المرأة أن تتقيد بالشرط. هذا فى حالة ما إذا وكل الزوج زوجته على تهيئة النفقة، أمّا إذا أعطها حق النفقة فإنَّ لها حرية التصرف. السؤال ٥٦٢: هل يجب على الزوج أن يهيبىء لزوجته ما تحتاجه النساء عادة كنفقة؟ أم يجب عليه تهيئة الطعام والمسكن واللباس فقط؟ الجواب: يجب على الرجل ما يقدر عليه مما هو ضرورى فعلاً. السؤال ٥٦٣: المعروف أنَّ الزوجة لا تأخذ نفقة من زوجها ما لم تنتقل إلى بيته وذلك بين العقد والزفاف. فهل يجوز لها أن تطالب بنفقة تلك الفترة من الزمن إذا لم تكن قد أعطته التمكين التام؟ الجواب: لا نفقة لها. السؤال ٥٦٤: إذا قال الزوج بعد العقد وقبل الدخول إنَّه غير متمكن مالياً من إقامة مراسيم الزفاف. وقالت الزوجة إنَّها لا تذهب إلى بيت الزوجية إلّا بعد مراعاة عادات وتقاليد المنطقة، فهل تستحقّ النفقة على هذا الفرض؟ الجواب: إذا لم يذكر مثل هذا الشرط فى عقد النكاح فلا يحقّ للزوجة أن تمتنع، فإن امتنعت فلا نفقة لها. احكام النساء، ص: ١٥٣ السؤال ٥٦٥: هل يعتبر دواء الزوجة المريضة وعلاجها من نفقتها؟ علماً أنَّ علاج المرض يعتبر من الحاجات الأولية للإنسان عرفاً. الجواب: العلاج فى الحدود المعروفة ضمن النفقة. السؤال ٥٦٦: تعرّضت امرأة إلى حريق فى بيت زوجها فرقدت فى المستشفى، ثم ماتت، فهل يتحمّل الزوج مصاريف المستشفى؟ الجواب: الأحوط وجوباً أن يتحمّل الزوج مصاريف العلاج. السؤال ٥٦٧: إذا امتنعت المرأة من التمكين لغرض تسلم مهرها، فهل لها حقّ النفقة فى هذه المدّة؟ الجواب: إذا كان المهر معجلاً وغير نسيئته فلها حقّ الامتناع من التمكين قبل حصولها على المهر ولها حقّ النفقة أيضاً. السؤال ٥٦٨: إذا سجن بحكم المحكمة ثم أطلق سراحه لحصول براءته أو انتهاء الحبس، فهل يجوز لأسرته مطالبته بنفقة الفترة التى قضاها فى

السجن إذا كانت تتلقى المساعدة كنفقة من لجنة امداد الإمام رحمه الله أو باقى المراجع أو لم تتلق شيئاً؟ الجواب: الأحوط وجوباً أن يدفع نفقتها أو يتصالح معها. المسألة ٥٦٩: لو طالبت الزوجة زوجها بالنفقة وامتنع الزوج من ذلك، جاز لها أخذ مقدار النفقة لذلك اليوم من مال زوجها بدون إذنه، والأحوط وجوباً أن تفعل ذلك بإذن الحاكم الشرعى، فإن اضطرت إلى إدارة نفسها وتهيئة نفقتها بنفسها فلا يجب عليها حين قيامها بذلك العمل إطاعة زوجها. السؤال ٥٧٠: يقول الإمام رحمه الله فى تحرير الوسيلة ج ٢ ص ٣٠٦، المسألة الثانية: «إذا امتنع الزوج عن دفع حقوق الزوجة كالفنقة مثلاً فيلزمه الحاكم الشرعى بالدفع أولاً فإن امتنع حكم بتعزيره» فإذا كانت فتواكم مطابقة لهذه الفتوى فهل المراد بالإلزام صدور الأمر القضائى أم صدور الحكم بالإلزام؟ الجواب: القصد هو أن يرغمه الحاكم الشرعى على دفع نفقة الزوجة، فإن لم يؤثر فيعزره. احكام النساء، ص: ١٥٤ السؤال ٥٧١: هل يجوز للزوجة والأبناء الاستفادة من نفقة الرجل إذا كان عائده المالى من الحرام؟ الجواب: إذا علموا أن النفقة الواصلة إليهم من ذلك المال، فلا يجوز لهم استعمالها إلأ عند الضرورة. السؤال ٥٧٢: هل يجوز لشخص ثالث أن يتعهد بنفقة الزوجة فى عقد الزواج، بحيث يدفع نفقتها إذا وقع اختلاف بينها وبين الزوج حولها؟ وهل تسقط النفقة عن الزوج فى هذه الحالة؟ الجواب: لا بأس فى أن يضمن النفقة شخص ثالث، فتكون النفقة عليه. السؤال ٥٧٣: إذا قرر الطبيب بأن الزوجة مبتلاة بمرض معين ويجب عليها ترك المقاربة لمدة معينة أو بصورة دائمية، أو أن الزوجة وبسبب ابتلائها بالجنون الأدوارى أو الدائم كانت ترقد فى المستشفى أو البيت تحت المعالجة، ولكنها تمتنع منعاً باتاً من التمكين لزوجها، فهل يجب حق النفقة على الزوج فى الصورتين المذكورتين؟ الجواب: إذا لم تكن الزوجة مقصرةً فالأحوط وجوباً دفع النفقة لها من قبل الزوج. السؤال ٥٧٤: إذا ادعت امرأة أن زوجها أخرجها من المنزل ولم يدفع لها نفقة لمدة معينة، أما الزوج فضمن اعترافه بعدم دفع النفقة لزوجته ادعى بأن زوجته، ناشز وقد خرجت من بيته دون إذنه، وكانت تمتنع من أداء تكاليف الزوجية وبالتالي فلا تستحق النفقة، وفى هذا الفرض ومع الالتفات إلى أن الزوجين يعيشان منفردين، فقول أيهما يقدم، وعلى من تجب البينة؟ الجواب: إذا كانا يعيشان منفردين ولم يكن للزوجة مجوز شرعى على هذا العمل، فهى ناشز وليس لها حق النفقة. ٢- المهرية المسألة ٥٧٥: لا يجب تعيين المهر فى العقد الدائم، ويصح العقد بدون، ولكن بعد احكام النساء، ص: ١٥٥ أن يقاربها جنسياً يجب أن يعطيها المهر وفق مهر مثلها من النساء. السؤال ٥٧٦: كيف ترون المهر اللائق بالنساء المسلمات؟ وما هى نصيحتكم للشباب المسلم من الذكور والإناث وآبائهم وأمهاتهم؟ الجواب: الأخلاق الإسلامية تفرض أن يكون المهر خفيفاً، وأن يكون الزواج بتكاليف قليلة مما يحقق للزوجين السعادة، ومن المذموم جعل تكاليف الزواج ثقيلة، وله عواقب غير محمودة ومسؤولية كبيرة. السؤال ٥٧٧: هل يجوز أن يجعل الزوج مهر زوجته تعليم القرآن؟ وإذا كان كذلك وبذل الرجل ما فى وسعه، ولكن المرأة لم تتعلم لقلمة استعدادها، فما تكليف الرجل؟ الجواب: يمكن لتعليم القرآن أن يكون مهراً، وعلى الرجل أن يؤدى واجبه، فإذا بذل ما فى وسعه ولم تتعلم المرأة لضعف إمكانياتها الذهنية فقد أدى ما عليه. السؤال ٥٧٨: المتعارف أن يجرى العقد ومعه نسخة من المصحف، فهل يعنى هذا تعليم القرآن الوارد فى الروايات والسنة النبوية الشريفة، وأن فى ذممة الرجل أن يعلم زوجته القرآن؟ الجواب: إن جعل القرآن جزءاً من المهر عمل طيب، ومعناه توفير نسخة من المصحف الشريف للزوجة لا تعليمها القرآن، ولكن من اللازم تعيين قيمته عند العقد كى لا يبقى مبهماً. السؤال ٥٧٩: ما هو حد المهر وميزانه؟ نرجو بيان حدية الأدنى والأعلى. الجواب: ليس للمهر حد ثابت. ولكن الأفضل تجب المهور الغالية لأن بعض الروايات تفيد بأن المرأة غالية المهر تكون شؤماً «١». السؤال ٥٨٠: الرجاء بيان الأقسام الثلاثة للمهر: المهر المثل، مهر المسمى، مهر السنة، مع التوضيح؟ الجواب: المراد من (المهر المسمى) هو المهر المذكور فى عقد الزواج. احكام النساء، ص: ١٥٦ والمراد من (مهر المثل) هو أن يعقد الزوجان بدون ذكر مقدار المهر، وفى هذه الصورة يجب الرجوع إلى مقدار المهر المتعارف الذى تأخذه أمثال هذه المرأة فى العرف، ويدفع لها. والمراد من (مهر السنة) هو مهر فاطمة الزهراء عليها السلام، والمعروف أنه خمس مائة درهم (ماتى مثقال من الفضة المسكوكة). السؤال ٥٨١: إذا كان مهر الزوجة كثيراً وثقيلاً على الزوج إلى درجة أنه لو أراد أن يدفع لها حقوقه الشهرية إلى آخر عمره لم يكف ذلك، فما هو حكم هذا المهر والعقد؟ الجواب: إنّه عمل غير

صحيح، ولكن لا يبطل المهر والعقد إلا إذا وصل إلى حدّ السفاهة. السؤال ٥٨٢: بما أنّ هناك اختلافاً في روايات المؤرخين حول صداق فاطمة الزهراء عليها السلام وهي: ١- درع قيمته ٤٨٠ درهماً وثوب من الكتان وجلد شاة. ٢- أربعمائه درهم. ٣- أربعمائه مثقال فضة. ومن ناحية أخرى تقول الزوايه أنه: «جعل الله مهر فاطمة الزهراء عليها السلام شفاعة المذنبين من امّة أبيها» (١) وهو الوارد في الأخبار الإسلامية، فهل يصحّ تعيين مهر الزهراء عليها السلام صرفاً للعرس بدون احتساب القيمة الحالية؟ الجواب: المعروف أنّ مهر السنّة يعادل خمسمائة درهم (كلّ درهم يعادل حوالي أربعمائه تومان، أي ما مجموعه ٢٠٠ ألف تومان) (٢) فإذا اشتهر ذلك في عرف الزوجين، فيكفي، وإلّا فيجب التعيين. السؤال ٥٨٣: إذا جعلت المرأة مهرها مهر السنّة، فهل تطالب بما يعادله، أم بمهر المثل؟ احكام النساء، ص: ١٥٧ الجواب: إذا كان الطرفان يعلمان أنّ مهر السنّة هو خمسمائة درهم فضة حسبما هو مشهور، فلا بأس. ويجب احتسابه بالعملّة السائدة، أمّا إذا كان كلاهما أو أحدهما جاهلاً بالمسألة، فلاحتيال، التصالح على قيمة المهر. السؤال ٥٨٤: بالنظر إلى عدم وجود عملة الدرهم في الوقت الحاضر، هل يكون مبنى قيمة مهر السنّة على أساس السعر السائد للفضة؟ الجواب: لما لم تكن عملة الدرهم موجودة الآن، فيجب أن نفترض أنّه لو كانت الفضة المسكوكة موجودة وسائدة فكم كان سيضاف إلى قيمتها. وتحتسب الاضافة بشكل تقريبي وتضاف. ولما كان هذا الحكم حكماً استحبابياً، فلا بأس في احتسابه بشكل تقريبي. المسألة ٥٨٥: إذا لم يعين أجلاً لدفع المهر يحقّ للمرأة أن تطالب بمهرها فوراً، بل يجوز أن تمنع من مقاربه زوجها لها قبل أن تتسلّم مهرها، سواء كان زوجها قادراً على دفع المهر أم لا، إلّا أن يكون عدم قدرته من أول الأمر قرينة على أنّ المهر كان من البداية في ذمته لا بصورة نقدية. السؤال ٥٨٦: إذا لم تكن المرأة ترضى بالتمكين لألبقبض المهر، وكان الرجل غير قادر على دفع المهر ويرفض الطلاق ويقول إنّه يعطى النفقة حتى آخر العمر. فما الحكم؟ الجواب: أولاً: يجوز للمرأة المطالبة بالمهر قبل التمكين حتى إذا كان الرجل غير قادر على الدفع. ثانياً: إذا لم يكن لدى الزوج مهر، فعليه أن يدفع النفقة. ثالثاً: إذا استمرت هذه الحالة مدة طويلة حتى أدت إلى ضرر المرأة وعسرهما وحرجهما فإنّ الحاكم الشرعي يجبر الرجل على الطلاق، فإن لم يفعل طلقها الحاكم بنفسه، وتشغل ذمة الزوج بنصف المهر حتى يتمكن من الدفع. السؤال ٥٨٧: هل أنّ حق الزوجة في الامتناع عن التمكين مقصور على الدخول، أم شامل لباقي الاستمتاع وإطاعة الزوج في الأمور اللازمة (مثل الإقامة في بيت الزوج أو السفر بإذنه)؟ احكام النساء، ص: ١٥٨ الجواب: الظاهر أنّ الزوجة يحقّ لها أن لا تسلّم نفسها إلى زوجها إطلاقاً قبل قبض المهر المعجل، وفي هذه المدّة تجب النفقة على الزوج. السؤال ٥٨٨: إذا مكنت الزوجة الزوج من نفسها، ولكنّه عاجز جنسياً عن مواقعتها، فعلقت تمكينه مرّة أخرى بقبض كامل المهر. فهل يبقى حقّ المرأة قائماً بسبب عدم الدخول، أم يسقط بمجرد التسليم؟ الجواب: حقّ الزوجة في أخذ المهر ثابت قبل التمكين المجدد، بشرط أن يكون المهر حالاً لا في ذمة الزوج. السؤال ٥٨٩: إذا كان المهر حالاً ولم يكن بمقدور الزوج أن يدفعه مرّة واحدة ولكن على أقساط تستمرّ عدّة سنوات، فهل يجوز للمحكمة - بدون موافقة الزوجة على التقسيط - أن ترغمها على التمكين لزوجها بوصول أول قسط (مع عدم مراعاة حقّ عدم التمكين للزوجة)؟ الجواب: إذا كانت هناك قرائن على عدم تمكّن الزوج من دفع المهر على دفعه واحدة كثقل المهر أو عدم تمكّن الزوج عند العقد، بل كان القصد عند القدرة أو الإستطاعة أو تدريجياً، فعلى الزوجة أن تمكّن من نفسها باستلام القسط الأول. السؤال ٥٩٠: تزوج، رجل ولما يدخل بزوجه بعد، ولكن الزوجة حملت عن طريق الانزال بالمحل، فكيف يكون حكم المهر بعد الطلاق؟ الجواب: إذا كان الزوج سبباً في حمل الزوجة، فلاحتيال الواجب أن يدفع المهر كلّ وإن لم يدخل بها. السؤال ٥٩١: هل تستحقّ الزوجة غير المدخول بها كامل المهر أم نصفه بعد وفاة الزوج؟ الجواب: تستحقّ المهر بالكامل. السؤال ٥٩٢: هل يكون مهر الزوجة النصف إذا توفّيت قبل الدخول؟ الجواب: لها كامل المهر، ولا ينصف المهر إلا بالطلاق. السؤال ٥٩٣: هل يوجب مضاجعة الزوجة في فترة الخطبة دفع كامل المهر عند الطلاق؟ احكام النساء، ص: ١٥٩ الجواب: نعم يوجب دفع كامل المهر. السؤال ٥٩٤: هل هناك فرق بين الباكر والثيب من حيث كون الدخول سبباً في الصداق الكامل وعدمه سبباً في تنصيف الصداق؟ الجواب: لا فرق بين الباكر وغيرها. السؤال ٥٩٥: كان صداق امرأة قبل حوالي أربعين سنه ألفي تومان. هذه المرأة طالبت بمهرها عن طريق المحكمة. ويقول

الزوج: «أعطيك مهر ك وهو ألفا تومان» فقالت الزوجة: «ألم تقل حينها أن المهر ماء لمدّة ساعة (في المزارع) ونصف دار، فقبلت» ولكن لم يتمّ تسجيل ذلك لإشكال في التسجيل، لذا فقد احتسب المهر بألفى تومان. فما هو تكليف المرأة مع العلم بالأنظمة الإقتصادية التي تسود العالم بما فيها إيران؟ الجواب: إذا تمكّنت المرأة من إثبات أن المهر الحقيقي كان هو الماء ونصف الدار فيحقّ لها أخذ مهرها، وإذا كان المهر ألفى تومان، فلها أن تأخذ ما يعادله بسعر اليوم. وهكذا في باقي المطالبات حيث يتمّ الإحتساب بسعر اليوم إذا كان التضخم كبيراً. السّؤال ٥٩٦: قبل سبعة عشر عاماً عقدت عليّ لرجل ورزقنا بثلاثة أبناء ربّيتهم بعون الله. بدأنا حياتنا ولم نكن نملك قوت يومنا، ولكنّي عملت إلى جانبه حتّى أصبح رأسماليه اليوم خمسة وعشرين مليون تومان ممتلكات منقولة وغير منقولة. وما أن تحسّن وضعه حتّى تزوّج من ثانية وطلّقني بلا عذر شرعي أو عرفي، وقد هبطت قيمة صداقي منذ ذلك الحين حتّى الآن بشكل فاحش بحيث لم يعدّ يساوي شيئاً، في حين أنّي عندما كنت أعمل في بيته كان قد وعدني أن يدفع لي اجرتي، فهل يحقّ لي شرعاً وعرفاً أن اطالبه باجور سبعة عشر عاماً من العمل له بما في ذلك تربية الأطفال؟ الجواب: إذا كانت قيمة المهر قد انخفضت قياساً إلى ذلك الوقت انخفاضاً كلياً، فعليه أن يدفعه بسعر اليوم، وإذا كان قد وعدك بأن يعطيك اجرة خدمتك، فعليه أن يفى بوعده. احكام النساء، ص: ١٦٠ السّؤال ٥٩٧: إذا كان يعيش مع أبيه ثمّ توفّي ولم يترك شيئاً، فهل يتحمّل الأب مهر زوجته؟ الجواب: مهر المرأة يتحمّله الزوج لا الأب إلا إذا كان ضامناً له أو لم يعط ابنه اجور عمله، وكانت الاجور مساوية للمهر أو أكثر منه. السّؤال ٥٩٨: إذا تحمّل والد الزوج مهر الزوجة في ذمّته، ولكنّه تراجع عنه قبل الزواج وبعد العقد، أي عندما يريد إثبات المهر لصالح الزوج على المهر نقداً وتحمّله في ذمّته وتمّ الزواج، فهل يجوز للزوجة المطالبة بما كان في ذمّته والد زوجها؟ الجواب: إذا كان قد تعهّد بذلك أثناء قراءة صيغته العقد فواجبه الإلتزام به ولا يجوز له التراجع. السّؤال ٥٩٩: إذا اختلف الزوجان على مقدار وشكل المهر، فأى القولين هو المرجّح، وإذا لم يكن لدى أي منهما دليل لإثبات مدّعاها، فأى القولين هو المقدم؟ الجواب: إذا ادّعى الزوج المقدار الأقل فيؤخذ بقوله إلا إذا اقيم الدليل على خلافه. السّؤال ٦٠٠: إنّ المهر في بعض عقود الزواج ثقيل للغاية، وعلى شكل مهر مؤجل وعند المطالبة، في حين أنّ الزوج لا يمتلك ٥٠٠ ألف تومان ولكنّه من أجل تحقيق الزواج يقبل بمهر ٢٠ مليون تومان مثلاً، ولعله لا يتمكن طيلة عمره من توفير هذا المبلغ، فمن البداية يكون محرزاً بأنّه غير قادر على دفع هذا المهر عند المطالبة، فما هو حكم هذا النوع من الزواج؟ الجواب: إنّ هذا المبلغ للمهر كما يتبيّن من خلال القرائن لا يكون بصورة جديّة وعبارة «عند المطالبة» يجب حملها على معنى عند القدرة والاستطاعة. وعلى هذا الأساس لا يجوز وضع مثل هذا المهر في صورة عدم القدرة على الدفع. السّؤال ٦٠١: إذا زالت بكاره البنت بسبب حادث سيارة، فهل يتعلق بذلك أرش البكاره، أو مهر المثل؟ الجواب: يجب دفع مهر المثل. احكام النساء، ص: ١٦١ السّؤال ٦٠٢: تزوج أحد الأشخاص، وعيّن المهر حين إجراء العقد عالماً وعماداً، ولكنّه لا يتمكن فعلاً من الدفع، ويحتمل أن لا يكون قادراً على الدفع لمدّة مديدة، والعرف يرى مثل هذا المهر دين في ذمّة الزوج، ولم تكن الزوجة قاصدة لمطالبته بالمهر عند إجراء عقد الزواج، فهل أنّ مثل هذا المهر يعتبر في الشرع المقدّس حالاً، أو مؤجلاً؟ الجواب: في مفروض السّؤال مثل هذا المهر يعدّ مؤجلاً. السّؤال ٦٠٣: إذا وجب مهر المثل في بعض الموارد، فهل يجب الحد الأدنى منه أو الحد الأكثر؟ الجواب: الظاهر أنّ مهر المثل ليس له حدّ معين، وإلّا فلا يصدق عليه مهر المثل، والروايات التي تقرر خلاف ذلك فالظاهر أنّها متروكة لدى الأصحاب. السّؤال ٦٠٤: من المتعارف عند الزواج وفي وقت إجراء العقد تقسيم المهر إلى قسمين: أحدهما: يدفع بعنوان مساهمته في تهيئته جهاز العرس، والباقي يبقى في ذمّة الزوج، ولكنّ الوارد في جميع المحاكم الشرعية واستناداً إلى المادة ١٠٨٥ من القانون المدني الذي يقول: «تستطيع المرأة الامتناع من أداء وظائفها في مقابل الزوج ما لم تستلم المهر، بشرط أن يكون المهر حالاً، وهذا الامتناع لا يسقط حق النفقة لها» فالمحكمة تتمسك بهذه المادة القانونية، وترى أنّ جميع المهر حالاً، فما هو نظركم الشريف في هذا المورد؟ الجواب: إنّ المهر إذا كان بدون قيد وشرط يكون حالاً، ولكن أحياناً توجد قرائن على أنّ المهر مؤجل من قبيل المهر الثقيل، مع علمنا بأنّ الزوج يشتغل عاملاً أو طالباً جامعياً ولا شيء لديه في الحال الحاضر، ففي مثل هذه الموارد لا يكون المهر حالاً، ولا يحق للمرأة مطالبته به،

وكذلك إذا كان المهر على قسمين: نقد ونسيئة، ففي هذا المورد يمكنها المطالبة بما كان نقداً فقط. السؤال ٦٠٥: إذا تزوجت البنت برجل من معوقى الحرب، ولم يكن قادراً على المقاربة، وبعد اسبوع واحد من إجراء التلقيح وقع الطلاق بينهما، ففي هذا المورد احكام النساء، ص: ١٦٢ يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية: ١- هل تستحق البنت نصف المهر أو المهر الكامل؟ الجواب: فيما إذا لم يتدخل الزوج فى إجراء عملية التلقيح، فالمهر لا يكون كاملاً. ٢- هل يجب عليها الاستئذان من أبيها فى زواجها الثانى؟ الجواب: بعد وضع الحمل لا يجب استئذان الأب. ٣- هل تجب العدة على هذه البنت؟ وما هو مقدارها؟ الجواب: عدتها تنتهى بوضع الحمل. ٤- هل يجوز لها الزواج بوالد ذلك المعوق؟ الجواب: لا يجوز. ٥- إذا تزوجت امرأة بمثل هذا الرجل المعوق، وانفصلت عنه بعد عملية التلقيح، بالطلاق، فهل يجوز لابنتها الزواج بذلك المعوق؟ الجواب: إذا لم يحصل الدخول من قبل الزوج المعوق فلا إشكال فى ذلك. السؤال ٦٠٦: إذا وهبت الزوجة مهرها قبل العقد لزوجها سواء فى النكاح الدائم أو المؤقت، فهل يمكن إجراء صيغة العقد بدون المهر؟ الجواب: فى العقد المؤقت يجب أن تكون المدّة والمهر معلومين، وأمّا العقد الدائم فإنّ عدم ذكر المهر لا يضر فى صحّة العقد، حيث يقع العقد صحيحاً، ولكن لا معنى لهبة المهر قبل العقد. السؤال ٦٠٧: إذا هربت الزوجة الدائمة مع رجل أجنبى خارج البلاد، فهل تتمكن تلك المرأة من اعطاء وكالة لغيرها لاستلام مهرها؟ وهل أن مثل هذه المرأة تستحق المهر؟ الجواب: نظراً لأنّ المهر يتعلق بأمر سابق فلها الحق فى استلامه، ولكنّ كلا هذين الشخصين يعتبران من المخالفين للقانون، والإسلام وضع عقوبة شديدة عليهما. احكام النساء، ص: ١٦٣ السؤال ٦٠٨: إذا أزال الزوج بكارة زوجته فى ليلة الزفاف بوسيلة اخرى غير الدخول كالإصبع مثلاً أو شىء آخر غير آلتة التناسلية وذلك بسبب العنن مثلاً، فالرجاء بيان ما يلى: ١- هل يستحق هذا الشخص التعزير على هذا العمل؟ ٢- هل يعتبر هذا العمل بحكم الدخول بحيث تستحق المرأة كل المهر؟ الجواب: فى صورة عدم رضا الزوجة فعليه التعزير وتستحق الزوجة كل المهر. ٣- حق المضاجعة المسألة ٦٠٩: لا يجوز للزوج ترك المواقعة أكثر من أربعة أشهر فى النكاح الدائم، بل لو خاف على زوجته الشابة أن تقع فى الحرام فى هذه المدّة، فالأحوط وجوباً أن يتعامل معها بشكل لا- تقع به فى المعصية. السؤال ٦١٠: نظراً للمسألة المتقدمة إذا لم تكن الزوجة شابة ولكن يحتمل أن الزوج إذا اكتفى منها بالمواقعة كلّ أربعة أشهر مرّة واحدة أن تقع فى المعصية والذنب، ففي هذه الصورة ما هو تكليف الزوج أمامها؟ الجواب: الأحوط وجوباً أن يتصرف بكيفية لا تتلوث معها بالذنب. المسألة ٦١١: لا- يجوز للزوج ترك زوجته الدائمة بشكل لا تكون فيه كالمرأة المتروجة ولا مثل غير المتروجة، ولكن لا يجب عليه المبيت معها فى كلّ أربعة ليال ليلة، ولكن إذا كان لديه عدّة زوجات وجب عليه العدل بينهنّ من هذه الجهة. وتفصيل ذلك مذکور فى الكتب الفقهية المفصلة. السؤال ٦١٢: هل يحقّ للزوج أن يتمتع من انزال النطفة فى رحم زوجته بدون رضاها ويكتفى بالادخال فقط؟ الجواب: لا مانع من ذلك، ولكن بالنسبة إلى المقاربة الواجبة لا يمكنه ذلك بدون رضا الزوجة. السؤال ٦١٣: هل يحقّ للمرأة أن تطلب من زوجها ارضاءها جنسياً من طرق احكام النساء، ص: ١٦٤ اخرى بدل الجماع الواجب (مرّة واحدة فى كلّ أربعة أشهر)؟ الجواب: لا- مانع إذا كان ذلك برضا الطرفين. السؤال ٦١٤: إذا كان لرجل زوجتان، فهل يجب عليه أن يبيت فى ليلة عند إحداهما وفى الليلة الاخرى عند الاخرى، أم يمكنه أن يبيت فى كلّ أربعة أيام مرّة واحدة عند الاولى ومرّة اخرى عند الثانية، بحيث يبقى له ليلتان يتصرف فيهما كيف يشاء؟ الجواب: يجب المبيت فى كلّ أربعة ليالٍ عند الاولى مرّة، وعند الثانية ليلة اخرى، وهو حرّ فى ليلتين.

(ب) حقوق الزوج على الزوجة

١- التمكين المسألة ٦١٥: لا يجوز للمرأة المتروجة بالعقد الدائم أن تمنع زوجها من مقاربتها جنسياً من دون عذر شرعى. السؤال ٦١٦: إذا اشترطت الزوجة الدائمة أن يكون التمكين مرّة أو مرتين فى الاسبوع. فهل يصح الشرط؟ الجواب: إذا رضى الطرفان بالشرط فيصح. السؤال ٦١٧: هل يجوز للمرأة أن تحرم نفسها على زوجها وتحجب جسمها عنه وتمتنع عن التمكين، وحثتها أنّه اتهمها وأهانها أمام أصدقائها وأقربائها إذا كان الزوج قد اعترف بنزاهتها مرات وطيب خاطرهما على نحو ما؟ الجواب: لا يحقّ للمرأة أن تمتنع

عن التمكين بسبب هذه الأعدار، وإذا كان الزوج قد اتهمها، فيجب أن تراجع الحاكم الشرعى وتطلب معاقبته أو أن تعفو عنه. السؤال ٦١٨: هل أن التمكين محدود بحدود معينة، أو يجب على الزوجة التمكين من نفسها فى كلّ زمان أراد الزوج، حتى لو كان ذلك موجباً للعسر والهرج للمرأة؟ الجواب: إذا تسبب ذلك فى ايجاد عسر وهرج للمرأة فلا يجب عليها التمكين، احكام النساء، ص: ١٦٥ وأساساً يجب أن يكون طلبه فى الحدّ المعقول والمتعارف. السؤال ٦١٩: ما هى الامور التى يسقط معها حقّ التمكين للزوج؟ الجواب: إذا كان طلب الزوج غير معقول وغير متعارف يسقط معه وجوب التمكين، وكذلك إذا كانت الزوجة مريضة أو استلزم العسر والهرج أو كان طلب الزوج غير مشروع، كأن تكون فى أيام العادة، فالتمكين حينئذٍ غير واجب. السؤال ٦٢٠: إذا دفع الزوج المهر أقساطاً حسب حكم المحكمة (بالنظر لعسره) فهل يجوز للمرأة أن تمتنع عن التمكين حتىّ دفع القسط الأخير على فرض أنّها باكر وأنه لم يواقعها، مع العلم بارتفاع مهور هذه الأيام وأن دفعه على أقساط يستغرق سنوات؟ الجواب: إذا توقّرت قرائن على تعذّر تحصيل هذا المهر الثقيل دفعةً واحدة فلا يجوز امتناع المرأة عن التمكين، لذا فلا يجوز تعليق التمكين على دفع جميع أقساط المهر. السؤال ٦٢١: هل يجوز الجماع من الدبر؟ الجواب: هذا العمل ليس بحرام، ولكنه يكره كراهةً شديدة، وفى صورة عدم قبول الزوج، يحرم. السؤال ٦٢٢: إنّ زوجي يشترط فى التمكين أن ارتدى ثياباً خاصيةً وبهيئةً معينةً من التجميل، فهل يجب رعايته هذه الامور؟ الجواب: لا يجب ذلك، ولكن من الأفضل الإمتثال للطلبات المعقولة لكلا الزوجين. السؤال ٦٢٣: هل أنّ وظيفة المرأة المسلمة هى التمكين فحسب؟ وإذا كان كذلك فعلى من تقع وظيفة المحافظة على الأولاد، نظافة المنزل، غسل الآنية والملابس، الطبخ وتهيئة الطعام؟ وما معنى تقسيم العمل الذى قرره رسول الله صلى الله عليه وآله بين ابنته الكريمة، وصهره العزيز، بحيث إنّ الإمام علياً عليه السلام تكفل العمل خارج البيت والزهرء عليها السلام تكفلت العمل داخل البيت؟ احكام النساء، ص: ١٦٦ وإذا كان الغرض من الزواج رفع الشهوة فقط، ليس من الأفضل أن يرفع الرجل شهوته بنفقات أقلّ ممّا يأتى بالزوجة إلى داخل البيت مع ما يتضمنه الزواج من تكاليف ونفقات، كأن يقضى حاجته خارج البيت من خلال العقد المؤقت؟ وإذا كانت وظيفة الزوجة التمكين فحسب، فلماذا يتكفل الرجل نفقات العرس والطعام واللباس، وأجهزة الرفاهية، والمعالجات الطبيّة، والمهر، وأمثال ذلك؟ ليس من الأفضل أن يبقى أعزباً ولا يتحمل مسؤولية البيت ويتفرغ للعمل والعبادة بدون أن يقلقه أمر معين ولا يعيش الارتباط العاطفى ولا الخوف من فقدان شخص ولا حرب أعصاب ولا اضطراب نفسى آخر، الرجاء بيان نظركم بشكل صريح فى هذا المجال. الجواب: إنّ الهدف من الزواج كما ذكره القرآن الكريم حيث قال: «لِتَشْكُرُوا إِلَيْهَا...»، وهذا الهدف لا يتحقق بدون حياة مشتركة بين الزوجين، أمّا الحياة المجردة وبدون زواج فإنّها تقترب بأنواع المصائب والمشاكل والأمراض، ولكن لا ينبغى للمرأة أن تصير كخادمة وجارية بيد الرجل، ولو أنّها أدّت أعمال البيت فإنّ ذلك ينبغى أن يكون برغبة منها. طبعاً فإنّ تقسيم العمل على أساساً رضى الطرفين يعدّ عملاً حسناً جداً. السؤال ٦٢٤: ما حكم عدم تمكين الزوجة فى صورة امتناع الرجل من دفع النفقة؟ الجواب: الاحوط وجوباً أن لا تمتنع المرأة من تمكين نفسها ولكن يمكنها أن تأخذ من أمواله بمقدار نفقتها ويأذن الحاكم الشرعى. ٢- إطاعة الزوج المسألة ٦٢٥: لا يجوز للمرأة المتزوجة بالعقد الدائم أن تخرج من البيت أو تختار شغلاً وعملاً خارج المنزل من دون إذن زوجها (سواء كان رضاه باللفظ أو علم برضاه من القرائن). السؤال ٦٢٦: يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية حول مدى طاعة الزوجة للزوج: احكام النساء، ص: ١٦٧ ١- هل يجوز للمرأة الخروج من البيت بدون إذن زوجها؟ الجواب: الأحوط وجوباً أن تستأذنه، إلّا للواجبات الشرعية أو الأغراض المادية أو المعنوية الضرورية للمعيشة. ٢- إذا تركت البيت رغم ممانعة زوجها وإلحاحه المتكرّر عليها للعودة، ولم تمكّن من نفسها، فهل تنطبق عليها شروط الناشز؟ الجواب: هذه المرأة ناشز. ٣- فى الحالات أعلاه، هل تستحقّ الزوجة النفقة؟ الجواب: القدر المسلم من النشوز وعدم التمكين الموجب لسلب حقّ النفقة هو عدم التمكين فى التمتع الجنسى. لذا فلا تسقط النفقة (على الأحوط وجوباً) على الفرض المذكور أعلاه أى، بالخروج من البيت. السؤال ٦٢٧: هل يجوز للمرأة الخروج بدون موافقة زوجها لأغراض اقتصادية وسياسية واجتماعية؟ الجواب: إذا خرجت من أجل غرض ضرورى مادي أو معنوى فلا إشكال فيه، وكذلك إذا كانت المرأة أثبتت لنفسها هذا الحقّ فى العقد، فلا إشكال فيه.

السؤال ٦٢٨: يجوز للزوجة عدم التمكين حتى قبض المهر إذا كان نقداً، ولم يكن مدخولاً بها، فهل يجوز لها أن لا تطيع الزوج في غير التمكين أيضاً، كأن تبقى في بيت أهلها تذهب إلى حيث تشاء وتفعل ما تشاء، وهل تستطيع أن تطالب بالنفقة مع هذه الحال؟
 الجواب: عليها أن تقوم بواجباتها الأخرى ويجوز لها أن تعلق التمكين فقط بقبض المهر، وذلك في حالة كون المهر حالاً مع عدم وجود قرائن تدل على التأخير فيه. السؤال ٦٢٩: تزوجت امرأة - بعد وفاة زوجها - من أخيه، فهل يجوز لها الذهاب أيام الخميس لقراءة الفاتحة على قبره؟ الجواب: لا - بأس في ذلك إذا كان بإذن زوجها. احكام النساء، ص: ١٦٨ السؤال ٦٣٠: هل يجوز للنساء أن ينشطن في المساجد بدون إذن أزواجهن المتدينين، لدرجة أن تكون شؤون المسجد بالكامل بأيديهن، علماً بأن ذلك من شأنه أن يسبب الخلافات في الاسر؟ الجواب: لا يجوز بدون إذن الزوج، ويجوز الذهاب للمسجد لتعلم الأحكام والمعارف الدينية. السؤال ٦٣١: قبل ١٢ سنة إقترح على عياله، الانتقال من طهران إلى مدينة أخرى، ولكن الزوجة رفضت، فهاجر الزوج إلى تلك المدينة وقطع نفقتها بحجة عصيانها له، كما لم يطلقها. فهل يجوز للرجل أن يترك زوجته معلقة كل هذه المدة؟ الجواب: إذا لم يتضمن عقد الزواج شيئاً معيناً عن محل السكنى فيجب على الزوجة أن تتبع زوجها في محل السكن إلا إذا تسبب لها في ضرر هام. السؤال ٦٣٢: هل تحرم معصية المرأة للزوج في غير المسائل الواجبة والمستحبة؟ الجواب: إطاعة المرأة لزوجها تخص الحقوق الزوجية والخروج من البيت ولا تجب إطاعته في الأمور الأخرى، والأفضل أن يتفاهم الزوجان على جميع الأمور. السؤال ٦٣٣: ما الواجب الشرعي على الزوجة إذا عارض الزوج ذهابها إلى الجامعة أو الدائرة أو أى مكان آخر؟ الجواب: عليها أن تكسب موافقته إلا إذا اشترطت في عقد الزواج. السؤال ٦٣٤: إذا أجاز الزوج لزوجته العمل فهل يجوز له - بعد أن تقطع شوطاً في العمل - أن يقول لها: «لا أسمح لك بمواصلة العمل»، أم أن الإذن الأول إذن بجميع لوازمه؟ الجواب: إذا وقعت الزوجة بإذن زوجها عقداً لأجل معين مع دائرة أو مؤسسة فالعقد ملزم ولا يجوز للزوج أن يمنعها، هذا في حالة ما إذا لم يشترط في العقد الإذن لعمل الزوجة في الخارج، وإلا فلا حاجة إلى إذن الزوج في توقيع العقد. ويجب في جميع الأحوال مراعاة شؤون الزوج والأسرة. السؤال ٦٣٥: إذا كان أداء المستحبات الكثيرة يتعب المرأة بشدة بحيث يمنع زوجها احكام النساء، ص: ١٦٩ من الاستمتاع بها كما ينبغي، فهل يحق للزوج نهيها عن هذه المستحبات؟ وهل يجب عليها إطاعته في مثل هذه الحالة؟ الجواب: لا يجوز للزوج نهيها إلا إذا حرم من التمتع بالكامل. وفي هذه الحالة لا يجوز للمرأة أن تفعل ذلك بدون إذنه، لأنها تتجاوز على حقوق الزوج. المسألة ٦٣٦: لو خرجت الزوجة عن طاعة زوجها في الأمور المذكورة في المسألة السابقة، فقد أثمت ولا يجب على الزوج حينئذ نفقة المأكل والملبس والمسكن والمضاجعة، ولكن لا يسقط مهرها.

الأعمال المنزلية:

المسألة ٦٣٧: لا يجب على المرأة أن تقوم بالخدمة المنزلية، وتهيئة الطعام والنظافة وما شابه ذلك في المنزل إلا برغبتها، ولو أجبرها الزوج على ذلك يجوز للمرأة أن تأخذ أجراً منه لقاء ذلك. السؤال ٦٣٨: هل يجوز للمرأة أن لا تؤدي شؤون البيت كالطبخ وترتيب البيت؟ وهل للرجل حق إجبارها على أداء هذه المهام؟ الجواب: لا يحق له إجبارها، إلا إذا قامت هي بالأعمال طوعاً. السؤال ٦٣٩: هل يصح الشرط بأن تؤدي الزوجة الدائمة أعمال المنزل، وما الحكم إذا لم تتقيد به؟ الجواب: إذا اتفقا على الشرط كان لازم التنفيذ، وإذا تخلفت عنه فالاحتياط أن تدفع المرأة الكلفة. السؤال ٦٤٠: المرأة ليست مكلفة بأعمال المنزل حتى إن من حقها أن تطالب باجراً عن تربية الأطفال. ولكن الجارى في إيران أن تقوم المرأة بالأعمال المنزلية بما فيها رعاية الطفل ورضاعه، فهل يمكن القول بأن العقد مبنى عليه ومعناه أن على المرأة أن تقوم بالأعمال المنزلية المعتادة دون أن تطالب زوجها باجراً إلا حيث يثبت خلاف ذلك؟ احكام النساء، ص: ١٧٠ الجواب: هذه الحالات ليست من قبيل العقد المبنى عليه، ولا تخضع لحكم الشرط ضمن العقد ولكن من الأفضل أن تكون الحياة المشتركة للزوجين سالمة من هذه التعقيدات ليعيشا حياة جميلة.

الزواج المؤقت:

السؤال ٦٤١: ما رأيكم - بشكل عام - بالزواج المؤقت؟ هل تعتقدون بأنه يحل مشكلة الشباب الذين لا يقدرّون على الزواج الدائم ويتجنّبون الرذيلة؟ الجواب: إذا روعيت فيه الموازين الشرعيّة والشروط المعقولة ولم يتخذ وسيلة لإشباع نهم الشهوانيين وانتشار الفساد فلا شك في أنه مفيد، ولكنّه عمل دقيق للغاية «١». السؤال ٦٤٢: إذا أراد فتى وفتاة تكوين علاقة زمانة عن طريق الزواج المؤقت (بدون استمتاع جنسي أو دخول) فما حكم إذن والد البنت في الحالتين: ١- في حالة عدم إمكان الاتصال بالأب وكون هذه العلاقة الشرعيّة ضروريّة. ٢- في حالة إمكان الاتصال به ولكنّه قد يرفض من غير منطوق ولا يوافق أبداً. الجواب: في كل الأحوال، الاحتياط الواجب استئذان الولي، وقد بينت التجربة أنّ مثل هذه العلاقات، خاصة عند الشباب، لا تتوقف عند حد معين في الغالب، بل تتسع تدريجياً وتسبب مشاكل كثيرة. السؤال ٦٤٣: هل يجوز لمن يقصد الزواج المؤقت، أن يخاطب البنت دون إذن أبيها في حالتها كونها باكرة أو أرملة؟ الجواب: لا بأس في الخطبة في كل حال. أما إجراء صيغة العقد بدون إذن ولي الباكر ففيه إشكال. أمّا الأرملة فيكفي رضا الطرفين لإجراء صيغة العقد معها. السؤال ٦٤٤: إذا تزوج شخص بامرأة غير ذات بعل، زواجاً مؤقتاً، ولم تخبر المرأة أحكام النساء، ص: ١٧١ أخاها، فهل يعتبر ذلك خيانه لأخيها؟ وإذا كان الأخ معارضاً لهذا الزواج، وكانت المرأة تحمل شروط الزواج المؤقت، فهل يجوز هذا الزواج؟ الجواب: إذن الأخ لا اعتبار له، ولا يعتبر عدم إخباره خيانه. ولكن من المناسب استشارته. السؤال ٦٤٥: إذا عقد على امرأة بعقد مؤقت لرجل، وبعد الدخول تركت الرجل، فهل يجب عليه أن يدفع لها كامل مهرها؟ الجواب: لا يجب من المهر إلّا بمقدار مدّة التمكين. المسألة ٦٤٦: يجوز للزوجة المؤقتة أن تخرج من المنزل بدون إذن زوجها، أو تختار لنفسها عملاً خارج المنزل، إلّا إذا كان خروجها يفوت حق زوجها. المسألة ٦٤٧: لا حق للزوجة المؤقتة في النفقة، وإن حملت منه، ولا ترث من الزوج ولا يرث منها الزوج، كما لا حق واجباً لها في المضاجعة. المسألة ٦٤٨: يجوز للمرأة أن تشرط في عقد الزواج المؤقت أن لا يقربها الزوج، بل يقتصر على الاستمتاع الاخرى عدا الجماع، ولكن لا إشكال إذا رضيت بهذا بعد ذلك. المسألة ٦٤٩: يجوز للأب أو الجد للأب لكي يصير محرماً لامرأة، أن يزوّجها بالزواج المؤقت لابنه غير البالغ (بشرط أن تكون مدّة العقد طويلة بحيث تشمل الفترة التي يصبح فيه الولد قادراً على التلدّد الجنسي). وهكذا يجوز له تزويج ابنته الصغيرة لشخص من أجل أن يصبح محرماً مع أقربائه (بنفس الشرط الذي مرّ في مورد الولد) ويجب في كلتا الصورتين على الأحوط وجوباً أن يكون في العقد فائدة ومصالحه للطرفين، وأن يكون خالياً من المفسدة. السؤال ٦٥٠: عقد على شخص عقداً مؤقتاً لمدة عشر سنوات، ومنذ ثلاث سنوات ذهب الرجل ولم أطلع عليه خبراً، فراجعت المحكمة المدنية دون نتيجة. أرجو أن تحرروني لأنني لم أكن أعرف شروط الزواج المؤقت ولا أحد عندي ولا شغل لدى أكسب منه عيشي. أحكام النساء، ص: ١٧٢ الجواب: إذا تبين للحاكم الشرعي أنك في عسر وحرَج شديد، ولا سبيل لحل مشكلتك ولا يمكنك الاتصال بزوجك، فيجوز له أن يهبك المدّة المتبقية ثم تعتدّين ثم تتزوجين. السؤال ٦٥١: هل يتصوّر العسر والحرَج للزوجة في العقد المنقطع؟ وإذا كان كذلك فهل يجوز إرغام الزوج على بذل المدّة؟ الجواب: إذا تحقّق العسر والحرَج بتشخيص الحاكم الشرعي فلا فرق بين العقد الدائم والمنقطع ويلزم الحاكم الشرعي الزوج ببذل المدّة، فإن لم يفعل يبذلها الحاكم الشرعي باعتباره ولي الممتنع، ويجوز للمرأة أن تتزوَّج بعد انقضاء العدة. السؤال ٦٥٢: إنّ أحد الموانع والمشكلات في طريق تزويج الزواج المؤقت ولعله من أهمها، وجوب العدة بعد انقضاء المدّة أو بذلها، حيث لا يمكن تجسيد هذا العمل على أرض الواقع بحيث يمكنه إشباع الحاجات الموجودة، فينبغي على علماء الدين وزعماء الامّة الإسلامية أن يتحركوا من موقع التحقيق في المنابع الإسلامية الغنية، وخاصة بالتمسك بالفقه الشيعي المتحرك، ليجدوا طرقاً مناسبة وعملية ومتطابقة مع أحكام الشرع المقدّس تماماً في هذا المجال، ويحولوا بالتالي من ارتكاب الكثير من الذنوب والمفاسد الفردية والاجتماعية، إنّ التطور العلمي في هذا المجال من قبيل اخراج الرحم في بعض الحالات المرضية أو بسبب دوافع شخصية قد جعل من هذا الأمر ممكناً حيث يستطيع الشخص الاستمرار في

حياته الطبيعية بعد اجراء هذه العملية بدون أية مشكلة، فلو تمّ اخراج رحم المرأة فلا شك أنّها لا تستطيع الحمل ولا تواجه الحيض، فالسؤال هو: في هذه الصورة هل يجب على هذه المرأة أن تعتدّ عدّة الطلاق، عدّة فسخ النكاح، عدّة انقضاء أو بذل المدّة في النكاح المنقطع؟ الجواب: يستفاد من مجموع الأدلة الشرعية أنّ الالتزام بالعدّة ليس من أجل خوف الحمل فقط، فهذا في الواقع أحد العلل لوجوب العدّة، فهناك علل اخرى من قبيل حفظ حریم الزوجية، ولهذا السبب فإنّ الزوج إذا كان مسافراً وبعيداً عن احكام النساء، ص: ١٧٣ أهله لمدّة سنة كاملة وطلق زوجته، فجميع الفقهاء يذهبون إلى وجوب العدّة عليها، في حين أنّ احتمال انعقاد الولد بعد غيبه الزوج سنة كاملة غير موجود، وهكذا فيما لو كان الزوج سجيناً أو مبتلياً بمرض العنن، وعلمنا يقيناً أنّ الزوج عقيماً، ففي جميع هذه الفروض يجب على المرأة الالتزام بالعدّة، في حين أنّه لا يوجد احتمال انعقاد النطفة في هذه الفروض. السّؤال ٦٥٣: الرجاء الاجابة عن الأسئلة التالية حول الزواج المؤقت: ١- هل أنّ زواج المتعة يتعلق بمرحلة تاريخية خاصة وظروف معينة من تاريخ الإسلام؟ ٢- هل أنّ الحكومة الإسلامية لها وظيفة معينة أمام تقنين أو منع أو اشاعة الزواج المنقطع في المجتمع؟ ٣- في ظلّ الأجواء الحالية ما هي وظيفة رجال الدين فيما يتعلق بالزواج المؤقت؟ هل يجب عليهم اشاعة هذا الزواج كما هو الحال في سائر أحكام الشرع؟ ٤- ورد في فتوى المشهور: «أنّ المرأة اليائسة لا عدّة لها» فهل أنّ المرأة التي أجرت عملية غلق فوهة الرحم حكمها حكم المرأة اليائسة؟ الجواب: إنّ مسألة الزواج المؤقت لا تختص بزمان معين، ولكن أحياناً توجد بعض الظروف «كالظروف التي في زماننا» تستوجب إيجاد قيود وشروط لهذا العمل لئلا يستغل بعض الأشخاص من أتباع الشهوات هذا العمل استغلالاً سيئاً، واشاعة هذا الزواج بدون توفير الأرضية اللازمة لا يخلو من مشاكل، وأما بالنسبة للنساء اللاتي أجرين عملية غلق فوهة الرحم فإنّهن غير مشمولات لحكم اليائسة، بل هنّ في حكم «من لا تحيض في سن من تحيض».

أحكام الحجاب:

المسألة ٦٥٤: يجب أن تستر المرأة جسدها، وشعرها عن الأجانب من الرجال، والأحوط استحباباً أن تسترهما عن الصبي غير البالغ الذي يشخص بين الحسن احكام النساء، ص: ١٧٤ والقبیح ويميّز بين الجيد والردى، والذي وصل إلى حدّ يكون نظره نظراً شهوانياً، ولكن لا يجب ستر الوجه والكفّين إلى الرسغين. السّؤال ٦٥٥: ما هو رأي سماحتكم في الحجاب؟ وعلى الخصوص مراعاته في المدن المقدّسة وبشكل خاص في العتبات المقدّسة والمحافل الدينية؟ الجواب: لا شك في أنّ الحجاب من مسلمات الإسلام التي يتفق عليها جميع الفقهاء، وإنّ كل سفور أو حجاب ناقص خلاف للشريعة الإسلامية المقدّسة وعلى الخصوص في المدن المقدّسة وبشكل خاص في العتبات المقدّسة حيث تجب مراعاة الحجاب فيها على أكمل وجه، كما أنّ إثم السفور وسوء الحجاب أعظم فيها. ولا شك في أنّ لبس الشادور (العباءة الإيرانية) مفروض في كل مكان وهذه الأماكن على وجه الخصوص. السّؤال ٦٥٦: ما هي كيفية الحجاب في رأي الإسلام وما هو اللباس الذي يعتبر حجاباً للمرأة والرجل؟ وهل يعتبر الشعر المستعار الذي تضعه بعض النساء على رؤوسهن حجاباً لشعرهن الأصلي؟ الجواب: الحجاب الشرعي للمرأة هو سترها جسمها عدا الوجه واليدين حتى المعصمين، أمّا بعض الملابس المعتمدة من الزينة الظاهرية، مثل الشعر المستعار، فلا يكفي، وكذلك الألبسة المحسوبة ملابس زينة. أمّا حجاب الرجل فستر ما تعارف المسلمون على ستره، لذا فلا يجب ستر الرأس واليدين وبعض من العضدين (في القمصان ذات الأكمام القصيرة) وأمثالها على الرجال. السّؤال ٦٥٧: يقال إنّ استعمال العباءة السوداء (الشادور) مكروه ولا يليق بالنساء، بل ينبغي عليهنّ ارتداد الثياب الفاتحة ذات الألوان المتوّعة ولا موجب لتوصية النساء بارتداء أحذية وألبسة داكنة الألوان. والسؤال الآن هو: ما وظيفة النساء من حيث الملابس في الوقت الحاضر بظروفه الحالية، وهل تصحّ الأحاديث المذكورة وأمثالها مع العلم بالآثار والتبعات الناجمة عنها في المجتمع؟ الجواب: ليس من المكروه ارتداء العباءة (الشادور) السوداء من قبل النساء احكام النساء، ص: ١٧٥ والعباءة السوداء للرجال. أمّا استعمال الألوان البسيطة الأخرى فجاز ما لم يكن منشأ مفاسد، على أنّ الألوان الأكثر قتامة أفضل. السّؤال ٦٥٨: من التقاليد السائدة أنّ

تقوم النساء بعد الزواج بتزيين أنفسهن بإزالة الشعر الزائد وإصلاح الحواجب وما إلى ذلك، ففي هذه الحالة، هل يجب الإبتعاد مع العلم بالجواز في المسألة السابقة. الجواب: إذا اقتصر الأمر على إزالة شعر الوجه والحاجبين وأمثالها، فلا بأس. السؤال ٦٥٩: إذا كانت المرأة متزينة (بحلقه الزواج أو خاتم أو كانت مزوّقه الوجه) فهل يجب عليها ستر الوجه والكفين؟ الجواب: لا بأس في الحلقه والخاتم، أمّا المكياج ففيه إشكال. السؤال ٦٦٠: هل من الزينه أن تكتحل المرأة أو تحفّ حاجبيها أو ترتدي خاتماً عقيقاً أو ساعة ونظارات طيبه جميله، فيجب سترها؟ الجواب: الظاهر انها ليست من الزينه الممنوعه. السؤال ٦٦١: إذا كان عدم حجب الوجه والكفين مؤدياً إلى فساد للمرأة في المجتمع فهل يجب عليها سترهما؟ الجواب: نعم يجب ذلك في هذه الحالة. ولكن لا يلزم ستر الوجه والكفين ما لم يحصل يقين بهذا الأمر. السؤال ٦٦٢: هل يحق للزوج أو الأب أو الام اجبار الزوجه أو بناتهما على ستر وجوههن وأيديهن عند الخروج من المنزل؟ الجواب: لا اجبار في هذه المسألة، إلّا إذا كان للأب أو الام أو الزوج حساسية خاصة بالنسبة للحجاب ففي هذه الصورة، الأولى مراعاة ذلك. المسألة ٦٦٣: يكفي في الحجاب أن تستر المرأة جسدها ما عدا الوجه والكفين إلى الرسغين بأيه وسيلة ممكنه، ولا يشترط لباس معين وخاص، ولكن يشكل ارتداء الثياب الضيقه واللاصقه بالجسد، وكذا الألبسه المستعمله للزينه. السؤال ٦٦٤: هل يجب على النساء والبنات ستر أقدامهن أيضاً، أو يجوز ما هو احكام النساء، ص: ١٧٦ السائد في المجتمع من ظهور النساء بأقدام ظاهرة وغير مستورة؟ الجواب: الأفضل ستر ظاهر القدمين وباطنهما. السؤال ٦٦٥: هل يجوز للمرأة ارتداء الجوارب الرقيقه بحيث تبدو الرجلان من خلالها؟ الجواب: إذا كانت الرجلان بادية منها فلا يجوز، أمّا انكشاف حجم الرجلين فلا يضر. السؤال ٦٦٦: ما التكليف إذا أمرت مدرّسه طالباتها بارتداء ثياب خاصه بالرياضه؟ الجواب: لا مانع من ارتداء الملابس الرياضيه من قبل البنات إذا كان ذلك في محيط خاص بهن. السؤال ٦٦٧: ما حكم ارتداء الملابس المبتدله أو الضيقه والمثيره أو الموضات التي تروج للثقافه الغريبه، من قبل النساء والرجال؟ الجواب: إرتداء مثل هذه الملابس مشكل ويجب على الفتيان والفتيات والرجال والنساء مراعاة موازين العقه الإسلاميه الكفيله بسعاده الدنيا والآخرة. السؤال ٦٦٨: هل في لبس البرده الإسلاميه (المانتو) إشكال إذا كان يظهر مفاتن المرأة؟ الجواب: إذا كان الثوب ملتصقاً فهو حرام، أمّا إذا كان واسعاً فلا إشكال فيه. السؤال ٦٦٩: ما حكم ارتداء الثوب الإسلامى (المانتو)؟ هل يعتبر من ثياب الزينه؟ الجواب: انّ في لبس ثياب الزينه إشكالاً، ولكن المانتوات العاديه ليست ثياب زينه، ويكفي أن يستر الثوب تمام الجسم إلّا الوجه والكفين، على أن العباءة (أو الشادور) أحفظ وأفضل. السؤال ٦٧٠: ما هو المراد من ملابس الزينه التي يحرم على المرأة ارتداؤها؟ الجواب: المراد هو اللباس الذي يقال عنه في العرف أنه لباس زينه. السؤال ٦٧١: هل أن لباس الزينه للمرأة يشمل أدوات الزينه من الذهب والفضه فقط، أو يشمل ما يعدّ عرفاً من اللباس أيضاً؟ احكام النساء، ص: ١٧٧ الجواب: لباس الزينه هو الذي تلبسه المرأة لغرض التجميل واطهار جمالها، وكذلك استخدام مساحيق التجميل التي تضعها المرأة على وجهها. السؤال ٦٧٢: ما مقدار ما يجب ستره من المرأة المسلمه أمام غير المسلمات؟ الجواب: يفضل عدم كشف الجسم أمام غير المسلمات رغم أنه لا يحرم إظهار الجسم مع ستر العوره. السؤال ٦٧٣: يقال إنّ المرأة يجب أن تستر نفسها من الصبي المميز، فكيف يمكن معرفه كون الصبي مميزاً؟ الجواب: يستحب الحجاب عن مثل هذا الولد. أمّا المقصود بالتمييز فهو أن يكون عارفاً بالمسائل الجنسيه. السؤال ٦٧٤: سمعنا بعدم وجوب الحجاب على كبيرات السنّ اللواتى لا- يؤمل في زواجهن، فالرجاء بيان ما يلي: ١- ما هو المقدار الذي يجوز لهؤلاء النسوة اظهاره للأجانب؟ الجواب: يجوز لهنّ الكشف عن الرأس والرقبه وبعض الذراعين، ولكن الأفضل سترها. ٢- هل أن هذا الحكم يختص بالنساء الأرامل، أو يشمل النساء ذوات الأزواج في مثل هذا الأمر أيضاً؟ الجواب: إنّ هذا الحكم يشمل جميع النسوة في مثل هذا العمر. ٣- هل يختص الحكم المذكور باللباس والنظر أم يشمل اللمس أيضاً؟ الجواب: هذا الحكم لا يشمل اللمس. السؤال ٦٧٥: ما حكم ارتداء النساء ملابس لاصقه لا تغطي إلبشرة المرأة بحضور النساء في الأماكن الرياضيه الخاصه بهن والتي لا يحضرها أى رجل؟ الجواب: لا بأس فيه على افتراض المسألة، إلّا إذا أدّى إلى مفاسد معينه أو كان مظهرها للبدن خلافاً للعرف السائد. السؤال ٦٧٦: إن بعض الامهات يأتين ببناتهن قبل بلوغهن سنّ التكليف إلى احكام النساء، ص: ١٧٨ المجالس والشوارع مكشّفات،

فيراهنّ الرجال الأجانب، فما هي وظيفة الامهات في هذه الصورة؟ الجواب: يجب على الوالدين أن يعلما أبناءهما المسائل الشرعية منذ الطفولة. السّؤال ٦٧٧: هل أنّ الحجاب من ضروريات الدين؟ وما هو حكم منكر الحجاب؟ الرجاء بيان المراد من عبارة (ضروري الدين). الجواب: نعم، الحجاب من ضروريات الدين وهو مأخوذ من القرآن الكريم ومقبول لدى جميع المذاهب الإسلامية، والمراد من ضروري الدين هو ما يفهمه الإنسان من خلال معاشرته للمسلمين بمقدار معتبر حيث يفهم التزام المسلمين به. السّؤال ٦٧٨: كما هو معلوم أنّ الله تعالى فرض الحجاب في سورة النور على نساء النبي صلى الله عليه وآله ونساء المؤمنين، والسؤال هو: ١- هل يجب الحجاب على غير المسلمات في البلاد الإسلامية؟ ٢- إذا كان واجباً، ونحن نرى أشكال الهجوم على معتقداتنا الإسلامية في فرنسا وتركيا ونعتبرهم بدورنا ظالمين وضد الإسلام، ألا- يعني إجبارنا النساء الاجنبيات اللاتي يأتين إلى إيران أو من أتباع سائر الأديان الاخرى في داخل إيران على التزام الحجاب الإسلامي، ظلماً واجحافاً بهنّ؟ ٣- إذا كان الحجاب أمراً اختيارياً، ألا يكون ذلك أفضل، وتحل الكثير من المعضلات الاجتماعية بهذه الصورة؟ الجواب: هناك أصل مسلم في الإسلام وهو أنّ كل حكم ثابت للمؤمنين والمسلمين فالآخرون أيضاً مكلفون بالالتزام به، «الكفّار مكلفون بالفروع كما أنّهم مكلفون بالاصول» وعلى هذا الأساس فهم مكلفون بالحجاب وترك شرب الخمر «وعلى الأقل في الظاهر» وسائر التكاليف الاخرى، وبالنسبة للحجاب فما نعمله هو عمل صحيح وعادل، فنحن لا- ننسى ما كان عليه الحال قبل الثورة الإسلامية وعندما كانت هناك حرية واختيار للأفراد بحيث كانت بعض النساء يخرجن بشكل يجرّ أكثر الشباب إلى الفساد الأخلاقي، وقد ذكرتم أننا إذا ذهبنا إلى البلدان وأجبرونا احكام النساء، ص: ١٧٩ على ترك الحجاب ألا- يكون ذلك من الظلم؟ فلا- ينبغي أن ننسى أنّهم لا- يرون ترك الحجاب واجباً في حين أننا نرى أنّ الحجاب واجب. السّؤال ٦٧٩: هل يحق للحكومة الإسلامية أو يجب عليها أن تتصدى لمنع السفور أو حالات التساهل في الحجاب لدى بعض النسوة اللاتي لا يلتزم بهذا الأمر المهم؟ وتوضيح ذلك: إنني طالبة في الجامعة وقبل مدّة ذكر لنا الاستاذ في الصف هذه الشبهة، حيث ادّعى أنّه لا- يوجد أي دليل فقهي يرى من واجب الحكومة مراعاة حجاب النساء، كما ليس من واجبها مراعاة صلاة الصبح للأفراد واجبارهم عليها. وقال مضافاً إلى ذلك: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام أمر برفع الحجاب عن رؤوس الجوارى اللاتي يتشبهن بالنساء الحرائر، فما هو نظركم في ذلك؟ الجواب: إنّ الحكومة الإسلامية والمسلمين بصورة عامة لا يجب عليهم شيء بالنسبة للذنوب الخفية والمستورة للأفراد، ولكن بلا- شك هناك وظيفة النهي عن المنكر بالنسبة للذنوب التي ترتكب بصورة علنية وجهرية في أجواء المجتمع الإسلامي، وإلّا فلا- يبقى هناك محل لأداء هذه الوظيفة المهمّة، طبعاً مع فارق أنّ الناس يجب عليهم الاكتفاء بالنهي عن المنكر من خلال اللسان والكلام، والاجتناب عن أي تدخل بدني في ذلك، ولكنّ الحكومة يمكنها أن تستخدم أدوات الجبر في ذلك، وأمّا بالنسبة للجوارى فمعيار الحجاب لديهنّ يختلف عن النساء الحرائر في نظر الإسلام. السّؤال ٦٨٠: الرجاء بيان وظيفة الاخوات المسلمات من طالبات تركيا بالنسبة لرعاية الحجاب في الصور التالية: ١- إنّ الشرط في طي مراحل الدراسة الجامعية في تركيا هو عدم مراعاة الحجاب الشرعي. ٢- يشترط في إتمام ما بقي من الدراسة في الفروع الخاصة في الجامعات عدم رعاية الحجاب. الجواب: نظراً إلى أنّ عدم التحصيل الدراسي للنساء المسلمات والمؤمنات في احكام النساء، ص: ١٨٠ مراتب دراسية عالية، يفسح المجال للأشخاص غير الملتزمين وغير المتدينين لتولي المناصب المهمّة في المجتمع، فهنا يجوز للنساء المتدينات عدم رعاية الحجاب الإسلامي في خصوص الموارد الضرورية، وفي غير هذه الموارد يجب رعاية الحجاب حتماً. السّؤال ٦٨١: ما هي الحكمة من حجاب المرأة؟ ألا يتنافى وجود الحجاب مع حرية المرأة في المجتمع؟ الجواب: إنّ الحكمة من الحجاب هي من أجل حفظ شخصية المرأة ومنع انحراف الشباب والحيلولة دون شيوع الفحشاء في المجتمع الإسلامي، وكما أن أصل ارتداء الملابس لا يتنافى مع حرية الرجال والنساء فكذلك الحجاب.

السؤال ٦٨٢: ما حكم تماس المرأة بالرجل الأجنبي عند تناول النقود أو أى شىء آخر أو التماس الجسمى فى الممرات والجلوس جوار الأجنبي فى وسائل النقل؟ الجواب: يحرم تماس الأيدي عند تناول النقود أو الأشياء، أما تماس الأجسام عبر الثياب فى وسائل النقل أو الأماكن المزدحمة فلا بأس فيه ما لم تترتب عليه مفسدة. السؤال ٦٨٣: هل يجوز تقبيل أو لمس الجنس المماثل إذا كان موجبا للذة أو الريبة؟ الجواب: لا يجوز. السؤال ٦٨٤: من المتعارف فى الجنوب أن تمسك زوجة العم يد ابن أخى زوجها وتقبلها، وتعتبر زوجة الأخ واخت الزوجة نفسها من محارم شقيق الزوج وزوج الاخت فلا تتردد فى مصافحته وتقبيله لدى العودة من السفر أو فى المناسبات والأعياد. وبالرغم من التنبهات المتكررة إلا أنهم لا يكفون عن ذلك بل إنه قد يسبب لهم الإنزعاج الشديد. يرجى إرشادنا لطريقة للخلاص من هذه الظاهرة. وما احكام النساء، ص: ١٨١ الحكم إذا كان الأمر موجبا لقطع الرحم؟ الجواب: هذه الأعمال محرمة ومخالفة للشريعة وناجمة عن جهل بعض الناس. ومن واجبكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التى هى أحسن، وإذا تعدت صلة الرحم بدونها فترك صلة الرحم. السؤال ٦٨٥: فى الجامعات الفرنسية، يضطر المرء لمصافحة الاستاذ عند الالتقاء به وإنما حمل الأمر على الاساءة والخروج على الآداب من قبل الطلبة المسلمين. فما حكم مصافحة النساء غير المسلمات؟ الجواب: إن واجبكم الشرعى عدم المصافحة، ويجب أن توضحوا لهم هذه الثقافة الإسلامية حتى لا تحمل على الاساءة وسوء الأدب. السؤال ٦٨٦: ما حكم مصافحة المرأة للأجنبي من خلال القفازات؟ الجواب: الأفضل ترك هذا الأمر إلا عند الضرورة. السؤال ٦٨٧: هل فى مصافحة الأجنبية من فوق الثياب إشكال؟ الجواب: لا إشكال فى اللمس من فوق الثياب بدون قصد الريبة والتلذذ.

أحكام النظر:

السؤال ٦٨٨: فى الآونة الأخيرة تقوم بعض النسوة بوضع مساحيق تجميل على الحواجب والشفاه «يمثل فى خط غامق حول الحاجب والشفاه مع وضع شامه» وهو من الزينة طبعاً، وأحياناً لا يمكن ستره، فالرجاء بيان هل أن هذا العمل مشمول لقوله تعالى: «وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ...» (١)، أم لا؟ وما حكم النظر إلى وجوه هؤلاء النسوة؟ الجواب: الآية الشريفة: «وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ...» ومع الأخذ بنظر الاعتبار قوله: «إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا» لا- تشمل الزينة الموجودة فى الوجه والكفين، ولكن إذا كانت هذه الزينة احكام النساء، ص: ١٨٢ شديدة وموجبة للفساد والإثارة، فلا تجوز. السؤال ٦٨٩: هل يجوز رؤية الصور أو الأفلام الإباحية للمتأهلين والمتزوجين لغرض تحريك الغريزة وتشويق المقاربة؟ ولو كان فيه إشكال فما حكم الأشخاص الذين يضطرون إلى النظر لهذه الأفلام لتحريك الغريزة الجنسية فيهم؟ الجواب: لا- يجوز النظر إلى هذه الأفلام إلا فى حال الضرورة، وضمناً يجب أن يكون معلوماً أن مشاهدة هذه الأفلام تورث ضعف القوة الجنسية تدريجياً. السؤال ٦٩٠: يوجد فى بعض الحمامات داخل المدينة شخص يعمل على تغسيل الأشخاص بالصابون والكيس وإزالة الشعر الزائد فى البدن، ونظراً لعدم جواز النظر إلى العورة، فهل يجوز هذا العمل؟ الجواب: لا يجوز النظر إلى عورة الآخر سواء لازالة الشعر عن العانة أو لأمر أخرى، ولكن لا مانع من إزالة الشعر تحت الأبط وأمثال ذلك بواسطة مماثل. المسألة ٦٩١: نظر الرجل إلى جسد المرأة الأجنبية حرام، سواء كان بقصد اللذة، أو بدون هذا القصد، وهكذا يحرم نظر المرأة إلى جسد الرجل الأجنبي، ولكن لا- إشكال فى النظر إلى وجه المرأة الأجنبية وكفيها إلى الرسغين إذا لم يكن بقصد اللذة، ولم يؤد إلى الفساد والمعصية، وهكذا لا إشكال فى نظر المرأة إلى المقدر الذى تعارف عدم ستره من بدن الرجل الأجنبي مثل الرأس والوجه والرقبة وشىء من اليدين والرجلين. المسألة ٦٩٢: يحرم النظر إلى عورة الشخص الآخر ولو فى المرأة أو فى الماء الصافى وما شابه ذلك، سواء كان من المحارم أو من غير المحارم، وسواء كان المنظور إليه رجلاً أو امرأة، والأحوط وجوباً أن لا ينظر حتى إلى عورة الصبى غير البالغ، المميز، ولكن يجوز للزوجين أن ينظرا أحدهما إلى جميع جسد الآخر. السؤال ٦٩٣: عندما أدخل مع والدتى الحمام يتعرى كلانا ولا يلبس أى من ملابس لستر العورة، فهل يجوز هذا العمل؟ الجواب: لا يجوز. احكام النساء، ص: ١٨٣ المسألة ٦٩٤: يحرم نظر المرأة إلى بدن المرأة الاخرى بقصد التلذذ. السؤال ٦٩٥: تلبس النساء فى مجالس العرس والحفلة ملابس جميلةة ويتزين فى وجوههن

بشكل مثير أحياناً بحيث نحن النساء نشعر بلذّة في النظر إلى وجوههنّ، فهل يجوز النظر في هذا الحال؟ الجواب: إذا كان النظر مقترناً بريئة فلا يجوز. السّؤال ٦٩٦: وردت في «رسالة توضيح المسائل» و «الفتاوى الجديدة» كلمة «الريبة والتلذذ» فما المراد منهما؟ الجواب: الريبة هي الخوف من الوقوع في الحرام، أمّا التلذذ فهو اللذّة الجنسيّة. السّؤال ٦٩٧: في الجامعات، يتولى التدريس أساتذته من الجنسين. فما حكم نظر الطلبة الذكور إلى الأستاذة الإناث وبالعكس؟ الجواب: لا بأس في النظر إلى الوجه والكفين بلا شهوة. المسألة ٦٩٨: يجوز للمحارم من الرجال والنساء مثل الأخوة والأخوات أن ينظر أحدهما إلى المقدر المتعارف رأيته من جسد الآخر، والأحوط عدم النظر إلى ما عدا ذلك. السّؤال ٦٩٩: نظراً للمسألة أعلاه، هل يجوز أن يذهب الأخ والاخت، أو الابن والامّ، أو البنت والأب، أو العم وابنة الأخ وأمثال ذلك، إلى الحمام (مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الإنسان يتعرى في الحمام إلّا ممّا يستر العورتين) وخاصة في الموارد التي يحتاج فيها الشخص المسنّ إلى من يرافقه في الحمام ويهتم به ويعتنى به. الجواب: لا ينبغي الاقدام على مثل هذا العمل إلّا بالضرورة. المسألة ٧٠٠: لا يحرم تصوير المرأة الأجنبية من قبل الرجل الأجنبي، إلّا إذا كان لا بدّ أن ينظر إلى بدنها عدا الوجه والكفين. المسألة ٧٠١: إذا كانت المرأة ملتزمة بالحجاب الشرعي، أشكل النظر إلى صورتها من دون حجاب، إلّا أن لا يعرفها، ولا تكون هناك مفسدة أخرى في النظر. السّؤال ٧٠٢: ما حكم رؤية صور النساء غير المسلمات السافرات بلا لذّة؟ احكام النساء، ص: ١٨٤ الجواب: لا بأس فيه إذا كان بلا قصد اللذّة ولم يكن مفسداً. السّؤال ٧٠٣: هل يجوز تسليم صورة لامرأة غير محجبة إلى مصور أجنبي لتظهيرها؟ الجواب: إذا لم يكن المصور عارفاً بصاحبة الصورة ولم يكن هناك مفسدة معينة فلا بأس. السّؤال ٧٠٤: التقط زوجان صورة فوتوغرافية ولم يكونا في حجابهما الكامل، ثم مات الرجل أو المرأة أو انفصلا عن بعضهما. فهل يجوز لهما النظر إلى الصورة بعد الوفاة أو الطلاق؟ الجواب: لا بأس فيه في حالة الوفاة، أمّا عند الانفصال فلا ينظر. السّؤال ٧٠٥: هل يجوز للأخوات المتدينات الظهور أمام كاميرات التصوير في الأعراس والمناسبات بغير حجاب وهنّ متزينات على أن يجري تصويرهن من قبل نساء؟ علماً أنّ تظهير هذه الصور يتم على أيدي رجال أجنب. الجواب: لا بأس في تصوير المرأة للمرأة إلّا إذا وقعت الصور في أيدي أجنب فيعرفونها، أو تكون مدعاة للفساد. السّؤال ٧٠٦: هل أنّ الفلم التلفازي بحكم الصور المتحركة؟ الجواب: نعم، إنّ المشاهد المرئية في التلفاز لها حكم الصور المتحركة. السّؤال ٧٠٧: ما حكم مشاهدة التلفاز والمسلسلات الأجنبية التي تبثّ بشكل قبيح وسافر؟ الجواب: لا يجوز مشاهدة الأفلام الرخيصة التي تؤدي إلى فساد الشخص أو الأسرة ويجب الامتناع عنها. وتجاوز مشاهدة البرامج التي لا تؤدي إلى الفساد. السّؤال ٧٠٨: أحياناً يشاهد على شاشة التلفاز رجال السباحة وهم عراة إلّا ما يستر العورة، أو نساء نصف عاريات في الافلام الاجنبية، فما حكم رؤية هذه المشاهد؟ الجواب: إذا كان في رؤيتها مفسدة، فلا يجوز. احكام النساء، ص: ١٨٥ السّؤال ٧٠٩: ما حكم مشاهدة أفلام الفيديو التي تشتمل على مشاهد رقص النساء أمام النساء أو الرجال أمام الرجال؟ الجواب: مشاهدة هذه الأفلام تؤدي إلى الفساد، ولا يجوز ذلك. السّؤال ٧١٠: ذكرت في المسألة ٢٠٩١ في رسالتكم العمليّة أنّه: يجوز للرجل النظر إلى المرأة التي يريد الزواج منها لغرض الاطلاع على محاسنها ومعايها. فهل يجوز ذلك للمرأة أيضاً حيث تنظر إلى بدن الرجل الذي جاءها خاطباً لنفس الغرض؟ وما هي حدود هذا النظر وشروطه؟ الجواب: نعم، يجوز ذلك للمرأة أيضاً، وحدود جواز المعاينة تشمل كلّ ما يؤثر في اختيار الزوج المناسب من بدنه، ويجب أن تكون هذه الامور فيما إذا عزم كلّ من الزوجين على الزواج بصورة جديّة في حال رضاهما. السّؤال ٧١١: ذكرت في المسألة ٢٠٩٣ من توضيح المسائل (الطبعة ٢٨): يجوز النظر إلى المرأة الأجنبية لمعرفة لغرض أداء الشهادة في المحكمة وغير ذلك من الامور المهمّة والضروريّة. فهل يختصّ هذا الحكم بالرجال؟ الجواب: لا فرق في هذه الموارد بين المرأة والرجل. السّؤال ٧١٢: ما حكم النظر إلى شعر رأس المرأة الكتابية بدون قصد اللذّة؟ الجواب: لا بأس فيه بدون قصد اللذّة. السّؤال ٧١٣: ما حكم النظر إلى الرجل الأجنبي، وهل يجوز النظر للرجل المرتدي كماً قصيراً؟ الجواب: لا بأس في النظر ما لم يكن بشهوة. السّؤال ٧١٤: إلى كم يبلغ الطفل الذكر من العمر بحيث يجوز للنساء النظر إلى بدنه؟ وإلى كم يبلغ الطفل الذكر من العمر بحيث يجوز للامّ النظر إلى عورته وخاصيّة في موارد الاضطرار من قبيل تطهيره وغسل بدنه؟ الجواب: يجوز لهؤلاء النسوة النظر إلى

بدن الطفل غير البالغ الذي يجوز له عرفاً التعري، ولا إشكال في النظر إلى عورة الطفل غير المميز، ويجوز للأهتات في موارد الضرورة ولغرض تغسيه وأمثال ذلك لمس عورته.

سماع صوت الأجنبية:

المسألة ٧١٥: يجوز الإستماع إلى صوت المرأة الأجنبية إذا لم يكن بقصد اللذة ولم يوجب الوقوع في المعصية، ولكن يجب أن لا تجعل المرأة صوتها بنحو يحرك الشهوة. السؤال ٧١٦: بعض النساء يقرأن تعزية أهل البيت عليهم السلام في المجالس النسائية. ويتفق أحياناً أن يدخل أثناء قراءتهن التعزية رجل أو صبي مميز فيسمع صوتها فما الحكم؟ الجواب: في مثل هذه الحالة التي ذكرت، تخفض صوتها أو تقرأ بدون تنغيم. السؤال ٧١٧: إذا قرأت امرأة القرآن بتنغيم، فهل يجوز للرجل الانصات لها؟ وهل في هذا فرق بين الشريط وغيره؟ الجواب: لا بأس في ذلك إذا كانت القراءة بشكل بسيط، أما إذا قرأت بلحن أو صوت جميل، فلا يجوز للأجنبي الاستماع لها. ولا فرق بين الشريط وغيره. السؤال ٧١٨: ما حكم الضحك والمزاح من قبل المدرسات في القاعات الدراسية للبنات والبنين بقصد إزالة التعب والملل وبث النشاط في الطلبة الجامعيين؟ الجواب: تجب مراعاة آداب العفة في القاعات الدراسية. السؤال ٧١٩: هل يجب رد السلام على الرجل الأجنبي وخاصية إذا كان شاباً؟ الجواب: يجب رد السلام بشكل طبيعي ومتعارف. السؤال ٧٢٠: يقع بيتنا إلى جوار مدرسة ثانوية للبنات، وأحياناً نسمع صوت قراءة الطالبات وخاصة في الصباح الباكر في حال قراءة القرآن أو الدعاء أو قراءة النشيد الجماعي، فما حكم ذلك؟ الجواب: لا ينبغي أن تعتمد السماع حتى فيما إذا ورد صوتهن إليك بدون اختيار، ويجب عليك تنبيه المسؤولين في تلك المدرسة ليخفصوا من أصواتهن. السؤال ٧٢١: هل يجوز التحدث مع المرأة الأجنبية عموماً؟ احكام النساء، ص: ١٨٧ الجواب: لا بأس فيه إذا كان في الحد العادي. السؤال ٧٢٢: هل يجوز للطالبات الجامعيات إقامة مؤتمرات بين الطلبة الجامعيين حول قاعات الدروس والمسائل العلمية؟ الجواب: لا بأس في ذلك مع مراعاة الموازين الشرعية وإذا لم يؤد إلى مفسدة معينة. السؤال ٧٢٣: متى يجوز الكلام مع الرجال الأجانب؟ الجواب: يجوز ذلك في حدود المقدار المتعارف بشرط أن لا يكون منشأ للفساد. السؤال ٧٢٤: أرجو تفضلكم ببيان الحدود الشرعية لعلاقة الولد والبنت اللذين يهدفان إلى الزواج؟ وكما يجوز الحديث بينهما؟ الجواب: يجوز للرجل والمرأة العازمين على الزواج أن يجلسا معاً بالمقدار اللازم لمشاهدة بعضهما البعض والتحدث، فإذا لم تكف جلسة واحدة لبلوغ القصد فيجوز لهما الجلوس بأكثر من جلسة لتحقيق ذلك واتخاذ القرار. السؤال ٧٢٥: ما حكم المكالمات الهاتفية بين الذكور والاناث من أجل الصداقة؟ وهل تجوز إذا كانت مقدّمة للتحقيق حول الزواج؟ الجواب: لا تجوز، إلا بالمقدار الضروري للتحقيق حول الزواج. السؤال ٧٢٦: تقوم بعض الامهات باصطحاب بناتهن غير البالغات برأس مكشوف وأقدام عارية في الشوارع والمجالس وبحضور الرجال الأجانب، فما حكم هذا العمل من الناحية الشرعية؟ الجواب: يجب على الأب والام تعليم أبنائهما المسائل الدينية منذ زمان الطفولة. السؤال ٧٢٧: ما حكم تمثيل الممثلات أدوار الزوجات مع الرجال الأجانب؟ هل يجوز لممثلة دور الزوجة أن تجالس زوجها الصوري في الفلم جلسة حديث حميم وضحك؟ الجواب: لا بأس في الأحاديث العادية وتمثيل الأدوار ما لم تترتب عليه مفسد معينة، ومع مراعاة الحجاب الإسلامي.

اختلاط المرأة والرجل:

المسألة ٧٢٨: الأحوط وجوباً أن لا يتواجد الرجل الأجنبي والمرأة الأجنبية في مكان لا يكون فيه غيرهما، أو لا يستطيع غيرهما أن يدخل إليه، ولو صلحاً هناك كان في صلاتهما إشكال. السؤال ٧٢٩: هل يجوز الاختلاء بالأجنبية مع الاطمئنان بعدم ارتكاب المحرم؟ وما هي قيود الاختلاء بالأجنبية؟ الجواب: إذا كان في مكان لا يتردد عليه الناس فيعتبر خلوة بالأجنبية، والاختلاء بالأجنبية فيه إشكال حتى مع الاعتقاد بعدم وقوع حرام. السؤال ٧٣٠: امرأة تريد مواصلة دراستها تمهيداً لاختيار مهنة مباحة، ولكن دراستها في الوقت

الحاضر تقتضى أن تقابل الأجنبي كأن تدرس لدى أجنبي، أو أن تشارك الأجنبي غرفة الدرس. فهل تجوز الدراسة في مثل هذه الظروف؟ الجواب: لا بأس فيها إذا لم يصاحبها الحرام مثل الاختلاء بالأجنبية والمفاسد الأخرى السؤال ٧٣١: هل يجوز مشاركة البنات والنساء مع الرجال والشباب في المؤسسات الثورية من قبيل: جهاد البناء، مؤسسة الشهيد، الحرس الثوري، وأمثال ذلك، وأداء الوظائف الموكلة إليهم بحيث يتحقق الاختلاط فيما بينهم؟ الجواب: إذا روعيت الامور الشرعية في هذه الموارد ولم تكن منشأً للفساد فلا بأس. السؤال ٧٣٢: نظراً لما تقدم في المسألة ٤٩ من أحكام النكاح، الجزء الثاني من العروة الوثقى: يكره اختلاط الرجال والنساء. فهل أن هذه الكراهة تشمل المناسك المقررة في الحج التي يوتى بها بصورة مختلطة؟ الجواب: إن سيرة المسلمين جارية على ذلك في مناسك الحج دائماً ولا إشكال في ذلك. احكام النساء، ص: ١٨٩ السؤال ٧٣٣: ما رأيكم بالمدارس المختلطة الموجودة في القرى بسبب قلعة المدارس؟ الجواب: لا بأس فيها عند الضرورة مع مراعاة الحجاب والموازين الإسلامية، على أنه يجب السعى لفصل هذه المدارس. السؤال ٧٣٤: في عرض المشاهد التاريخية، هل يجوز اختلاط المسلمات بالمسلمين لتمثيل أدوار الكفار المتضمنة لحوارات عاطفية مثيرة للشهوة؟ الجواب: لا- بأس في تمثيل دور الكفار لأهداف تربوية، أما الحوارات المثيرة للشهوة فلا تجوز. السؤال ٧٣٥: يتفق أحياناً أن يدرس طالب جامعي مع بنات أو بالعكس. فهل تجوز هذه الدراسة؟ علماً أنه في حالة التخلي عنها يلحق ضرر بالدارس كأن يتأخر عن تخرجه. الجواب: لا بأس في ذلك إذا لم يؤدي إلى ارتكاب محرم، ولكن من المناسب أن يفكر المسؤولون في البلدان الإسلامية بطريقة لفصل المراكز الدراسية للبنات عن مراكز البنين. السؤال ٧٣٦: يواجه شاب مجرد مشكلة في لقاء غير المحارم، وهذا اللقاء والنظرات المباشرة وغير المباشرة أحياناً «تقع حسب الضرورة وبالاجبار»، وحتى أنه يشعر بنوع اللذة من سماع صوت النسوة غير المحارم أو صوت أقدمهن، والجدير بالذكر أن بقاءه في البيت وتحديد نشاطاته خارج البيت لغرض التخلص من هذه المشكلة لا تنفع سوى الابتعاد المؤقت عن هذه المثيرات، ولكن سيضطر في النهاية إلى مواجهتها حاله حال سائر الناس، أولاً: هذه الحالات تشتد وتقوى فيه بحيث إنها أحياناً تظهر من خلال اللقاء ومواجهة المحارم أيضاً، ثانياً: بسبب قطع ارتباطه مع الآخرين في طول المدّة وعدم خروجه من المنزل وحتى ترك الدرس والتحصيل في الجامعة وعدم رؤيته للتلفزيون والصور، وبكلمة: اتخاذ العزلة التامة، يفضي إلى ابتلائه بأمراض جسمية ونفسية مختلفة من قبيل الكآبة احكام النساء، ص: ١٩٠ والاضطراب العصبي، فما هي الوظيفة الشرعية لمثل هذا الشخص؟ الجواب: لا- ينبغي قطع العلاقة مع الناس اطلاقاً، أو الاعتزال في البيت، ولا بأس إذا لم يتعمد النظر فقط، حتى وإن أحس بلذّة بدون اختيار.

مجالس الزفاف والأفراح الأخرى:

السؤال ٧٣٧: ما هي المميزات والخصائص التي لا بدّ من توفرها في حفلات العرس لدى المسلمين؟ وبعبارة أخرى: إذا أراد الزوجان المسلمان إقامة حفلة الزواج بحيث تكون لله فيها رضا وتكون الخطوة الأولى للحياة المشتركة بدون ارتكاب معصية، ومن جهة أخرى تكون مقترنة مع السرور والفرح والبهجة لجميع المدعوين، فماذا ينبغي عمله؟ الجواب: يجب استخدام الطرق والبرامج التي لا تخالف الشرع، وهذا أمر ممكن والكثير من المؤمنين يقيمون مثل هذه الحفلات المشروعة. السؤال ٧٣٨: يقول الفقهاء إن الغناء في مجالس الأعراس مستثنى، فما رأيكم الموقر؟ هل يمكن لمقلديكم- إذا كان الجواب منفياً- الرجوع إلى مرجع آخر؟ الجواب: لا فرق (على الاحتياط) بين مجالس الأعراس وغيرها، وبما أننا نحتاط احتياطاً وجوبياً في هذه المسألة فيمكن لمقلدنا الرجوع إلى مرجع آخر. السؤال ٧٣٩: ما هو حكم الغناء بالنسبة للنساء والبنات بشكل فردي أو جماعي وفي مجالس النساء خاصة لا سيما في مجالس العرس وحفلات الزواج؟ الجواب: إذا كان المراد من الغناء هو الغناء المناسب لمجالس اللهو والفساد فلا يجوز. السؤال ٧٤٠: ما حكم إنشاد المرأة للنساء أو لزوجها سواءً على هيئة غناء أو غيره؟ الجواب: لا بأس فيه إذا كان لزوجها أو لنساء أخريات إذا كان خالياً من الغناء ومن الألحان الملائمة للهو والفساد. احكام النساء، ص: ١٩١ السؤال ٧٤١: النساء في كشمير يغنين أغاني محلية بين الأجنبي في

الشوارع عند استقبال العرائس في مراسيم الزواج. فما الحكم في هذا؟ وهل في المشاركة في هذه المراسيم إشكال شرعي؟ الجواب: لا يجوز إنشاد هذه الأغاني، والمشاركة في هذه المجالس فيها إشكال. السؤال ٧٤٢: تعتقد بعض النساء بجواز الضرب على الأواني المختلفة بهيئة الايقاع الموسيقى، فهل يجوز ايقاع هذا النغم في هذه الوسائل في مجالس العرس النسوية؟ الجواب: إذا تم ايقاع نغمات موسيقية في هذه الوسائل كنغمات الأدوات الموسيقية فلا- يجوز، ولكن لا- مانع إذا كانت النغمات مختلفة عن نغمات الأدوات الموسيقية. السؤال ٧٤٣: إن النساء في مجالس العرس لديهن حساسية خاصة بالنسبة إلى لباسهن وهيئة شعورهن وجمال وجوههن بحيث إذا لبست امرأة ثوباً غالباً في مجلس العرس لا يمكنها أن تلبسه مرة ثانية في مجلس آخر، حتى أن بعض النسوة لا يكتفين بهذا المقدار بل يلبسن في مجلس واحد عدة ثياب بصورة متوالية، فما حكم هذا العمل؟ الجواب: إن هذا العمل ليس من شأن المرأة المؤمنة والكاملة في شخصيتها. السؤال ٧٤٤: هل يجوز الرقص في مجالس الأعراس؟ الجواب: الرقص منشأ للفساد، وفيه إشكال سواء كان رقص المرأة للمرأة، أو الرجل للرجل، أو المرأة للرجل، أما رقص المرأة لزوجها فلا بأس فيه. السؤال ٧٤٥: هل يجوز للمرأة أن ترقص في مجالس النساء؟ وإذا لم يكن جائزاً فما حكم جلوس المرأة في الصالات أو مثل هذه المجالس؟ الجواب: كما قلنا، فإن رقص المرأة لزوجها هو الوحيد المباح، والباقي فيه إشكال. ولا- يجوز رقص المرأة بين النساء أو الرجل بين الرجال، ولا- تجوز المشاركة في مجالس المعصية. السؤال ٧٤٦: هل يجوز للعروس أن ترقص لزوجها في مجلس العرس إذا لم يكن هناك رجل سوى زوجها وسائر النساء ينظرن إليها؟ احكام النساء، ص: ١٩٢ الجواب: يجوز للزوجة أن ترقص لزوجها فقط وليس بحضور النساء الاخرى. السؤال ٧٤٧: ما هو تعريف الرقص من الناحية الشرعية؟ وما حكمه بنظر سماحتكم؟ الجواب: لا يجوز الرقص إلا للزوجة أمام زوجها، وباقي أشكال الرقص فيها إشكال، والرقص أمر عرفي وهو اجراء حركات موزونة بحيث يعتبرها أهل الخبرة أنها مصداق للرقص، ولو كانت هناك مصاديق مشكوكة فلا تحرم. السؤال ٧٤٨: بما أن أنواع الرقص محرمة سوى رقص الزوجة لزوجها، فالرجاء بيان ما يلي: ما حكم المال الذي يدفع لمجالس الرقص خاصة في أجواء العرس، بالنسبة إلى الدافع والمستلم؟ الجواب: دفع واستلام هذا المال حرام. السؤال ٧٤٩: ما حكم التصفيق واللعب بالعصى وأمثال ذلك في مجالس العرس؟ الجواب: لا- بأس بالتصفيق، وكذلك لا إشكال في اللعب بالعصى إلا أن يترتب على ذلك مفسدة خاصة، ولكن لا يجوز رقص المرأة لغير زوجها. السؤال ٧٥٠: ما حكم التصفيق الموزون وغير الموزون بشكل عام، وفي مجالس مختلفة «العرس، الضيافة، والمولود، وأمثال ذلك»، وفي أماكن مختلفة كالمسجد والحسينية والمنزل وغيرها لغرض اظهار السرور والفرح أو لغرض التشويق والتقدير؟ الجواب: أتضح من الجواب السابق، ولكن ينبغي الالتفات إلى أن الافراط في كل شيء غير لائق. السؤال ٧٥١: في المجالس التي تقام بمناسبة عيد الزهراء يتم عادة القيام بالتصفيق والرقص وحتى بعض الامور التي يفتي جميع الفقهاء بحرمتها، فهل تجوز هذه الأعمال استناداً إلى حديث رفع القلم الذي يقول: «وأمرت الكرام الكاتبين أن يرفعوا القلم عن الخلق ثلاثة أيام من ذلك اليوم ولا- أكتب عليهم شيئاً من خطاياهم كرامة لك ولوصيك»؟ احكام النساء، ص: ١٩٣ هل مثل هذه الأحاديث معتبرة من حيث السند؟ وعلى فرض كونها معتبرة فما معنى هذا الحديث؟ الجواب: هذه الرواية غير معتبرة من حيث السند، مضافاً إلى أنها مخالفة لكتاب الله، ومعاذ الله أن يسمح الأئمة المعصومون عليهم السلام بارتكاب المعصية في مثل هذه الأيام أو غيرها من الأيام، وعلى فرض اعتبار هذا الحديث فإن معناه أنه لو صدر خطأ من بعض الأشخاص فإن الله سيعفو عنه لا أنه يتلوث بالذنب عامداً. السؤال ٧٥٢: ما حكم حضور الأعراس أو المجالس التي يعلم الشخص بعدم مراعاة الضوابط الإسلامية فيها (كاختلاط الجنسين والرقص والدبكات وتشغيل الأشرطة الموسيقية وغيرها)؟ الجواب: يحرم حضور مجالس المعصية. السؤال ٧٥٣: إن أغلب مجالس العرس في هذا الزمان تتضمن مشكلة للمؤمنين، بحيث أن ذهابهم لمجالس العزاء يكون أفرح لقلوبهم من مجالس الفرح والعرس، فلو وجد الإنسان نفسه مجبراً على الاشتراك في مجالس العرس الملوثة بالذنوب كالموسيقى المحرمة والرقص وأمثال ذلك وجلس في غرفة لا- ترتكب فيها هذه الذنوب، أي في غرفة مجاورة ولكنه يسمع صوت الموسيقى فهل يرتكب إثماً؟ وكذلك لو كانت حفلة العرس في صالون كبير وخصص قسم منه

للموسيقى والرقص وجلس في قسم آخر منه حيث يسمع صوت الموسيقى، فما حكمه؟ الجواب: إذا جلس في محل منفصل عن ذلك المحل بحيث يعدان مجلسين فلا إشكال، ولكن لا يعتمد سماع الموسيقى المحرمة حتى وإن وصل إليه صوتها بدون اختيار.

الحضانة:

السؤال ٧٥٤: تزوجت أرملة شهيد بعد مضي بضع سنوات وكان لها ولد عمره خمس سنوات ويقول أبو الشهيد: لا أسمح لحفيدي - باعتباري ولياً عليه - أن احكام النساء، ص: ١٩٤ يعيش في بيت غريب لأني مكلف بتربيته. ويبلغ الولد الآن الخامسة. وتقول أمه: أنا أتولى تربيته بصفتي أمه، فمن المقدم من وجهة النظر الإسلامية؟ الجواب: الأم مقدمه على الجد في تربية ابنها إلى وقت البلوغ حتى وإن تزوجت. أما الولاية على الأموال فالحق مع الجد، وليس للأم ولاية على أموال الصبي. السؤال ٧٥٥: الفتوى المشهورة في الحضانة عند انفصال الزوجين أن تكون الأولوية للأم في حضانة البنت حتى سن السابعة والولد حتى سن الثانية ثم تكون من حق الأب، وقد استلهمت المادة ١١٦٩ من القانون المدني هذه الفتوى في مضمون نصها، والمحاكم تعمل على هذا الأساس في متابعة الملفات المطروحة عليها، ولكن لهذا الأمر عدّة إشكالات تنفيذية منها: ١- تعلق الأطفال بما فيهم الذكور والانات في السنين الأولى بأمهم أكثر، لذا فإن فصل الأطفال عن أمهاتهم في أعمار تتراوح بين الثانية والسابعة يؤدي في كثير من الحالات إلى خلل في الامور التربوية والعاطفية لهم. ٢- أغلب الآباء غير المتزوجين يواجهون صعوبات في تربية الأطفال وهم لا يأخذونهم إلا عناداً وبعد استلامهم يسندون رعايتهم في الغالب إلى عماتهم أو جداتهم أو غيرهن من الأقرباء ولا يباشرون حضانتهن بأنفسهم. ٣- يؤدي التعلق العاطفي الشديد بين الأم والطفل في أغلب الأحيان بالأم إلى العسر والخرج عند أخذ الأطفال في سن الثالثة أو الرابعة، في حين إذا تولت الأم الحضانة وباشر الأب الاتصال بأبنائه عن طريق العمل بولايته عليهم وإشرافه العام على شؤونهم فإن الأب لا يتعرض إلى الضغط. ٤- ولعل أكثر المسائل مدعاة للقلق هي أن الأطفال في العائلة الواحدة يأنسون لبعضهم، ولا شك أن توزيعهم بين الأب والأم يعرضهم إلى ضغط قاس. ومن ناحية أخرى، تفيد بعض الفتاوى ومنها قول السيد الخوئي رحمه الله بأولوية الحضانة للأم حتى سن السابعة للذكر والانثى على السواء، وهناك أحاديث تدلّ احكام النساء، ص: ١٩٥ على ذلك منها رواية أيوب بن نوح «١». فما رأيكم فيها؟ الجواب: إذا هدّدت مصلحة الأبناء بتهديد جدّي وتعرضوا لأضرار عاطفية فيجوز إسناد الحضانة إلى الأم. السؤال ٧٥٦: طلقني زوجي منذ سنوات لأسباب معينة واسندت حضانة طفلتنا الوحيدة إلى فرييتها رغم كل الظروف المعيشية الصعبة حتى بلغت سن الزواج، فجاء أبوها لأخذها وهو يصرّ على ذلك علماً بأنه: ١- لم تتلقّ البنت أيّة مساعدة من أبيها طول فترة انفصالنا. ٢- بما أن البنت لم تر أبها طول هذه المدّة فهي تعارض بشدّة طلبه. لذا يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية: ١- هل يجوز لزوجي أن يأخذ البنت منّي؟ الجواب: إذا بلغت البنت سنّ البلوغ فلا يجوز لأحد أن يرغمها لا الأب ولا الأم بل تختار بنفسها من ترغب في العيش معه. ٢- على من تقع نفقة البنت؟ وهل يجوز لي مطالبه زوجي بنفقتها؟ الجواب: إذا كنت أنفقت عليها برغبتك فلا يحقّ لك أن تطالبى أبها بشيء، أما إذا لم يكن الأب يدفع نفقتها فتحملتها أنت بتية أن تطالبه بها فيما بعد فيجوز لك المطالبة بها. السؤال ٧٥٧: توفي الزوج في حادث مرور وترك خمسة أبناء فيهم الكبار والصغار فسلمت الأم بإرادتها حضانتهم إلى جدّهم لأبيهم وتنازلت عن حقّها تماماً ولكنها عادت بعد سنة ونيف لتدعى الرجوع إلى حقّ الحضانة، فهل لها حقّ في ذلك؟ الجواب: لا يحقّ لها الرجوع بعد أن سلمت حقّ الحضانة. احكام النساء، ص: ١٩٦ السؤال ٧٥٨: إضافة إلى بذلها الكامل المهر أو بعضه تعهدت الأم برعاية بناتها الأكبر من سبع سنوات بدون نفقة أو بنفقة، ولكنها بعد الطلاق امتنعت عن رعايتهم فهل يجوز للمحكمة أن ترغمها على حضانة بناتها أم تنتقل الحضانة إلى الزوج؟ الجواب: إذا كانت مكلفة شرعاً (بالمصالحة أو بالشرط ضمن العقد) فيحقّ للمحكمة أن ترغمها على رعاية الأطفال. السؤال ٧٥٩: الرجاء بيان فتواكم فيما يتعلق بإصلاح الظروف الحالية للنساء في مجتمعاتنا الإسلامية بالنظر لما جابهنّ الله تعالى من حنان وعاطفة في وجدانهنّ، ومن ذلك إصلاح مدّة حضانة الأبناء عند الامهات كيما يتمّ تقديمه إلى مجلس الشورى وإصلاح هذه المادة القانونية.

الجواب: إن المشهور بين فقهاءنا أن مدّة حضانه البنت عند الام سبع سنوات، والابن لمدّة سنتين إلّافي حال وقوع الام في العسر والحرّج الشديدين ولا- يواجه الأب مثل ذلك، ممّا يوجب أكثر من هذا المقدار، ضمناً ينبغي الالتفات إلى هذه النقطة وهي أن القوانين الإسلامية بل كل القوانين بصورة عامة، ناظرة إلى حال الأكثرية، فلا تعتبر الموارد النادرة والاتفاقيه معياراً للقانون، ولا شك في أن مصلحة الأبناء غالباً توجب أن يكونوا تحت نظر الآباء، ولهذا السبب وضع الإسلام هذا القانون، ولكن بما أنكم نظرتم إلى موارد خاصة أدّى ذلك إلى تعجبكم من هذا القانون، طبعاً إن صلاحية الأب أو الام تعتبر شرطاً، فإذا كان كل واحد منهما فاقداً لهذه الصلاحية فسيصلب منه هذا الحق. السؤال ٧٦٠: من المعلوم أن الام تحمل وليدها مدّة تسعة أشهر، وبذلك تستنزف قوتها وطاقاتها من خلال الحمل وتواجه أمراضاً وآلاماً عند الولادة، فمع أخذ هذه المسائل بنظر الاعتبار لماذا يتم فصل الطفل عن الام التي تحملت من أجله ومن أجل تربيته الكثير قبل ولادته وبعدها وأثناء فترة الرضاع، ويعطى الابن للأب «إلّا في موارد نادرة»؟ الجواب: لا شك أن الرجل يتمتع بقدره أكبر لحماية الابن، والموارد الاستثنائية لا- يمكنها تعميم الحكم الشرعي الكلي. السؤال ٧٦١: إذا طلق زوجته المنحرفة المحكومة بحد شرعي بسبب ارتباطها احكام النساء، ص: ١٩٧ بعلاقة غير شرعية وكان له منها بنت في الثالثة، فهل يجوز لهذه المطلقة المنحرفة أن تتولى حضانتها؟ الجواب: إذا كان هناك خوف من انحراف الطفلة، فلا يجوز إناطة حضانتها بمثل هذه الأم. السؤال ٧٦٢: ورد في القرآن الكريم: «وَاهْتَجِرْهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ» (١) بالنسبة للمرأة الناشز، ونقرأ في مكان آخر: «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ... وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ» (٢) فما هي الحكمة من هذين الحكمين الإلهيين؟ الجواب: ورد الجواب عن كلا السؤالين في التفسير الأمثل، المجلد الثالث ذيل تفسير هاتين الآيتين. السؤال ٧٦٣: إذا امتنعت الزوجة من أداء تكاليفها الزوجية فإنها تعتبر ناشزة ولا تستحق النفقة، فإذا امتنع الزوج عن أداء حقوق الزوجية بحيث ترك زوجته كالمعلقة، فالرجاء الإجابة عما يلي:

١- هل يمكن الحكم بنشوز الزوج حينئذٍ؟ الجواب: نعم، فالزوج في هذه الصورة ناشز، وتتمكن الزوجة الرجوع إلى الحاكم الشرعي وتقديم الشكوى ضده لكي يجبره على القيام بوظيفته الشرعية، وفي صورة اللزوم يحكم بتعزيره. ٢- هل يمكن للزوجة أن تطلب الطلاق من المحكمة، والمحكمة بدورها تصدر حكم طلاق هذه الزوجة؟ الجواب: فيما إذا لم يكن الزوج مستعداً للامساك بالمعروف أو التسريح بإحسان، وكانت الزوجة تعيش العسر والحرّج، فالحاكم الشرعي يمكنه الحكم بطلاق هذه الزوجة. السؤال ٧٦٤: مع الأخذ بنظر الاعتبار الآية ٣٤ من سورة النساء، فهل أن صدور احكام النساء، ص: ١٩٨ الأفعال التالية من الزوجة يعتبر دليلاً على النشوز؟ وما هو الطريق لإثبات أن التعامل بين الزوج وزوجته من هذا القبيل؟ ١- إظهار عدم المودة من قبل الزوجة لزوجها وكرهه المقاربه والمنع من العزل. ٢- أن تقول: «كنت اريد رجلاً آخر وأشعر بالنفور منك» وتطلب مرات عديدة الطلاق منه منذ بداية الزواج. ٣- لا تهتم برغبات الزوج ولا- تعتنى به بل تعيش حالة العناد معه وتكتم كلما يحدث في البيت في غياب الزوج من مجيء الأشخاص والأقارب والاتصالات الهاتفية. ٤- تخرج من البيت بدون اذن وعلم زوجها وتذهب إلى المجالس المخالفة لشؤون زوجها ورغبته. ٥- أن تقوم باخراج أموال زوجها وممتلكاته الثمينه من المنزل في غياب الزوج وبدون علمه، وربما تتعهد بارجاعها في حضور الشهود ولكنها لا تعمل بذلك، وتقوم بأخذ واصطحاب جهاز عرسها إلى مكان آخر وترك المنزل بدون اذن الزوج بعد ثلاثة أشهر من الزواج والحياة المشتركة. ٦- أن تعمل على خلاف الشروط المذكورة في العقد، ولا تلتزم بأى موافقة وتعهد مكتوب من الطرفين، والذي تم امضاؤه من قبل الزوج ووالدها. ٧- تشتترط لاستمرار الحياة المشتركة بدفع جميع المهر وحق المسكن واستلام جك أبيض بإمضاء زوجها وبعض أقاربه. الجواب: إذا ثبتت الموارد المذكورة أعلاه فالزوجة ناشز. السؤال ٧٦٥: إذا كانت المرأة تعصى زوجها بحجة الخلافات الأسرية، ويمنعها المحيطون بها من الذهاب إليه متوسّلين بالإتهام والكذب على الزوج، فهل هي ومن يحيط بها مذنبون؟ الجواب: لا- يجوز للمرأة أن تختار النشوز بلا سبب كما لا يجوز للمحيطين بها أن يتدخلوا بهذا الشأن بلا سبب، فإذا فعلوا ذلك كانوا آثمين.

السؤال ٧٦٦: هل يجوز شرعاً تغيير السنّ الشرعى والقانونى لزواج الاناث من ٩ سنوات إلى ١٥ سنة؟ الجواب: سنّ التاسعة هو سنّ التكليف وليس بالضرورة سنّ الزواج. أى أنه لا يجوز زواج البنت إلا إذا كانت تتمتع بالنضج الجسدى الكافى، فإذا قرّر الخبراء عموماً أو بشكل خاص أن بنتاً أو جميع البنات فى وسط معين وفى عمر معين لا يتمتعن بالنضج الجسدى اللازم للزواج، فيحرم زواجهنّ فى هذا السنّ. بعبارة اخرى: البلوغ أربع مراحل حسب الأدلّة الشرعيّة: ١- البلوغ بمعنى سنّ التكليف والالتزام بالواجبات والمحرمات والصيّلة وغيرها. ٢- البلوغ بمعنى القدرة على الصّوم بحيث لا- يؤدى إلى الضرر أو المرض للذكور أو الإناث. ٣- البلوغ بمعنى الاستعداد للزواج من الناحية الجسدية مع عدم وجود خطر الإفضاء أو النواقص الاخرى. ٤- البلوغ بمعنى الأهليّة فى المعاملات الاقتصادية والماليّة بحيث لا- تتعرّض للغبن. ويتبيّن جواب السؤال ممّا ذكرنا أعلاه. السؤال ٧٦٧: ما حكم الإسلام بخصوص ختان البنات؟ وما المراد منه؟ الجواب: إنّ ما يستفاد من مصادر الفقه والحديث الشيعيّة والسنيّة حول ختان الاناث هو الآتى: ١- لا يجب ختان الإناث عند الشيعة بإجماع العلماء واتفاقهم، ولكنهم حكموا باستحبابه «١». احكام النساء، ص: ٢٠٠ ٢- المشهور عند علماء السنّة كذلك عدم الوجوب، ويصرّح ابن قدامة فى (المغنى) بأنّ قول أكثر أهل العلم هو عدم الوجوب «١». ٣- فى روايات الشيعة تصريح بعدم الوجوب، وينقل المرحوم صاحب الوسائل أحاديث متعدّدة فى هذا المجال منها خبر أبى بصير عن الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال: «أما السنّة فالختان على الرجال وليس على النساء» وينقل روايات اخرى فى هذا الباب. وتروى كتب حديث العامّة فى مسند أحمد بن حنبل كذلك عدم وجوبه على النساء عن النبى الأكرم صلى الله عليه وآله «٢». ٤- أمّا عن كيفيته فالروايات تصرّح بعدم إزالة العضو الخاصّ من أصله بل يزال الجزء العلوى منه فقط حيث يوجد فوق الفرج لحمه صغيرة وهى التى يشملها الختان «٣». المسألة ٧٦٨: إذا حملت المرأة بطرق غير مشروع لم يجز لها أن تسقط حملها عمداً. وعدّ ولداً لها وكان محرماً لها، نعم لا ترثه فقط. المسألة ٧٦٩: إذا ادّعت المرأة بأنها غير متزوّجة فيجوز قبول قولها بشرط أن لا- تكون متّهمه، ولكن إذا قالت إنى يائسه ففى قبول قولها إشكال. المسألة ٧٧٠: لو تزوّج بامرأة ثم ادّعى آخر أنّها متزوّجة فأنكرت المرأة، فإن لم يثبت شرعاً أنّها ذات بعل وجب قبول قولها، ولكن إذا أئيد شخص معتمد عليه بأنّها ذات بعل فالأحوط وجوباً طلاقها. المسألة ٧٧١: إذا تيقنت امرأة أنّ زوجها توفى فى السفر، واعتدت عدّه الوفاة (التى سيأتى ذكرها فى أحكام الطلاق) ثم تزوّجت، ثم عاد زوجها الأول من السفر، وجب أن تنفصل من زوجها الثانى فوراً وحلّت لزوجها الأول ولا حاجة إلى العدة إذا لم يدخل بها الزوج الثانى، ولكن إذا كان زوجها الثانى قد دخل بها وجب عليها احكام النساء، ص: ٢٠١ أن تعتدّ، والأحوط وجوباً أن يدفع لها الزوج الثانى المهر المتفق عليه بينهما، وإذا كان مهر المثل أكثر من المسمى دفع مهر المثل. السؤال ٧٧٢: هل يجوز للأُم أن تأخذ ثمن اللبن وحق الرضاع؟ الجواب: يجوز لها فى حالة ما إذا اشترط ذلك ضمن العقد أثناء قراءة عقد النكاح. السؤال ٧٧٣: منذ ثلاث سنوات وهناك من يريد خطبتي ولكن أهلى يردّون عليه بالرفض لأنّ اختى الكبرى لم تتزوّج بعد، وأنا الآن فى السابعة والعشرين فهل يجوز أن احرم من الزواج حفاظاً على سمعة اختى؟ وإذا تزوّجت فهل أكون قد غدرت باختى وأثمت؟ الجواب: يجوز لك شرعاً وخُلُقاً أن تتزوجى، ولا يكون ذلك غدرًا باختك أو انتقاصاً منها. السؤال ٧٧٤: تضع بعض البنات المتقدّمات فى السنّ (٣٠ و ٣٥ سنة) قيوداً على زواجهنّ كأن يشترطن الزواج من السادات، فهل يجوز فى مثل هذه الظروف العمريّة أن يلزمن أنفسهنّ بمثل هذه القيود فيؤخّرن زواجهنّ؟ الجواب: هذه القيود ليست فى مصلحة البنات، وحتى إذا نذرن وسبب لهنّ النذر مشاكل فى حياتهنّ فلا اعتبار له. السؤال ٧٧٥: ينذر بعض المؤمنين أن يزوّجوا بناتهم للسادات فقط، الأمر الذى يؤدى أحياناً إلى أن تبلغ البنت ٣٠ سنة أو أكثر بدون زواج، أفليس هذا ظلماً للبنت وخلافاً للعقل والشرع؟ وهل يحقّ للوالدين شرعاً أن يقيّدوا بناتهم بمثل هذه القيود؟ الجواب: لا يحقّ للوالدين أن ينذرا على أبنائهما أو أن يقيّدوهم بمثل هذه القيود، بل حتّى لو أنّ البنات نذرن لأنفسهنّ وسبب النذر مشاكل حياتية فلا اعتبار له. السؤال ٧٧٦: هل أنّ الدين معيار العدالة، أو العدالة معيار الدين؟ وبعبارة اخرى: احكام النساء، ص: ٢٠٢ هل أنّ الدين يأمر بكل ما هو عدل، أو أنّ كل ما يأمر به الدين فهو عدل؟ وبيان

علمى وفنى: هل أن العدالة تقع فى سلسلة علل الأحكام، أو فى سلسلة معاليل الأحكام؟ وتوضيح ذلك: هل أن الناس يعرفون المصاديق البارزة للظلم والعدل من خلال الشريعة، أو أن مصاديق العدل والظلم معروفة للجميع، وما ورد فى الدين من أحكام إنما هو إرشاد لحكم العقل؟ وسماحتكم يعلم أن الشيعة يعتقدون كالمعتزلة بأن العدل هو المقياس والمعيار للدين، بينما يرى الاشاعرة أن الدين هو المعيار للعدل، والسؤال هو: إذا كان الشيعة يرون العدل معياراً للدين، فلماذا يحكمون فى فتاواهم الفقهية بامور يراها كل عرف بشرى أنها مصداق بين للظلم، ومن ذلك ما ورد فى بعض أحكام النكاح: ١- إن الإجماع قام على أن الطلاق بيد الرجل متى أراد حتى لو لم يكن له عذر ومبرر معقول، وكذلك يقوم بتطبيق زوجته غيباً وبدون عذر، فهذه الموارد تعتبر من الظلم فى كل عرف بشرى. ٢- يقول الفقهاء فى بحث عيوب الزوجين: «إذا علم الزوج بعد العقد بأن زوجته مصابة بالعمى أو الشلل أو البرص، فإنه يحق له فسخ العقد، ولكن إذا علمت الزوجة بعد العقد بأن زوجها مصاب بأحد هذه العيوب والأمراض فليس لها حق الفسخ ولا بد أن تصبر على الحياة معه». ٣- الزوج يحق له مقارنة زوجته متى أراد ذلك وعلى الزوجة التمكين من نفسها حتى فى أثناء الصلاة، ولكن المرأة ليس لها مثل هذا الحق إلا ثلاث مرات فى العام، وحتى هذا الحق يبدو مختصراً إلى درجة شديدة لا مجال لبيانها. ٤- إذا ترك الرجل زوجته ليلة العرس وسافر ثم عاد بعد عشر سنوات «وكان يدفع إليها النفقة فى هذه المدة» فليس للزوجة حق الاعتراض، فكيف يمكن قبول مثل هذه الأحكام مع حفظ المباني الكلامية الشيعية؟ وهل تقولون إن جميع العقلاء يخطئون فى قولهم بأن الطلاق من موقع الاهواء وبدون عذر ظلم؟ أو أن جميع احكام النساء، ص: ٢٠٣ العقلاء يخطئون فى قولهم بأن للمرأة حق الفسخ أيضاً فى الموارد المذكورة للتدليس؟ الجواب: لا شك أن الفقه الشيعى مبنى على أساس الأدلة الأربعة، أحدها دليل العقل، وأن دليل العقل يجب أن يكون قطعياً وجامعاً لجميع الجهات، وأمياً فى الأمثلة والموارد المذكورة فى السؤال فمع الأسف هناك أخطاء فقهية عديدة، مثلاً: ذكرتم فى المورد الرابع: «إذا ترك الرجل زوجته ليلة العرس وسافر لمدة عشر سنوات...» فهذه المسألة غير صحيحة وفق الموازين الفقهية، فالزوجة إذا وقعت فى العسر والحرج ولو بعد ستة أشهر فنحن نجيز لها الطلاق، وفعلماً فإن الكثير من النساء حصلن على الطلاق من أزواجهن الذين تركوهن من خلال هذه الفتوى. وبالنسبة للمورد الثالث: فأولاً: لا- يحق للرجل أن يطلب من زوجته تمكينه من المقاربة فى ظروف غير متعارفة مثل أثناء الصلاة أو موارد من هذا القبيل، بل يجب أن يكون ذلك وفقاً للعرف والعادة. وثانياً: بالنسبة للزوجة فإنها إذا واجهت مشكلة صعبة فى ترك المقاربة وكانت تواجه خطر الانحراف الجنسى من ترك المواقعة، فلا ينبغى الانتظار مدة أربعة أشهر، وبالنسبة للمورد الثانى، ففى صورة توافق الطرفين على سلامة كل منهما بصورة شرط ضمن العقد أو شرط مبنى عليه العقد فإن وجود كل عيب، يترتب عليه حق الفسخ، ويبقى هنا المورد الأول، فالكثير من المجتمعات البشرية منحت للرجل والمرأة حق الطلاق ويمكنهما الانفصال عن بعضهما بدون عذر موجه، فلو كان ذلك يعتبر ظلماً بالنسبة للمرأة فكذلك يعتبر ظلماً للرجل وعليه فلا بد من قبول الظلم من الطرفين لدى العقلاء، مضافاً إلى إمكانية منع مثل هذا الطلاق غير المبرر فى المحاكم كما نرى ذلك فى المحاكم الشرعية فى هذا الزمان. بالاضافة إلى أن الرجل يتحمل خسارة كبيرة فى حال الطلاق على الفرض المذكور، وبالتالي فإن هذا الفرض يعتبر غير واقعى وهو أن الرجل يطلق زوجته بدون عذر وبلا مبرر احكام النساء، ص: ٢٠٤ معقول، فالطلاق إنما يقع من الرجل فى حال وجود عذر قطعاً. وطبعاً فما ذكرناه آنفاً يعدّ جواباً إجمالياً للمسألة. السؤال ٧٧٧: إذا طلقت إحدى البنات فى الأسرة، وفى نفس الوقت جاء من يخطب البنت الثانية، فهل يتمكن الوالدان من الاستفادة من مهر البنت الكبرى بتغطية نفقات البنت الثانية؟ الجواب: لا يجوز الاستفادة من مهر البنت الكبرى بدون كسب رضاها، فإذا تصرف الوالدان بهذا المهر يجب عليهما كسب رضا تلك البنت مهما أمكن. السؤال ٧٧٨: توفى زوج امرأة قبل ثلاث سنوات ونصف، ومنذ ذلك التاريخ وإلى الآن لا توجد إثباتات بالنسبة إلى دائمية الزواج فيما بينهما، بل القرائن والشواهد تحكى عن كون الزواج مؤقتاً، وأخيراً ادعت المرأة أن زوجها من ذلك المرحوم كان دائماً، ولكن الزوجة الاولى الدائمة أنكرت كون هذا الزواج الثانى دائماً، فلو كان المقرر لإثبات صحة أو سقم الموضوع التوسل بالقسم الشرعى فهل يجب على الزوجة الثانية التى تدعى دوام الزواج أن تحلف، أو يجب الحلف على الزوجة الدائمة التى

تنكر هذا الادعاء؟ الجواب: يجب على الزوجة التي تدعى دوام العقد إثباته من خلال البيّنة الشرعية ولا يكفي الحلف، ويجب على المنكر الحلف على أن الثانية زوجة غير دائمية. السؤال ٧٧٩: إن أم زوجتي تتدخل كثيراً في أمور حياتنا الزوجية ولا تلتفت إلى النصائح وأشكال النهي عن المنكر من قبلي أو من قبل الآخرين، وكذلك تأتي إلى منزلنا بدون رضاي وتستخدم الأدوات والوسائل المعيشية التي أمتلكها، فما هو حكم الشرع المقدس في هذا المورد؟ الجواب: بالطبع فإنها إذا جاءت إلى بيتك بدون اذنك فهي ضامنة، ولكن لا ينبغي أن تتشدد معها إلى هذه الدرجة، فالكثير من الأشخاص الذين يواجهون مثل هذه المشكلة تمكنوا من حلها من خلال الصبر وسعة الصدر.

أحكام الرضاع:

شرائط الرضاع المحرم:

المسألة ٧٨٠: إذا أرضعت امرأة طفلاً لا تحرم عليه إلبالشروط التسعة الآتية: ١- أن يكون اللبن من الولادة، ولهذا إذا حصل اللبن في ثدى المرأة من دون ولادة طفل ثم رضعه طفل لم يكن الرضاع محرماً. ٢- أن يرتضع الرضيع من المرضعة الحية، فإذا وضع ثدى المرأة الميتة في فم الطفل ورضع منها اللبن لم يكن الرضاع محرماً. ٣- أن لا يكون اللبن من حرام، فإذا رضع طفل من لبن امرأة مرتبط بولد ولده من زنا لم يوجب الحرمة. ٤- أن يمتص اللبن من الثدي، ولكن الأحوط وجوباً فيما لو صبّ اللبن في حلق الصبي أن لا يتزوج بتلك المرأة ومحارمها. ٥- أن لا يخلط مع اللبن شيء آخر. ٦- أن يكون اللبن من زوج واحد، وعلى هذا إذا طلق المرأة التي في ثديها لبن ثم تزوجها رجل آخر فحملت منه وبقي لبن الزوج الأول في ثديها إلى حين وضع حملها ورضعت طفلاً مثلاً ثمان رضعات من لبنها من الزوج الأول وسبع رضعات من لبنها من الزوج الثاني لم يصير ذلك الطفل محرماً مع أحد. وهكذا إذا أرضعت امرأة طفلاً من لبن الزوج الأول بصورة كاملة، ثم أرضعت طفلاً آخر من لبن الزوج الثاني لم يصير الطفل الأول محرماً مع الطفل الثاني. ٧- أن لا يبقى اللبن الذي شربه لمرض، ولكن الأحوط وجوباً أن يتجنب الذين صاروا محارم لذلك الطفل بسبب رضاعه من الزواج به، وأن لا ينظروا إليه نظر المحرم للمحرم أيضاً. ٨- أن يرتضع الطفل خمس عشرة رضعة، أو يرتضع يوماً وليلة كاملة أو يرتضع بمقدار يقال أنه اشتدّ عظمه، ونمى لحمه من ذلك اللبن، والأحوط استحباباً، أنه إذا احكام النساء، ص: ٢٠٦ رضع عشر رضعات، أن لا يتزوج الذين يصيرون محارم معه بسبب الرضاع، ولا ينظروا إليه نظر المحرم للمحرم أيضاً. ٩- أن يكون الطفل (الرضيع) في الحولين فإذا رضع طفلاً تجاوز الحولين من عمره لم يصير محرماً مع أحد، بل حتى إذا رضع أربع عشرة رضعة قبل انتهاء الحولين ورضعه بعد انتهاء الحولين لم يصير محرماً مع أحد، ولكن إذا كان قد مضى على ولادة المرأة لطفلها حولان، وبقي اللبن ثم رضع طفلاً، فالأحوط وجوباً أن لا يتزوج بالنساء اللاتي صرن محارم معه بسبب الرضاع ولا ينظر إليهنّ نظر المحرم للمحرم أيضاً. المسألة ٧٨١: تقدّم في المسألة السابقة أنّ الرضاع الباعث على الحرمة هو أن يرضع الطفل يوماً كاملاً مع ليلته من لبن المرضعة ولكن لا ينبغي أن يفصل في طيلة هذه المدّة لبن من امرأة أخرى إلّا أن يكون مقداراً قليلاً من اللبن أو الغذاء بحيث لا يعدّ عرفاً أنّ الطعام تخلّل بين الرضعات، وكذلك في الخمس عشرة رضعة يشترط أن لا يفصل بينها رضاعة امرأة أخرى، ويعتبر في كلّ رضعة أن تكون كاملة بحيث يشبع منها، والأحوط أن لا تحسب الدفعتان الناقصتان دفعة واحدة ولا دفعيتين. المسألة ٧٨٢: لو أرضعت امرأة بلبن فحل واحد عدّة أطفال انتشرت الحرمة بينهم وبين المرأة والفحل من جهة أخرى، وكذلك لو كانت لديه عدّة زوجات وأرضعت كلّ واحدة من هذه الزوجات طفلاً رضاعاً كاملاً انتشرت الحرمة بين الأطفال أنفسهم وبين الزوجات والفحل. المسألة ٧٨٣: لو أرضعت امرأة طفلاً وطفلةً بلبن فحل واحد رضاعاً كاملاً انتشرت الحرمة بينهما ولا تنتشر الحرمة بين اخت وأخ الطفل وبين أخ واخت الطفلة. المسألة ٧٨٤: إذا أرضعت المرأة طفلاً لا يكون أخوه عليها محرماً وإن كان الأحوط استحباباً عدم الزواج بينهما. المسألة ٧٨٥: لا يجوز

الجمع بين الاختين في النكاح ولو كانتا رضاعيتين، ولو تبين بعد العقد أنّهما اختان رضاعيتان صحّ العقد الأوّل وبطل الثاني، وإن كان العقد عليهما في وقت واحد، بطلا- احكام النساء، ص: ٢٠٧ المسألة ٧٨٦: لا- تحرم المرأة على زوجها لو أرضعت بلبنه الأشخاص المذكورين لاحقاً، وإن كان الأولى ترك ذلك: ١- أخوها واختها. ٢- عمّها وعمّتها وخالها وخالتها. ٣- أولاد العمّ وأولاد الخال. ٤- ابن أخيها. ٥- أخو زوجها واخت زوجها. ٦- ابن اختها وابن اخت زوجها. ٧- عمّ وعمّة وخال وخالة زوجها. ٨- حفيد امرأة زوجها.

آداب الرضاع:

المسألة ٧٨٧: الأفضل أن يكون رضاع الصبي بلبن امه والأفضل أيضاً أن لا تأخذ الأم أجراً من زوجها لإرضاع ولدها، ولكن لها الحق في طلب الاجرة، ولو طلبت الأم اجرة أكثر من المرضعة فلا لب أخذها منها وتسليمه للمرضعة. المسألة ٧٨٨: ورد في الروايات أنّه ينبغي أن يختار لرضاع الأطفال المرضعة العاقلة والمؤمنة والعفيفة والجميلة ويتجنّب اختيار المرأة السفية أو غير المؤمنة أو القبيحة والسيئة الخلق والمتولدة من الزنا، وكذلك يتجنّب انتخاب المرضعة التي لها ولد من الزنا ولبنها متكوّن من الزنا (١).

مسائل متفرقة في الرضاع:

المسألة ٧٨٩: الأفضل للنساء الإمتناع من إرضاع كلّ طفل أياً كان حذراً من النسيان وحصول الزواج المحرّم بلا التفات إلى العلاقة الرضاعية، وخاصة في هذه احكام النساء، ص: ٢٠٨ الأيام ومع إمكانية الإستفادة من الحليب المجفّف وأمثاله حيث تقلّ الضرورة لإرضاع الأطفال بواسطة المرضعات. المسألة ٧٩٠: يستحبّ على من بينهم قرابة بسبب الرضاع احترام بعضهم للبعض الآخر، وهذه القرابة لا توجب الحقوق المفروضة للأقرباء الآخرين ولا توجب التوارث بينهم. المسألة ٧٩١: يستحبّ إرضاع الطفل حولين كاملين مع الإمكان. المسألة ٧٩٢: يجوز للمرأة إرضاع الطفل بدون إجازة زوجها بشرط أن لا يؤدّي الإرضاع إلى تضييع حقّه ولا يجوز لها أن ترضع طفلاً يؤدّي هذا الإرضاع إلى حرمتها على زوجها. المسألة ٧٩٣: لو أراد شخص أن يجعل زوجته أخيه من محارمه فيمكنه أن يعقد على طفله مرضعة عقداً منقطعاً بإذن وليها ثمّ ترضع زوجته أخيه تلك الطفلة رضاعاً كاملاً فتصبح من محارمه، والأحوط وجوباً أن تكون مدّة العقد المؤقت بمقدار تكون الصغيرة قابلة للإستمتاع ويكون ذلك العقد في صالحها أيضاً. المسألة ٧٩٤: يثبت الرضاع الموجب للتحريم بأحد أمرين: الأوّل: إخبار جماعة يحصل اليقين بقولهم بذلك. الثاني: شهادة رجلين عدلين أو أربعة عدول من النساء، بل الأحوط وجوباً أن يكتفى برجل وامرأة واحدة، ولكن يجب على الشهود أن يذكروا شرائط وخصوصيات الرضاع، مثلاً أن يقولوا إنّنا رأينا لطفل الفلاني رضع خمسة عشرة مرّة من ثدي المرأة الفلانية رضاعاً كاملاً مع الشرائط المذكورة في المسألة ٢١١٦ ولكن إذا علمنا أنّ الشهود يعلمون بشرائط الرضاع ولا يختلفون فيها فلا يجب عليهم التفصيل. المسألة ٧٩٥: لو شكّ في حصول الرضاع الكامل الذي يؤدّي إلى الحرمة فلا تنتشر المحرمية إلّا بحصول اليقين. السّؤال ٧٩٦: إذا سافر الوالدان وتركوا ابنهما الرضيع لدى ام الزوجة، فأرضعته مدّة احكام النساء، ص: ٢٠٩ شهر كامل، فما أنّ نشر الحرمة حاصل في هذا المورد فطبقاً للفتاوى الموجودة فإنّ الزوج سيكون أجنبياً عن زوجته، ولا بدّ من وقوع الفصل بينهما، فالرجاء بيان ما يلي: ١- إذا كانت ام الزوجة جاهلة تماماً فما هو التكليف؟ ٢- على فرض إيجاد الحرمة بين الزوجين، فلو حصلت المقاربة بينهما وانعقدت النطفة، فما هو الحكم؟ الجواب: طبقاً لفتاوانا المتأخّرة لا تحرم على زوجها وإن كان الزوج هذا لا يخلو من كراهة. السّؤال ٧٩٧: إذا اتفق الزوج والزوجة على تبني طفل يبلغ من العمر أقل من سنتين، وقد استخدم الزوج والزوجة وسائل خاصة لطيفة لدرّ اللبن في ثدي الزوجة ورضع الطفل من ذلك اللبن بصورة مباشرة «من الثدي» وبمقدار النصاب المعين، «١٥ مرتبة كاملة، أو خلال دفعات في اليوم والليله بحيث كان غذاؤه منحصراً بهذا اللبن»، فالرجاء بيان الجواب عمّا يلي: ١- هل تتحقّق رابطة المحرمية والعلاقة الرضاعية بين هذا الطفل والزوجين المذكورين؟ ٢- إذا كان الجواب عن السّؤال الأول سلبياً، فهل تتحقّق الرابطة بشكل انحصاري بين الرضيع والمرضعة؟ الجواب: إنّ حكم الرضاع لا يجري

في هذا المورد، وهذه المسألة تعدّ من المسائل المشهورة بين الفقهاء، وهناك مدارك وأدلة معتبرة على أنّ اللبن بدون ولادة لا يؤثر في التحريم. السؤال ٧٩٨: إذا تغذى طفل من امرأة وفقاً للشرائط المذكورة للرضاع في كتب الفتوى والرسائل العملية وقد تزوجت هذه المرأة بعد وفاة زوجها برجل آخر وحصلت على أبناء من كلا الزوجين، فالرجاء بيان الجواب عن سؤالين: ١- هل يكون أبناء هذه المرأة من كلا الزوجين محارم لذلك الطفل؟ احكام النساء، ص: ٢١٠ الجواب: نعم، هم من المحارم. ٢- هل يتمكن الأبناء من الزوج الثاني الزواج بأبناء هذا الطفل الذي رضع من هذه المرأة؟ الجواب: لا يمكنهم الزواج. السؤال ٧٩٩: إذا رضعت طفلة من خالتها ولكن لم يكن بمقدار النصاب الباعث على الحرمة، فهل يتمكن ابن الخالة المذكورة من الزواج بهذه البنت؟ الجواب: إذا لم يرتفع بمقدار النصاب الباعث على الحرمة فلا مانع من الزواج بينهما. احكام النساء، ص: ٢١١

١٩ أحكام الطلاق

مقدمة:

الطلاق يعتبر آخر الطرق لحلّ المشكلات الزوجية بحيث لا طريق آخر هناك لادامة الحياة المشتركة، والإسلام لم يمنع الطلاق كما منعت منه بعض الأديان المحرفة، ولا سمح به بدون قيد أو شرط كما هو حال بعض المجتمعات الأخرى، بل اعتبره أبغض الحلال عند الله ولا يصحّ استخدامه إلّا في حالات الضرورة كما يجوز أكل لحم الميتة عند الضرورة وحيث تتوقف حياة الإنسان عليه، وعلى هذا الأساس لا ينبغي استخدام سلاح الطلاق بسهولة. ومع الالتفات إلى هذه المقدمة الموجزة نستعرض بعض أحكام الطلاق:

شروط الطلاق:

المسألة ٨٠٠: يشترط أن تكون المرأة حين طلاقها بريئة من الحيض والنفاس، ولم يقربها زوجها في ذلك الطهر، ولو كان قربها في حال الحيض أو النفاس التي سبقت هذا الطهر لم يكف الطلاق على الأحوط، بل يجب أن ينتظر حتى تحيض مرّة أخرى ثمّ تطهر. السؤال ٨٠١: هل يجب على المرأة فيما لو وقع الطلاق في طهر أن تكون مغتسلّة غُسل الحيض، أم يكفي أن تطهر من الحيض؟ الجواب: لا يلزم الغسل. احكام النساء، ص: ٢١٢ المسألة ٨٠٢: يصحّ طلاق الزوجة في حال الحيض أو النفاس في ثلاث صور: ١- إذا لم يقربها الزوج بعد الزواج مطلقاً. ٢- إذا كانت حاملاً. ٣- إذا كانت المرأة غائبة ولم يمكن للرجل أو يتعسّر عليه أن يعرف طهر زوجته. المسألة ٨٠٣: المرأة التي لا تحيض لمرض أو سبب آخر إذا أراد الرجل أن يطلقها يجب أن يمرّ على مقاربتة لها مدّة ثلاثة أشهر يجتنب مقاربتتها في هذه المدّة ثمّ يطلقها بعد ذلك إن شاء. المسألة ٨٠٤: ما ذكرناه من شرائط تخصّ الزواج الدائم، ولا طلاق للزواج المؤقت بل تخرج الزوجة المؤقتة من حبالته إذا انتهت المدّة المقررة أو وهب لها بقيّة المدّة ولا يشترط طهارتها من العادة الشهرية وكذا لا يحتاج إلى الإستشهاد بشهود.

الطلاق البائن والرجعي:

المسألة ٨٠٥: الطلاق على قسمين: «الطلاق البائن» و«الطلاق الرجعي». والطلاق البائن هو ما لا يكون للرجل فيه حقّ في الرجوع إلى زوجته (والمراد من الرجوع هو أن يعيد الرجل علاقته مع زوجته من دون عقد جديد، ويعيشا كما كانا زوجين). والطلاق البائن على خمسة أقسام: ١- طلاق المرأة التي لم تتمّ السنة التاسعة من عمرها. ٢- طلاق المرأة اليائسة التي تجاوزت خمسين سنة من عمرها. ٣- طلاق المرأة التي لم يدخل بها زوجها بعد العقد عليها. ٤- طلاق المرأة التي طلّقت ثلاثاً. ٥- طلاق الخلع والمباراة الذي سيأتي شرحه فيما بعد. وما عدا ذلك فهو طلاق رجعي أي أنّه يجوز للرجل أن يعود إلى زوجته في العدة من دون حاجة إلى عقد جديد. احكام

النساء، ص: ٢١٣ المسألة ٨٠٦: إذا طلق الرجل زوجته طلاقاً رجعياً لا يجوز له أن يخرجها من البيت التي كانت تسكنها عند الطلاق إلّا في بعض الموارد التي ذكرت في الكتب الفقهية المفصلة، وهكذا يحرم على المرأة نفسها أن تخرج من المنزل للقيام بالأعمال غير الضرورية. السؤال ٨٠٧: في الطلاق الخلعي قد تهب الزوجة صداقها للزوج ثم ترجع عن بذلها في أيام العدة بعد الطلاق. وفي هذه الحالة يحق للزوج الرجوع للزوجة، فإن لم يرجع، فهل يتعلق الصداق بالزوجة؟ وما حكم باقي أحكام الطلاق الرجعي مثل نفقة الزوجة والتوارث وغيرها؟ الجواب: برجع الزوجة عن بذلها في أيام العدة يكون الطلاق رجعياً، وله أحكامه ويجب دفع المهر. السؤال ٨٠٨: هل للزوجة في عدة الطلاق الرجعي جميع أحكام الزوجة ما عدا التمكين؟ أي حق النفقة، اللباس، المنزل، المهر وطاعة الزوج وحرمة الخروج من المنزل إلّا بإذنه. الجواب: نعم، تترتب عليها جميع أحكام الزوجية المذكورة أعلاه.

طلاق الخلع والمباراة:

المسألة ٨٠٩: المرأة التي لا ترغب في مواصلة العيش مع زوجها، ويخشى إذا استمرت زوجيتهما أن تقع في المعصية جاز لها أن تهب مهرها أو مبلغاً آخر له ليطلقها، ويسمى هذا «طلاق الخلع». السؤال ٨١٠: اتفقت مع زوجي على أن أدفع له مبلغاً من المال على هيئة أقساط فيطلقني طلاقاً خلعياً، ولما تم الطلاق أخذت ابنتي ذات العامين عن طريق المحكمة وأنا أدفع الأقساط، ولكن زوجي الذي تألم لأخذ البنت يقول: ما دمت لم تدفعي المبلغ بالكامل حتى الآن فلست مطلقة والطلاق ملغى فهل يصح هذا الكلام؟ احكام النساء، ص: ٢١٤ الجواب: الطلاق الخلعي واقع، ولا يجوز للرجل أن يرجع عنه إلّا إذا رجعت المرأة. السؤال ٨١١: حصلت على الطلاق الخلعي من زوجي ببذل مائة مسكوكة (بهار آزادي)، وفي أثناء العدة كتبت كتاباً إلى مدير التسجيل بالرجوع في البذل وانتبته الآن إلى أن مدير المكتب لم يثبت هذا الرجوع القانوني في السجلات. فما حكم الرجوع؟ وهل استحق الصداق؟ الجواب: إذا كنت رجعت إلى البذل في العدة وأخبرت زوجك بذلك فيحق لك استرداد مالك، فإذا لم تكوني أخبرتني وانقضت العدة، فلا يكفي. وإذا تكفل مدير المكتب بهذا الأمر وقصير فيه، فيكون ضامناً. السؤال ٨١٢: اتفق الزوجان على أن تدفع الزوجة إلى الزوج مبلغاً من المال بالإضافة إلى بذل المهر لطلاق الخلع، ولكن بعد إجراء طلاق الخلع امتنعت الزوجة أو وكيلها عن دفع المال المتفق عليه فأعلن الزوج فوراً عن رجوعه إلى زوجته وعياله، فهل يلغى الطلاق على هذا الفرض بعد الرجوع وإحرازه؟ الجواب: إذا كان عدم الدفع رجوعاً عن البذل يحق للزوج الرجوع، أمّا إذا كان مجرد ممانعة في الدفع فلا يحق له الرجوع، ويجوز للمرأة أن تتزوج بعد العدة، ويجوز للزوج المطالبة بحقه من الزوجة. السؤال ٨١٣: بذلت الزوجة كامل مهرها من أجل طلاق خلعي قبل الدخول، فهل يجوز للزوج المطالبة بنصف المهر بعد الطلاق؟ الجواب: لا يحق له ذلك. السؤال ٨١٤: وافقت امرأة مطلقة خلعياً على رجوع زوجها ومارسا الزوجية لمدة طويلة ولكن الزوج لم يرجع عن البذل: ١- هل عملهما هذا صحيح؟ الجواب: لا يجوز للزوج الرجوع قبل أن ترجع الزوجة عن بذلها ولكن يجوز العقد المجدد باتفاق الطرفين. احكام النساء، ص: ٢١٥-٢ هل ارتكبا الزنا، أم أنّ ذلك من وطئ الشبهة أم الرجوع القهري؟ الجواب: بما إنهما جاهلان بالمسألة، فهو وطئ شبهة وليس رجوعاً قهرياً ولا زناً، ولكن إذا تعاشرا بعد ذلك بدون عقد جديد تكون مضاجعتهم زناً. السؤال ٨١٥: هل يتم بذل المهر وما زاد عليه في إطار عقد الهبة ضمن طلاق الخلع؟ وتحت أي عنوان فقهي يندرج تمليك الزوجة للزوج في طلاق الخلع؟ الجواب: بذل الزوجة نوع من أنواع الهبة المعوضة ولكن له أحكاماً خاصة به. السؤال ٨١٦: ما نوع الطلاق بطلب من الزوجة وبدون موافقة الزوج؟ وهل يجوز لقاضي المحكمة أن يقبل البذل ويقضى بطلاق الخلع بدون موافقة الزوج؟ الجواب: يجوز للمحكمة إجراء طلاق الخلع وقبول البذل نيابة عن الزوج إذا كانت مخالفات الزوج تمنحها صلاحية التطبيق وكان الرجوع سبباً في تجدد المشاكل. المسألة ٨١٧: إذا كره الزوجان كلّ واحد منهما الآخر، وبذلت الزوجة مهرها أو مالاً آخر للرجل ليطلقها، سمى ذلك «طلاق المباراة». المسألة ٨١٨: يجوز للمرأة أن ترجع عن بذلها في أثناء عدة طلاق الخلع أو المباراة، وإذا عادت عن بذلها جاز للزوج الرجوع إليها واتخاذها زوجة له مرة أخرى من دون حاجة إلى عقد جديد. المسألة ٨١٩: المال الذي

يأخذه الزوج لطلاق المبرأة يجب أن لا يكون أكثر من المهر، بل الأحوط أن يكون أقل من ذلك، ولكن لا إشكال في طلاق الخلع أن يكون المبلغ ما كان.

عدة الطلاق:

المسألة ٨٢٠: يجب على المرأة المطلقة أن تعتدّ إلّا إذا لم يقربها زوجها أصلاً، أو طلقها قبل أن تبلغ تسعة أعوام، أو كانت يائسة (أى تجاوزت خمسين سنة) ففي هذه الصور الثلاث يجوز لها أن تتزوج بآخر بعد طلاقها مباشرة. احكام النساء، ص: ٢١٦ السؤال ٨٢١: إذا عقد على امرأة عقداً دائماً أو مؤقتاً ومارس معها كل الاستمتاع عدا الدخول ثم طلقها أو انتهت مدتها أو بذل المدة، فهل يجوز له الزواج باختها أو ابنتها بدون مراعاة عدتها؟ الجواب: لا عدة لمثل هذه المرأة ولا بأس في زواجه من اختها أو ابنتها. السؤال ٨٢٢: إذا كانت العادة الشهرية منقطعة بسبب الرضاعة. فما الحكم بخصوص الطلاق؟ الجواب: تنتظر ثلاثة أشهر بعد آخر مقاربه ثم تجرى صيغة الطلاق ثم تعتدّ لثلاثة أشهر. السؤال ٨٢٣: إذا لم يدخل الزوج بزوجه بعد العقد ولكنه أنزل عليها وانقعدت النطفة في رحم الزوجة، ثم وقع الطلاق، فهل يجب على الزوجة أن تعتد؟ نرجو بيان حكم المسألة في صورة الحمل وعدمه؟ الجواب: نعم، يجب على الزوجة أن تعتد. السؤال ٨٢٤: عقد رجل على امرأة غير يائسة عقداً مؤقتاً لمدة ستة أشهر، وقبل انقضاء المدة (بعد شهرين مثلاً) وهبها الباقي (أربعة أشهر) وعقد عليها عقداً دائماً، فهل: ١- تلزمها العدة؟ الجواب: لا تلزم العدة وإن حصل دخول. ٢- بالنظر إلى أن آثار العقود نافذة من لحظة الإنعقاد فإذا بذل لها المدة - على الفرض أعلاه - وعقد عليها بعقد دائمى ثم طلقها قبل الدخول، فهل تلزم العدة بعد الطلاق؟ وهل تستطيع المرأة أن تتزوج من رجل آخر دون رعاية العدة مباشرة؟ الجواب: إذا أرادت المرأة أن تتزوج بغيره فعليها أن تعتدّ. المسألة ٨٢٥: الأحوط في مدة العدة بالنسبة إلى المرأة التي تحيض أن تصبر بالمقدار الذي تحيض فيه مرتين وتطهر، ثم بعد أن حاضت مرة ثالثة انتهت عدتها. السؤال ٨٢٦: امرأة تعرضت للعادة الشهرية مرة أو مرتين بعد الطلاق، ثم أصبحت احكام النساء، ص: ٢١٧ يائسة، فهل يسقط عنها المتبقى من العدة؟ الجواب: إذا تعرضت للعادة مرة واحدة، فعليها عدة شهرين آخرين، وإذا تكررت العادة مرتين فعليها عدة شهر واحد. المسألة ٨٢٧: يجب على المرأة التي لا ترى العادة الشهرية إذا كانت في سن من تحيض عادة، إن طلقها زوجها بعد مقاربتها مع الشرائط السابقة، أن تعتدّ ثلاثة أشهر بعد الطلاق، والمقصود من ثلاثة أشهر هو أنها إذا طلقت في أول الشهر القمري أن تصبر ثلاثة أشهر هلالية كاملة من ذلك الوقت، وإذا طلقت في الخامس من الشهر الهلالي مثلاً أن تصبر إلى اليوم الخامس من الشهر الهلالي الرابع حيث تنتهي عدتها في هذا اليوم، فلو طلقها - مثلاً - في اليوم الخامس من شهر رجب، وجب أن تصبر إلى اليوم الخامس من شهر شوال، حيث تنتهي عدتها في هذا اليوم. السؤال ٨٢٨: كم هي عدة النساء الفاقديات للرحم (المستأصل رحمهن)؟ الجواب: النساء الفاقديات للأرحام اللاتي لا يحضن بالطبع ولم يصلن إلى سن اليأس عدتهن عدة الطلاق وهي ثلاثة أشهر. المسألة ٨٢٩: نهاية عدة المرأة المطلقة الحامل هو ولادة وليدها أو سقوطه، حتى لو ولد ساعة بعد الطلاق، فإن لها أن تتزوج بعد ذلك بلا تأخير. السؤال ٨٣٠: إذا حملت الزوجة والعياذ بالله من الزنا، ووقع الطلاق، فهل تنتهي عدتها بوضع الحمل أو تعتد عدة غير الحامل؟ وما هو حكم المسألة في صورة حمل بواسطة الوطاء الشبيهة؟ الجواب: إذا تيقنت أن هذا الحمل من الزنا ولا يوجد احتمال إلحاقه بزوجه الشرعي، فلا تعتد عدة الحامل بل تعتد عدة الطلاق، أما الوطاء الشبيهة فله عدة، وفيما لو حملت منه فعدتها إلى وضع الحمل. المسألة ٨٣١: تبدأ عدة الزواج المؤقت بعد تمام المدة المقررة إذا كانت ترى الحيض بمقدار حيضتين كاملتين، وإذا كانت لا ترى الحيض فخمسة وأربعون يوماً. السؤال ٨٣٢: إذا عقدت امرأة عقداً مؤقتاً وكانت متيقنة بأنها لم تحمّل من موقعة احكام النساء، ص: ٢١٨ الرجل (كأن يكون الرجل خصياً أو أن تكون هي قد استأصلت رحمها) فهل يجب عليها الاعتداد بعد انتهاء مدة العقد المؤقت؟ الجواب: إذا كان هناك دخول وجبت العدة. المسألة ٨٣٣: بداية شروع عدة الطلاق من اللحظة التي اجريت فيها صيغة الطلاق سواء علمت المرأة المطلقة بذلك أو لم تعلم، بل حتى إذا علمت بعد مدة العدة أنها قد طلقت من قبل، لم يجب عليها أن تعتدّ

ثانية. السؤال ٨٣٤: متى تكون بداية عدّة الوطء الشبهه؟ الجواب: إن بداية عدّة الوطء الشبهه هو زمن حصول العلم بوقوع الوطء شبهه. السؤال ٨٣٥: الرجاء الإجابة عن السؤالين التاليين حول العدّة: ١- إذا كانت معتدة عدّة الطلاق أو الوفاة وفي ذلك الوقت حدث الوطء شبهه معها، فهل عليها أن تعتد عدّتين، أو يكفي تكميل العدّة الاولى فإن كان يلزمها عدّتان، فمن أي زمان تبدأ العدّة الثانية «عدّة الوطء الشبهه»؟ الجواب: الاحوط وجوباً أن تعتد عدّتين، وتبدأ العدّة الثانية بعد انقضاء العدّة الاولى. ٢- في الفرض المذكور أعلاه، إذا حملت من الزوج الأول أو من الواطء الوطء الشبهه، فهل تقدم عدّة الحمل على العدّة الاخرى؟ الجواب: تقدم عدّة الحمل، ثم تبدأ العدّة الثانية. السؤال ٨٣٦: إذا كان الإلتفات إلى خطأ الوطء الشبهه بعد مدّة من الوطء، فهل تلزم العدّة؟ الجواب: الأحوط الإعتداد. السؤال ٨٣٧: إذا تمتعت المرأة المطلقة بعد انقضاء عدّتها، وبعد مدّة وسعى من الأقرباء والمعارف تقرر زواجها من الزوج الأول، فذكرت ذلك لزوجها الثاني فوهبها المدّة المتبقية من عقدها المؤقت، ثم عقد عليها الثاني عقداً دائماً وطلقها قبل الدخول، فتصورت المرأة أن مثل هذا الطلاق لا يحتاج إلى عدّة لأنه وقع قبل احكام النساء، ص: ٢١٩ الدخول، فتزوجت من الأول مباشرة، فهل هذا العمل صحيح؟ الجواب: إن عدّة العقد السابق لا تنقضى بمثل هذه الامور، وما لم تنته العدّة لا يصحّ زواجها الثاني ولا يمكنها أن تتزوج بدون انقضاء العدّة. السؤال ٨٣٨: عقد شاب على فتاة عقداً دائماً دائماً، ولكي لا يكون هناك إشكال بينهما من حيث الاتصال والتزاور فقد قرئت صيغته العقد بينهما، فأخذتا يتواقعان في خلواتهما من دبر، ولكن الأمر تحول بعد مدّة إلى خلاف وخصومه وانفصال، ولما كانت البنت جاهلة بالمسائل الشرعية فقد ظنت أن مثل هذا الجماع ليس له عدّة فتزوجت وهي في العدّة زواجاً دائماً من شخص آخر، ولم تعلم بالمسألة إلا بعد مضي سنوات من الزواج والانجاب. فما الحكم الشرعي؟ الجواب: الاحتياط الواجب، على فرض المسألة، قراءة صيغته العقد مرة ثانية بعد العدّة، وليس الأمر حراماً أبدياً. السؤال ٨٣٩: لقد دخلت في الإسلام منذ سنتين، وانفصلت عن زوجي المجوسى منذ ستة أشهر، فكيف تكون عدّتي؟ الجواب: إذا كنت قد اعتنقت الإسلام منذ سنتين، فقد بدأت عدّتك منذ اعتناقك الإسلام، وإذا كان زوجك قد علم بالأمر ولم يدخل في الإسلام أثناء عدّتك، فقد انتهت عدّتك وانفصلت عن زوجك بلا حاجة إلى الطلاق. السؤال ٨٤٠: هل تحتاج الحبلى بالزنا إلى عدّة إذا أرادت الزواج بالزاني أو غيره؟ وإذا طلقها زوجها بعد الزواج فهل عليها عدّة؟ وإذا كان كذلك فهل هي عدّة أبعد الأجلين أم عدّة الاقراء؟ الجواب: لا عدّة للحبلى بالزنا ويجوز لها أن تتزوج الزاني أو غيره، فإذا طلقها فعدتها الاقراء أو ثلاثة أشهر وليس وضع الحمل معياراً. وأما بخصوص طهر غير المواقعة فلما كان هذا الشرط ساقطاً عن الحامل، فيجوز له أن يطلقها. لذا فإذا لم تر العادة الشهرية فعليها أن تنتظر ثلاثة أشهر ثم تتزوج. السؤال ٨٤١: ما هي الحكمه في عدّة الطلاق؟ وهل يستثنى منها العاقرات أو احكام النساء، ص: ٢٢٠ اللواتى استأصلن أرحامهن؟ الجواب: لعدّة النساء حكم عديده. وليست مقصورة بانعقاد الطفل، لذا فالشرع يلزم المرأة بالعدّة حتى إذا كانت عاقراً وقد استأصلت رحمها، أو كانت منفصلة عن زوجها بضع سنوات. السؤال ٨٤٢: هل يجوز للمرأة أن تتزوج قبل انقضاء أيام العادة إذا كانت متيقّنه من عدم انعقاد النطفة؟ الجواب: العدّة هي حرمة الزوجية ولا تقتصر الحكمه منها بانعقاد النطفة، لذا فلو أن الزوج عاش منفصلاً عن زوجته لسنوات أو كان مسافراً، فبعد الطلاق تجب العدّة على المرأة المدخول بها غير اليائسة. السؤال ٨٤٣: بمقدور الأجهزة الطبيه كالأشعة التلفزيونية في الوقت الحاضر أن تحقّق اليقين بأقصر مدّة حول ما إذا كانت المرأة حاملاً من المقاربة أم لا. على هذا الفرض، فهل تبقى عدّة الطلاق كما جاءت في الأحكام سابقاً، أم أنّها قابلة للتغيير؟ الجواب: العدّة- كما ذكرنا سابقاً- لا تتوقّف على مسألة الحمل فقط، بل هي حرمة للزوجية، لذا فلو طلقها زوجها بعد انفصال سنوات وجبت عليها العدّة. السؤال ٨٤٤: من الممكن في الوقت الحاضر منع الحمل باستعمال العقاقير (بالتناول أو بالزرق) أو باستعمال موانع طبيه اخرى، فهل يبقى حكم العدّة سارياً حتى على النساء المتبّعات لهذه الطرق؟ الجواب: تبين من الجواب أعلاه.

عدّة المرأة المتوفى عنها زوجها:

المسألة ٨٤٥: يجب على المرأة التي توفى عنها زوجها أن تعتد أربعة أشهر وعشرة أيام، سواء كان زوجها دائماً أو مؤقتاً، دخل بها زوجها أم لم يدخل بها، بل حتى اليائسة يجب عليها أن تعتد عدّة الوفاة. وإذا كانت حاملاً يجب أن تنتظر حتى تضع حملها، وإذا وضعت قبل انقضاء احكام النساء، ص: ٢٢١ أربعة أشهر وعشرة أيام وجب أن تعتد بقيّة المدّة إلى تمام أربعة أشهر وعشرة أيام.

المسألة ٨٤٦: إذا تيقت المرأة بوفاء زوجها فتزوجت بعد إتمام عدّة الوفاة ثم تبين بعد ذلك أنّ زوجها قد مات بعد ذلك الوقت وأنّ عقد نكاحها صادف في العدّة وجب عليها مفارقتها زوجها، والأحوط وجوباً أنّها لو كانت حاملاً كانت عدتها بمقدار عدّة الطلاق المذكورة فتعتد للزوج الثاني عدّة الطلاق، ثم بعد ذلك تعتد للزوج الأول أربعة أشهر وعشرة أيام عدّة الوفاة، وإذا لم تكن حاملاً اعتدت عدّة الوفاة للزوج الميت ثم تعتد عدّة الطلاق للزوج الثاني. المسألة ٨٤٧: مبدأ عدّة الوفاة إذا كان الزوج غائباً ومات في السفر، من الوقت الذي وصل خبر الوفاة إلى زوجته. المسألة ٨٤٨: إذا قالت المرأة: «إنتهت عدتي» قبل منها بشرط أن لا تكون موضع اتهام، بل الأحوال وجوباً أن تكون موضع ثقة. السّؤال ٨٤٩: إذا تطلّقت من زوجها بطلاق الخلع ثم توفى زوجها قبل انقضاء عدّة الطلاق، فهل يجب عليها عدّة الوفاة؟ الجواب: الطلاق في مثل هذه الحالات طلاق بائن ولا عدّة وفاة فيه، وإن كان الإحتياط أفضل. السّؤال ٨٥٠: إذا عقد على امرأة وهي في عدّة الوفاة، ثم تزوجا بعد ذلك بخمسة عشر يوماً، أي بعد انتهاء العدّة أي كان العقد في العدّة، والدخول خارجها، وكان الزوجان جاهلين بحرمة الزواج في العدّة: ١- فهل تكون بينهما حرمة أبدية؟ أم يبطل العقد فقط؟ ٢- هل يجب عليها إكمال عدّة الوفاة لزوجها الأول، أم لا؟ ٣- على فرض بطلان العقد، فهل يجب عليها أن تعقد للزوج الثاني إن أراد أن يجددا العقد؟ الجواب: عقد الزواج باطل ولا حرمة أبدية بينهما، ويجب إتمام عدّة الوطء بالشبهة للزوج الثاني، ثم يجوز لها الزواج من شخص آخر. أمّا الزواج بالزوج احكام النساء، ص: ٢٢٢ الثاني فلا يحتاج إلى عدّة الوطء بالشبهة. السّؤال ٨٥١: إذا طلق الرجل زوجته ولكنه مات قبل تمام العدّة، فهل يجب على الزوجة عدّة الوفاة أو تكتفى بعدّة الطلاق؟ وهل يختلف الحال في هذه المسألة بين الطلاق الرجعي والبائن أو طلاق الحامل وغير الحامل؟ الجواب: إذا كانت عدتها رجعية وجب عليها أن تعتد عدّة الوفاة، ولكن في عدّة البائن يكفي تكميل العدّة ذاتها. السّؤال ٨٥٢: طلقني زوجي الأول قبل ١٥ سنة وبعد انقضاء سنة واحدة تقريباً تزوجت مرة ثانية برجل آخر، وبعد ٥ أشهر من الزواج الثاني مات زوجي الأول، وأخيراً انتهت بعد مضي ١٤ سنة أنّ طلاق الأول باطل، ولهذا السبب اجتنبت زوجي الثاني، فهل يجب عليّ وقد بلغت سن اليأس الآن أن ألتزم عدّة الوفاة لزوجي الأول بعد مضي ١٤ سنة من وفاته؟ الجواب: يجب التزام عدّة الوفاة في الوقت الذي علمت بوفاء زوجك، ولكن إذا كنت قد علمت سابقاً بوفاته ومضى على ذلك ٤ أشهر وعشرة أيام فقد انقضت العدّة.

ترك الزينة في أيام عدّة الوفاة:

المسألة ٨٥٣: يجب على المرأة في عدّة الوفاة أن تتجنّب ارتداء ثياب الزينة والتكحل وكلّ ما يعدّ زينة. السّؤال ٨٥٤: امرأة شابة (في الثلاثين مثلاً) توفى زوجها فتركت الزينة بأكثر من المتعارف عليه، بحيث لم تراع النظافة بالمقدار المطلوب، وتركت الزواج، وكلما تقدم لخطبتها أحد، أجابت: لقد عاهدت زوجي أن لا أتزوج بعده، وقد اشترطنا على بعضنا بأنه إذا مات أحدنا فلا يتزوج الآخر. فهل يصحّ هذا؟ وهل هذا الشرط لازم؟ الجواب: الحداد هو ترك الزينة في أيام عدّة الوفاة، وليس ترك النظافة. وهذا احكام النساء، ص: ٢٢٣ الشرط لا اعتبار له وحرى بهذه المرأة أن تتزوج بعد العدّة. السّؤال ٨٥٥: في هذه الأيام تعتبر بعض امور الزينة متداولة ومتعارفة جداً بين الناس، فهل اتخاذ مثل هذه الزينة في عدّة الوفاة فيه إشكال؟ الجواب: نعم، لا يجوز التزين في هذه المدّة بأي شكل من أشكال الزينة.

مسائل متفرقة عن الطلاق:

السؤال ٨٥٦: إذا اشترطت المرأة أنه إذا تزوج زوجها امرأة أخرى فإن لها وكالة الطلاق، فاتخذ الرجل زوجة أخرى بسبب عدم انسجامه مع زوجته. فهل يبقى للزوجة الأولى وكالة للطلاق؟ الجواب: الظاهر أن هذا الشرط منصرف عن هذه الحالة، لأن الهدف منه هو جعل الرجل يقنع بالزوجة الأولى أما وقد جعلته زوجته في حيرة من أمره بضربها بالالتزامات الزوجية عرض الحائط، فلا يبقى مجال للتقيد بهذا الشرط، أي إن المرأة لا يكون لها وكالة في الطلاق. السؤال ٨٥٧: هل صحيح ما يقال إن المرأة يجب أن تدخل بيت زوجها باللباس الأبيض ولا- تخرج إلا باللباس الأبيض أي (الكفن)؟ وهل أن المرأة لا يحق لها الطلاق بأي نحو من الأنحاء؟ الجواب: المراد هو أن المرأة وكذلك الرجل لا ينبغي لهما استخدام سلاح الطلاق مع الامكان، إلا في حالات خاصة تكون فيها ادامة الحياة الزوجية عسيرة ومشكلة واقعا. السؤال ٨٥٨: ما تكليف الفاقدة لزوجها ومن أين تجرى نفقتها خلال المدة؟ الجواب: امرأة المفقود على أقسام: ١- أن تصبر حتى تصل أخباره، ولا بأس في ذلك. ويجب اعطاؤها النفقة من أموال زوجها. ٢- إذا كان هناك منفق كالولي أو غيره، فيجب أن تصبر إلا أن يصيبها عسر أو احكام النساء، ص: ٢٢٤ حرج شديد أو ضرر هام، فيطلقها الحاكم الشرعي. ٣- فيما عدا هاتين الحالتين، ترفع أمرها إلى الحاكم الشرعي، فيقوم بالبحث لمدة أربع سنوات في أطراف المكان الذي فقد فيه، فإذا لم يحصل على خبر، طلقها هو، ثم تعتد عدة الوفاة (بالرغم من أن كفاية عدة الطلاق الرجعي قوية أيضاً، ولكن الاحتياط مهما أمكن في عدم الترك) ثم تتزوج. فإذا رجح الزوج الأول وهي في العدة فهو أولى أما إذا عاد بعد العدة- حتى قبل الزواج الثاني- فالطلاق نافذ ولا يمكن لهما أن يتراجعا إلا بالتراضي وجراء عقد جديد بينهما. السؤال ٨٥٩: متى يمكن للقاضي تطليق المرأة إذا كان الزوج يضيق عليها، ولا- يقبل بتطليقها في الوقت نفسه؟ الجواب: يجوز التطليق للقاضي إذا كان عدم التفاهم من الشدة بحيث يؤدي إلى العسر الشديد والهرج الأكيد ولم يكن الزوج مستعداً شخصياً للطلاق، ويكون الطلاق الذي حكم به القاضي طلاقاً رجعياً، ولكن إذا تراجعا واستمرت حالة عدم الانسجام، فيطلقهما مرة أخرى وهكذا حتى يكون طلاقاً بائناً في المرة الثالثة. السؤال ٨٦٠: تزوجت امرأة قبل إحدى وعشرين سنة برجل، بشكل لفظي وغير معلوم من حيث كونه دائماً أو مؤقتاً. وبعد العيش أربع سنوات وولادة أول طفل لهما ترك الرجل المرأة والطفل وفقد أثره ولم تنفع محاولات العثور عليه، فهل تستطيع هذه المرأة الزواج، أم لا؟ الجواب: يجب عليها أن تراجع الحاكم الشرعي، فإذا يئس من العثور عليه أو الحصول على أخبار عنه فله أن يطلقها، ويجوز لها أن تتزوج بعد أربعة أشهر وعشرة أيام، ويهب لها الحاكم الشرعي المدة المتبقية (على فرض كون الزواج مؤقتاً) احتياطاً، وإذا كان هناك احتمال للعثور عليه، فيعين الحاكم الشرعي أربع سنوات للبحث عنه، فإن لم يعثر عليه طلقها منه. السؤال ٨٦١: هل يجوز طلاق الزوجة إذا امتنع الزوج عن إعطاء النفقة بلا عذر شرعي؟ احكام النساء، ص: ٢٢٥ الجواب: يجب على الحاكم الشرعي أن يعطى النفقة من أموال الزوج، وان لم يستطع، فيلزمه بالطلاق، فإن لم يفعل، طلقها هو. السؤال ٨٦٢: إذا تزوجت امرأة من رجل بعد طلاقها من زوجها الأول، ولسبب ما بطل الزواج الثاني، فهل تستطيع البقاء مع زوجها الثاني، لأنه إذا طلقها وانفصلا ففي ذلك فضيحة للرجل أو المرأة. الجواب: يجوز لها أن تبقى ولكنها أجنبية. ويجب أن لا- يكون بينهما علاقات زوجية. السؤال ٨٦٣: كيف يكون طلاق المرأة من زوجها المدمن على الترياق، وهو مفقود الأثر منذ مدة، ومحكوم عليه بالاعدام؟ الجواب: إذا كان هارباً ولا- أمل في عودته، والمرأة في عسر وحرج شديدين ولا- تقدر على العيش مع مثل هذا الرجل، فللحاكم الشرعي أن يطلقها. أما إذا كان بمقدورها أن تتذرع بالصبر وكانت تحتل عودته وإمكانية العيش معه فحكمها عدم الطلاق. السؤال ٨٦٤: طلبت الزوجة الطلاق من المحكمة لأن زوجها يرغمها على عدم التزام الحجاب الإسلامي، والحضور سافرة أمام الضيوف الأجانب أو التزيّن عند الخروج، مع عدم مراعاة كامل الحجاب الإسلامي. فهل العسر والهرج مقبول من الزوجة في هذه الحالة؟ الجواب: إذا تكرّر هذا الأمر من الزوج على نطاق واسع بحيث جعل الزوجة في مأزق نفسي وروحي، فالعسر والهرج محققان وللحاكم الشرعي أن يطلقها. السؤال ٨٦٥: يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية حول اجرة المثل للأعمال المنزلية للمرأة في بيت الزوجية: ١- إذا كان الطلاق بطلب من الزوجة فهل تستحق اجرة عن الأعمال التي لا تدخل ضمن مسؤوليتها الشرعية ولم تكن قاصدة للتبرّع بها؟ الجواب: لا يحق للزوجة المطالبة باجرة الأعمال إلا: احكام النساء، ص:

٢٢٦-١- أن تقول إنها لا تقصد التبرع. ٢- أن يطلب الزوج منها أن تؤديها. ٢- إذا لم يكن الطلاق بطلب من الزوجة، فهل تستحق الاجرة عن الأعمال التي لا تدخل ضمن مسؤوليتها الشرعية ولا تقصد التبرع بها؟ الجواب: الطلاق لا علاقة له بهذه القضية سواء كان من جانب الزوج أو من جانب الزوجة، بل يجوز لها المطالبة بالاجرة حتى بدون طلاق، على الفرض المذكور أعلاه. السؤال ٨٦٦: من الشروط المدرجة في وثيقة عقد الزواج بعد مصادقة مجلس القضاء الأعلى أن يكون الزوج شريكاً للزوجة في جميع أمواله بعد العقد، فإذا وافق الزوج يكون من حق الزوجة أن تستلم نصف أموال الزوج عند الطلاق. فإذا أخذت الزوجة نصف أموال الزوج فهل يبقى لها حق المطالبة باجرة الأعمال التي تؤديها في بيت الزوجية وهي ليست من مسؤوليتها الشرعية؟ الجواب: الظاهر من هذا الشرط هو تعويض خدمات فترة الزوجية، ولكنه يكتنفه الغموض الكثير، لذا ففيه إشكال. المسألة ٨٦٧: إذا اشترطت المرأة حين العقد أن يكون بيدها اختيار الطلاق لو سافر الزوج أو صار مدمناً للمخدرات، أو امتنع عن الإنفاق عليها، بطل هذا الشرط، ولكن إذا اشترطت أن تكون وكيله من قبل زوجها أن تطلق نفسها عند هذه الحالات، صححت هذه الوكالة، وكان لها حق تطبيق نفسها في هذه الصورة.

٢٠ أحكام إرث المرأة

مقدمة:

نظراً لأن قانون الارث يمتد إلى جذور الفطرة، فهو موجود بأشكال مختلفة في الأقوام السالفة مما لا يمكننا تفصيل الكلام فيه في هذا المختصر، ولكن ما يجدر ذكره هو أن الإسلام قام بتطهير قانون الإرث الفطري والطبيعي من الخرافات العالقة به ومن أشكال التمييز الظالم بين الرجل والمرأة من جهة، وبين الكبار والصغار من جهة أخرى «١». هنا نستعرض بعض أحكام إرث النساء. المسألة ٨٦٨: إذا مات الزوج ولم يكن له ولد فلزوجته الدائمة الربع والبقية للورثة الآخرين، فإذا كان لديه أولاد من هذه الزوجة أو من زوجة أخرى كان لها الثمن والبقية للورثة الآخرين. السؤال ٨٦٩: يرجى بيان كيفية توارث الزوجين إذا لم يكن هناك وارث آخر. الجواب: إذا توفي أحدهما ولم يكن له وارث آخر، فإذا توفيت الزوجة فإن جميع مالها يؤول إلى زوجها، وإذا توفي الزوج فإن ربع ماله يؤول إلى الزوجة، أمّا الباقي فيتعلق بالإمام عليه السلام، ويجب في عصرنا الحاضر إيصاله إلى الحاكم الشرعي، احكام النساء، ص: ٢٢٨ وإذا كانت المرأة محتاجة حقيقة فلحاكم الشرعي أن يعيد كلاً أو قسماً منه إليها. السؤال ٨٧٠: توفيت زوجة زيد الأولى أثناء الولادة، ثم توفي طفلها بعدها بقليل. وبعد سنة تزوج إحدى قريباته وعاش معها عشرين سنة ولم يرزق منها بولد، وقد توفي الآن، فكيف يكون إرث المرأة؟ الجواب: إذا لم يكن له أي ولد عند وفاته، فإن لزوجته الربع مما ترك (غير الأرض)، أما الباقي فللورثة الباقين. المسألة ٨٧١: تراث الزوجة من جميع الأموال المنقولة لزوجها ولكن لا تراث من الأراضي لا عيناً ولا قيمة، سواء كانت الأرض بيتاً أو بستاناً أو أرضاً زراعية وأمثال ذلك، وكذلك لا تراث عين البناء والأشجار، ولكن يجب تقييم البناء والشجر وتعطى من القيمة بمقدار سهمها. السؤال ٨٧٢: هل أن (سرقلية) الأرض والمحلّ قابله للبيع؟ وهل تراثها الزوجة؟ الجواب: ليس (سرقلية) الأرض والمحلّ حكم الأرض، وللزوجة أن تراثها، وهي قابله للبيع بموافقة المالك أو متولّي الوقف. السؤال ٨٧٣: هل تراث المرأة ماء القناة أو البئر؟ الجواب: إنها تراث ذلك المقدار من الماء الذي كان موجوداً عند وفاة زوجها. السؤال ٨٧٤: هل للزوجة حق في دية دم زوجها؟ وما مقداره؟ الجواب: نعم، إن لها فيه نصيباً كباقي الميراث. السؤال ٨٧٥: امرأة لم تطالب بمهرها في حياة زوجها، فهل يجوز لها المطالبة به بعد وفاته؟ وإذا كان يجب دفعه فهل يكون بمثابة الدين؟ وإذا كان كذلك فهل يكون مقدماً على باقي الديون؟ الجواب: المهر كباقي الديون ومساوٍ لها في المرتبة، ويجب دفعه من أصل التركة. المسألة ٨٧٦: إذا أرادت الزوجة التصرف فيما لا- تراثه من زوجها (كالأرض والدار) وجب عليها الاستئذان من بقیة الورثة، وكذلك لا يجوز للورثة التصرف في الميراث احكام النساء، ص: ٢٢٩ الذي للزوجة نصيب منه «مثل بناء الدار» إلا بعد أداء سهم الزوجة لها أو مع استئذنها، فلو قاموا ببيعها توقّف العقد على إجازتها، وإلّا بطل

العقد بنسبة سهم الزوجة. المسألة ٨٧٧: إذا تعددت الزوجات فلهنّ الربع مع عدم الولد، والثلث مع وجوده، يقسم بينهن بالسوية، سواء كان الزوج قد دخل بهنّ جميعاً أم لا، ولكن لو عقد المريض على امرأة في مرضه الذي توفي فيه ولم يدخل بها، لم ترثه. المسألة ٨٧٨: لو طلق زوجته طلاقاً رجعيّاً بالشكل المذكور في أحكام الطلاق وماتت الزوجة قبل انقضاء عدتها، ورثها الزوج، وكذلك لو مات الزوج في أثناء العدة، ورثته الزوجة، ولكن إذا كان الطلاق بائناً ومات أحدهما لم يرثه الآخر. المسألة ٨٧٩: لو طلق زوجته في حال المرض ومات الزوج قبل انقضاء سنة قمرية كاملة، ترثه الزوجة بشروط ثلاثة: الأول: أن يكون موت الزوج في المرض الذي طلقها فيه لا- مرض آخر. الثاني: أن لا- تتزوج هذه المرأة بعد طلاقها وانقضاء عدتها. الثالث: أن لا- يكون الطلاق بطلب منها ولا برضاها، فلو كان الطلاق برضى الزوجة، ففي أخذها للارث إشكال. المسألة ٨٨٠: الثياب وأدوات الزينة وأمثالها التي يشتريها الزوج عادةً لزوجته، تحسب من أموال الزوجة إلا أن يثبت أنّ الزوج لم يكن قد قصد تملكها بل كان يقصد إعارتها. السؤال ٨٨١: هل أن الملابس والحلى والزينة التي يشتريها الزوج في حياته لزوجته تتعلق بالزوجة، أم بالزوج وتوزع بين الورثة؟ الجواب: إذا كان العرف السائد في المنطقة كونها موهوبة للمرأة فهي لها، وإذا كان العرف السائد في المنطقة أنها مودعة لديها كأمانة تتصرف بها في حياة زوجها، فتقسم بين الورثة، ولكن العادة أن المرأة تملكها. السؤال ٨٨٢: يرجى إيضاح سبب الاختلاف في حصّة الرجل والمرأة من الإرث احكام النساء، ص: ٢٣٠ في الشرع الإسلامي ولماذا جعل الإسلام نصيب الرجل ضعف نصيب المرأة؟ الجواب: السبب واضح، فالمرأة عندما تتزوج لا- تنفق على المعيشة شيئاً، ويلقى الإسلام النفقة كاملة على عاتق الرجل، بعبارة أخرى: يجب على الرجل أن يتحمل نفقة نفسه ونفقة زوجته وعياله، فمن الطبيعي إذن أن يكون نصيبه ضعف نصيب المرأة. قد يقال: إن بعض النساء لا يتزوجن وبعض الرجال لا يتزوجون فكيف يكون الأمر؟ والجواب يتضح بملاحظة نقطة واحدة وهي أنّ القوانين الإلهية (بل عموم القوانين) تنسجم مع نوع أفراد المجتمع، والأفراد الاستثنائيون لا- يكونون معياراً للقوانين «١». السؤال ٨٨٣: قام والدي المرحوم وبسبب عدم اطلاعه على المسائل الشرعية بحرمان بناته من الارث، فما حكم هذه المسألة؟ الجواب: إن الأب لا يجوز له حرمان أى واحد من أبنائه ويجب تقسيم الأموال وفق القانون الإلهي بين البنات والأبناء، ويجوز له فقط أن يوصى بمقدار الثلث من أمواله أو أقل إلى أى شخص يريد. احكام النساء، ص: ٢٣١

٢١ أحكام الطبابة

مقدمة:

إن إحدى بركات الثورة الإسلامية في إيران التي تعتبر ثمرة لدماء آلاف الشهداء المظلومين، هو توجه الناس بعامّة إلى تعلم الأحكام الدينية والمعارف الإسلامية، وشريحة الأطباء لا- تستثنى من هذه الحالة حيث نرى إقبال الأطباء بصورة واسعة لتطبيق نشاطاتهم وأعمالهم على أحكام الشرع المقدس حيث طرخوا في هذا المجال أسئلة كثيرة، وهنا نستعرض بعض هذه الأسئلة المتعلقة بالنساء خاصة:

الفحوص الطبية:

المسألة ٨٨٤: إذا اضطرّ الممرض أو الطبيب إلى أن يمسّ بدن المريضة أو اضطرت الممرضة والطبيبة إلى أن تمسّ جسد المريض، وجب عليهم أن يلبسوا القفازات (الكفوف) وما شابهها، لكن لا- إشكال في حال الإضطرار. السؤال ٨٨٥: ما حكم ملامسة الطالب الجامعي ليد المرأة عند فحص النبض والكشف أثناء الدراسة، وهي أمور إلزامية من قبل الاستاذ، في حالتها الضرورة وغيرها؟ الجواب: تجوز عند الضرورة فقط، وإذا كان بالمقدور، اللمس من وراء الثوب فهو المقدم. احكام النساء، ص: ٢٣٢ السؤال ٨٨٦: هل

تجوز معاينة ولمس الأشخاص غير المرضى من قبل الدارسين وذلك للتأكد من سلامتهم لغرض التعيين والخدمة العسكرية وما شابهها، إذا كانوا من الجنس الآخر؟ الجواب: يجوز ذلك إذا كان ضرورياً للمجتمع. السؤال ٨٨٧: ما حكم زرق الابرة للمرأة من قبل الأجنبي؟ الجواب: لا يجوز في غير الضرورة. السؤال ٨٨٨: ما حكم رجوع المرأة المريضة إلى رجل طيب في حالة عدم وجود طبيبة حاذقة، أو مع وجودها، ولكن الوصول إلى الطبيب الحاذق أسهل من الوصول إليها؟ وبشكل عام متى يمكن للمرأة مراجعة الطبيب الرجل مع الالتفات إلى أن الغالب تحقق اللمس بينهما؟ الجواب: لا يجوز ذلك إلا في موارد الضرورة، يعني عدم التوصل إلى طبيبة. السؤال ٨٨٩: إذا راجعت العروس طبيبة أو طبيباً، في حالة عدم وجود الطبيبة، لفحص البكارة من باب الاحتياط، فهل يجوز ذلك مع ضرورة اللمس؟ الجواب: يجوز ذلك إذا كان في تركه ظنٌ لوقوع المفساد والخلافات الخطيرة. وفي هذه الحالة يجب الاستعانة بطبيبة قدر الامكان. من غير طريق الرؤية، كاللمس غير المباشر عبر القفازات وأمثالها إذا أمكن ذلك. السؤال ٨٩٠: إلى أي مدى من العمر يجوز اللمس والنظر للمرضى المغايرين بالجنس؟ الجواب: يجوز اللمس والنظر ما دام المريض غير مميز، فإذا وصل حدّ التمييز، فلا بأس في النظر قبل البلوغ ما لم يؤدّ إلى مفسدة خاصية. السؤال ٨٩١: هل يجوز مراجعة المرأة للطبيب الذكر، مع إمكان تحصيل طبيبة (علماً بأن الأطباء الذكور يتمتعون في الغالب بمهارة أكبر من الاناث لخبرتهم الأطول منهن وأحذق من الطبيبات وأنجح)؟ على فرض القيام بالفحص الجسدي. الجواب: لا يجوز إلا في حالة كون الاختلاف في المهارة بين الطبيب والطبيبة احكام النساء، ص: ٢٣٣ في حدّ الخشية من فشل الطبيبة في العلاج بحيث يستمر المرض أو يشتدّ أو يتأخر العلاج. السؤال ٨٩٢: الطالبات الجامعيات (في الطب والامومة) يتلقين التدريب الكافي في أعمال التوليد، فهل هناك ضرورة لتواجد الرجال في أجنحة التوليد، الأمر الذي يوجب النظر أو ملامسة النساء؟ الجواب: لا- يجوز حضور الرجال في هذه الأقسام إذا توفرت النساء الكفوءات. السؤال ٨٩٣: ما حكم تشريح أجساد الرجال من قبل طالبات الطب؟ الجواب: لا يجوز إلا عند الضرورة القطعية. السؤال ٨٩٤: إذا توفّر الأطباء من الجنسين بالعدد الكافي، فهل يكون ملاك المراجعة تماثل الجنس أم حذاقة الطبيب؟ الجواب: إذا خيف الخطر أو الضرر من عدم مراجعة الطبيب الأحذق فيقدم الأحذق، وإلّا فالمعيار تماثل الجنس (طبعاً في حالات الفحوص الجسدية). السؤال ٨٩٥: هل يجوز إلزام المرضى بمراجعة الطبيب المماثل بالجنس، وإن ادّعى الإضرار والإذن الشرعي؟ الجواب: إذا وجد المريض نفسه مضطراً لمراجعة الطبيب المغاير بالجنس فهو مأذون. السؤال ٨٩٦: الكثير من الأحكام الشرعية في المسائل الطبية مشروطة بعدم اللمس والنظر للجنس الآخر، فهل المقصود باللمس التماس المباشر للبشرة بجسم المريض، أم أنّه لا يكون لمساً إذا كانت يد الطبيب مغطاة بالقفازات الطبية أو غيرها؟ الجواب: لا- بأس عند الحاجة الطبية إذا لم يحصل تماس مباشر بالجسم. السؤال ٨٩٧: إن الطالبات في كلية الطب قد يشتركن في دروس التشريح ويضطرن إلى النظر إلى عورة الرجل الميت، مع العلم أنّ الاشتراك في هذه الدروس إجباري، فما حكم مثل هذا النظر؟ احكام النساء، ص: ٢٣٤ الجواب: لا يجوز إلا مع الاضطرار والاجبار، وكذلك في صورة عدم اشتراكهن في هذا الدرس تصبح معلوماتهن الطبية ناقصة، وبالتالي سوف يواجهن بعض المشاكل في علاج المرضى بعد ذلك، فهنا يجوز النظر. السؤال ٨٩٨: ما حكم النظر إلى جسم الجنس المماثل والمخالف، المسلم وغير المسلم، أثناء الدراسة الطبية للمعاينة والتشريح أو نقل الأعضاء أو قطعها؟ الجواب: هذه الامور تجوز عند الضرورة فقط. السؤال ٨٩٩: ما حكم النظر إلى الصور العارية الموجودة في الكتب الطبية التعليمية الضرورية والتي تثير الريبة أحياناً؟ الجواب: لا بأس فيه بلا لذة أو ريب، وإذا حدثت مثل هذه الحالات فيكتفى بالنظر عند الضرورة فقط وبمقدار الضرورة. السؤال ٩٠٠: هناك مهن للنساء والرجال تستلزم النظر ولمس بدن الجنس الآخر مثل طب الأسنان والتوليد والجراحة وما شاكلها. فما الحكم فيها؟ وهل ثمة فرق بين حالات الضرورة وغيرها؟ وما هو ملاك الضرورة؟ الجواب: هذه الامور تجوز عند الضرورة فقط. أمّا معيار الضرورة فهو ما يحدده العرف العام والمصلحة العامة.

السؤال ٩٠١: كيف السبيل الشرعى لمنع انعقاد النطفة؟ الجواب: يجوز اتباع كل الوسائل لمنع انعقاد النطفة على أن لا تكون مضرّة، أو موجبة لنقص الرجل أو المرأة. (كأن يفقد الرجل أو المرأة للأبد القابلية على الاخصاب)، أما إذا استلزم النظر أو اللمس المحرّم، فلا يجوز إلّا عند الضرورة.. مثل فى الحالات التى يقررها أهل الخبرة كضرورة للسيطرة على السكان وتحديد النسل. السؤال ٩٠٢: امرأة تريد منع الحمل بوضع جهاز، ممّا يستلزم نظر الطبيبة إلى احكام النساء، ص: ٢٣٥ عورتها ولمسها. فهل يجوز لها ذلك؟ مع العلم بعدم جواز هذين الامرين وأن منع الحمل ليس علاجاً؟ الجواب: لا يجوز ذلك ما لم يكن ضرورة فردية أو اجتماعية، ويجوز عند الضرورة (بتشخيص أطباء موثوقين). السؤال ٩٠٣: هل يجوز للرجل أن يقول لزوجته الدائمة: «يجب أن لا تحملى!». الجواب: لا يجوز إكراه المرأة مثلما على غلق رحمها، بل لا يجوز ارغامها على منع الحمل بالحبوب أو غيرها، ولكن يجوز للرجل أن يمنع بشكل مؤقت انعقاد النطفة بتناول الدواء أو زرق الابر أو غيرها. السؤال ٩٠٤: ما حكم سدّ القنوات المنوية عند النساء والذى يؤدي فى الغالب إلى العقم الدائم؟ الجواب: إذا كان موجباً للعقم الدائم ففيه إشكال. السؤال ٩٠٥: ما رأى الشرع الإسلامى المقدّس فى غلق الرحم فى الأمراض المختلفة؟ الجواب: إذا لم يكن قابلاً للرجوع فلا- يجوز، وإلّا فهو جائز (شريطة أن لا يوجب اللمس والنظر المحرم، ولكنه جائز عند الضرورة. السؤال ٩٠٦: هل هناك جواز شرعى فى تعاطى (IUD) الذى يمنع استقرار النطفة المنعقدة؟ الجواب: ما لم يوجب اللمس والنظر المحرم فلا مانع منه، إلّا إذا كان هناك ضرورة فردية أو اجتماعية. السؤال ٩٠٧: هل يجوز للمرأة أن تقوم بعقد رحمها بدون إذن زوجها؟ الجواب: إذا لم تكن هناك ضرورة فلا يجوز. السؤال ٩٠٨: إذا كان ناتج الحمل أجنّة مشوهة أو مصابة بأمراض وراثية، فهل يجوز للزوجين اجراء عمليات عقد الرحم أو عقد المسالك التناسلية لمنع الحمل؟ الجواب: إذا كان هناك خوف من ضرر وخطر معتبرين، حتى لو كان بالنسبة إلى الصغار أيضاً، فيجوز ذلك. احكام النساء، ص: ٢٣٦ السؤال ٩٠٩: إذا جاز لأحد الزوجين عقد المسالك التناسلية فمن المقدّم؟ الجواب: فى الظروف المتساوية، لا يبعد أن يكون الرجل مقدّماً. السؤال ٩١٠: تفيد المصادر العلمية الطبيّة المعتمدة أنّ الأمهات اللاتى أنجبن أكثر من خمس مرات وتتجاوز أعمارهن الخمس وثلاثين سنة إذا حملن مرة أخرى فإنهن يتعرضن لأخطار جسدية، فهل يجوز لهن عقد الرحم؟ الجواب: إذا كان هناك خطر مؤكد أو محتمل احتمالاً ملحوظاً، فيجوز. السؤال ٩١١: إذا قرّر الأطباء أن الحمل يهدد المرأة بأخطار، فهل يجوز لها عقد رحمها، مع أنّه يستلزم عقمها الدائمى، وكذلك النظر واللمس المحرمين؟ وهل هذا من مصاديق الاضطرار؟ الجواب: إذا حصل خوف من الخطر من خلال أقوال الأطباء فهو مجاز. السؤال ٩١٢: بالنظر إلى أنّ المادّة ١٤- البند (ب) والمادّة ١٦ البند (هـ) من معاهدة «مكافحة التمييز ضدّ النساء» تمنح المرأة حقّ تقرير عدد الأبناء والفترات الفاصلة بين الحمل وتنظيم الاسرة، فهل يجوز للمرأة بدون إذن زوجها أن تقوم بعقد رحمها أو استعمال العقاقير أو الوسائل الاخرى لمنع الحمل وتنظيم فواصل الحمل؟ الجواب: لا يجوز، إلّا إذا تهدّدت صحّة المرأة بخطر يعتدّ به. السؤال ٩١٣: هل يجوز استعمال الحبوب المانعة للحمل؟ الجواب: إذا لم يكن فيها أضرار معتبرة فلا بأس بها مع موافقة الزوج. السؤال ٩١٤: ما حكم وضع «نوربلانت» بواسطة طبيب انثى إذا كانت لا ترى إلّا السطح الخارجى للعضد؟ وهل يجوز للطبيب الذكر أن يقوم بالعملية للمرأة إذا ارتدى قفازات وكانت المرأة محتجبة بالكامل عدا موضع العملية (وهو بضعة سنتمترات من العضد)؟ الجواب: لا- بأس فيه عند الضرورة. السؤال ٩١٥: إذا قرّر أخصائيو النسائية والتوليد أنّ الحمل خطر على المرأة وقد تشمل الأخطار النفسية والروحية والجسدية ومشاكل محتملة للجنين) فهل يكفى ذلك لتحديد حالات الضرورة؟ احكام النساء، ص: ٢٣٧ الجواب: إذا كان الأطباء حاذقين فى عملهم وموثوق بهم من حيث الصدق والاستقامة فيكفى تشخيصهم لحالات المنع المذكورة. السؤال ٩١٦: يؤدّى عقد الرحم إلى الإمتناع الدائمى عن الحمل لدى النساء، وأنّ احتمال عودة القابلية للحمل بإجراء العملية الجراحية فى الظروف المثالية لا يتجاوز ٥٠٪ فما حكمه؟ الجواب: فيه إشكال إلّا عند الضرورة. السؤال ٩١٧: اتفق الزوجان على منع الحمل، ولكنهما اختلفا فى طريقة ذلك، فأيهما مقدّم؟ مثلما كان رأى المرأة أن الاستفادة من اقراص منع الحمل أفضل من غيره وأكثر اطمئناناً، وكان الرجل يرى أنّ الأقراص المذكورة لها أضرار جانبية، واقترح استخدام طريقة الكاندوم (غلق فوهة الرحم)، فما هو الحكم؟ الجواب: لا تجبر المرأة على قبول

اقتراح الرجل. السؤال ٩١٨: لا يلزم النظر إلى عورة المرأة لعقد الرحم (TL) بل تتم العملية عن طريق البطن، فهل يجوز إجراء العملية من قبل طبيبة؟ علماً بأنّ اللمس والنظر يشمل البطن فقط. الجواب: لا إشكال من حيث اللمس والنظر. السؤال ٩١٩: اجريت عملية جراحية لسيدة فتحت فيها بطنها لمرض آخر، فما حكم عقد الرحم إذا كانت البطن مفتوحة؟ هل تهمّ مسألة اللمس والنظر أم لا؟ وإذا كان المسؤول عن العملية الجراحية الأولية طبيياً ذكراً فما يكون الحكم؟ الجواب: يجب أن يكون اللمس والنظر بمقدار الضرورة ولا يجوز أكثر من ذلك. كما يلزم إحراز الشروط المذكورة أعلاه وموافقة المريضة وزوجها كذلك. السؤال ٩٢٠: إذا فتحت بطن المرأة من قبل مساعدة طبيب انثى، فهل يجوز للطبيب الذكر أن يباشر عقد الرحم بنفسه مرتدياً قفازات، علماً أنّه لا ينظر إلى ظاهر البطن بل أكثر النظر للجوف؟ الجواب: لا يجوز إلّا عند الضرورة. احكام النساء، ص: ٢٣٨ السؤال ٩٢١: يستعمل «IUD» لمنع الحمل عند النساء. حيث يجب إدخاله إلى الرحم عن طريق المهبل وتستطيع المتخصّصات من النساء القيام بهذه العملية في الغالب، ولكن لا يتوفّر العدد الكافي منه في المراكز الصحية، فهل يحرم قيام الرجل بذلك؟ وإذا تمت العملية من قبل امرأة فهل يجوز للطلبة الذكور المشاهدة لغرض التعلّم؟ الجواب: لا- يجوز هذا الشيء إلّا عند الضرورة، فإذا توفّر الطبيب المماثل بالجنس فلا يجوز مراجعة الجنس المغاير. السؤال ٩٢٢: ما حكم عقد المجارى التناسلية لمنع الحمل من قبل زوجين معينين لضرورة التحكّم بالإنجاب إذا فشلا في أتباع الأساليب الاخرى؟ وهل هذا من الضرورات؟ الجواب: لا بأس فيه إذا كان في الحمل خطر على الأم. السؤال ٩٢٣: يمكن أتباع اسلوب «لاباراسكوبي» (أى بقطع حوالى ٥/ ٠- ١ سنتمتر من البطن) لعقد «TL» الرحم، فما حكم ذلك بذاته؟ الجواب: لا يجوز إذا كان يؤدّى إلى العقم كباقي الطرق إلّا عند الضرورة. السؤال ٩٢٤: فى المسألة السابقة، بالنظر إلى احتجاج جسم المريضة وإيصال أدوات ال «لاباراسكوبي» من فتحات فى بطن المريضة بطول نصف سنتمتر إلى سنتمتر واحد مع عدم لزوم اللمس والنظر، هل يجوز للطبيب الذكر إجراء العملية (إذا كانت الإجراءات التمهيدية إلى الستر الكامل تقوم بها النساء)؟ الجواب: لا إشكال فيه إذا لم يستلزم اللمس والنظر. السؤال ٩٢٥: بالأخذ بنظر الاعتبار الأسئلة المطروحة، يرجى تفضّلكم ببعض ما ترونه ضرورياً للأطباء من توجيهات وإرشادات فى هذا الحقل. الجواب: توصيتى هى تجنّب الإفراط والتفريط فى قضيتة السيطرة على الولادات، شأنها فى ذلك شأن جميع المسائل الاجتماعية، وعدم النظر للأمور بمنظار قصير المدى والنظر للواقع لا- الشعارات. احكام النساء، ص: ٢٣٩ السؤال ٩٢٦: إنّ الفتوى المشهورة للفقهاء هى كراهة العزل (الامتناع من قذف النطفة فى رحم الزوجة)، فهنا يثار سؤالان: أولاً: هل أنّ هذه الفتوى تشمل جميع الطرق لمنع انعقاد النطفة كما هو المتداول فى زماننا هذا؟ ثانياً: هل أنّ الحكم بالكراهة هنا لا يزال على قوته مع الأخذ بنظر الاعتبار الضروريات الفردية والاجتماعية لتحديد النسل؟ الجواب: إنّ الكراهة تشمل جميع أسباب منع انعقاد النطفة، ولكن الضرورات الفردية والجمعية تزيل الحكم بالكراهة.

اسقاط الجنين:

السؤال ٩٢٧: هل للاجهاض شكل مجاز؟ الجواب: يجوز فى المراحل الأولية إذا كان هناك يقين أو خوف من خطر أو ضرر هام يهدد الأم. السؤال ٩٢٨: ما حكم إجهاض الجنين المسلم والكافر؟ الجواب: اجهاض الجنين المسلم غير جائز، وهذا واضح حتى إذا كان طفلاً غير شرعى، وكذلك الأمر بالنسبة لأطفال الكفّار حتى إذا كان الطفل غير شرعى فى دينهم. السؤال ٩٢٩: هل يجوز الاجهاض؟ وهل فيه دية؟ الجواب: يجوز فى حالة ما إذا قرّر المتخصصون أنّ هناك يقيناً أو خوفاً من خطر أو ضرر هام (ما لم يتشكل بشكل إنسان كامل)، ولما كان من المحتمل تعلق الدية به فإنّ الاحتياط أن يتنازل عنه ورثه الطفل. السؤال ٩٣٠: هل يجوز اجراء الاجهاض العلاجى فى الحالات الآتية قبل ولوج الروح «١»: ١- الأمراض التى يتأكد معها موت الجنين بعد الولادة. احكام النساء، ص: ٢٤٠ ٢- الأمراض الوراثية. ٣- التشوهات الولادية (مثل آنانسفالى). الجواب: الاجهاض فى هذه الحالات فيه إشكال، خاصة وان التكهنات المذكورة ليست حتمية. السؤال ٩٣١: ما حكم إجهاض غير الشيعى؟ الجواب: لا يجوز الاجهاض فى أى حال من الأحوال

إلّا عند الضرورة. السؤال ٩٣٢: هل يجوز الاجهاض بعد ولوج الروح إذا حصل علم بهلاك الأم والجنين؟ الجواب: على فرض المسألة بأن بقاء الأم على حالها يهلكها ويهلك الجنين معها، يجوز الاجهاض لانقاذ الأم. السؤال ٩٣٣: إذا لم تفعل الأم شيئاً لإسقاط جنينها، ولكنها صارت سبباً في سقوطه بعدم مراعاتها للأمور اللازمة وعدم توفيرها الظروف المناسبة لحفظ الجنين، فهل تكون آثمة؟ الجواب: إذا قصّرت في حفظ الجنين حسب المعتاد فهي مسؤولة. السؤال ٩٣٤: امرأة في الشهر السابع من حملها تعرضت إلى حادث اصطدام ألبها إلى إجراء عملية جراحية فورية استلزمت تخديرها الأمر الذي يؤدي إلى وفاة الطفل (بعدم يقيني)، فهل يجوز إجراء العملية لها؟ الجواب: إذا كانت الأم في خطر، واقتصر الحل على تخديرها وإجراء العملية لها، فلا مانع. السؤال ٩٣٥: على فرض المسألة أعلاه، إذا كان موت الطفل محتملاً، فهل يبقى الحق في إجراء العملية لها؟ الجواب: في ظل الظروف المذكورة، هذا الفرض جائز بطريق أولى السؤال ٩٣٦: إذا أوصى الأطباء بدواء للأم يحفظ لها سلامة طفلها ويصونه من السقوط، فهل يجوز للمرأة عدم تعاطي الدواء بقصد إسقاط الجنين؟ الجواب: لا- يجوز. احكام النساء، ص: ٢٤١ السؤال ٩٣٧: هل يجوز إجراء الاجهاض على امرأة حامل مصابة بسرطان الرحم تحتاج إلى العلاج الشعاعي الذي يسبب تشوه الجنين؟ الجواب: إذا كان التشوه مؤكداً وشديداً وكان ذلك في المراحل الأولى للحمل وقبل بلوغ مرحلة الجنين الكامل واقتصر العلاج على هذا الشكل فقط، فلا مانع. السؤال ٩٣٨: إذا قرّر الطبيب بشكل قاطع أن الأبناء التاليين للأبوين سيكونون مشوهين: ١- فهل يجب على الطبيب مصارحة الوالدين بالحقيقة إذا سألاه؟ ٢- في حالة عدم السؤال، هل يجب على الطبيب اخبارهما حتى يمتنعا من إنجاب هؤلاء الأطفال؟ وإذا لم يكن واجباً، فهل يحرم إخبارهما؟ ٣- ماذا يكون واجب الطبيب إذا احتمل أنه إذا أخبرهما بالأمر فإنهما سيلجآن إلى الاجهاض كلما حصل لهما حمل، الاخبار أم عدم الاخبار؟ الجواب: ١- ليس واجباً إلا إذا كان له أثر هام على مصير المريض. ٢- إذا كان أمراً هاماً فلا ينبغي على الطبيب الكتمان. ٣- على الطبيب أن يؤدي واجبه، فإذا قام المريض بمخالفة فلا مسؤولية على الطبيب على أن يقوم بواجبه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. السؤال ٩٣٩: تعرضت امرأة إلى مرض في عيناها فأوصى لها الأطباء بإجراء عملية جراحية على نحو طارى، ولكن المرأة كانت حاملاً في الشهر الثالث وتوجب إجراء الاجهاض قبل إجراء عملية العين، وإن لم تجر عملية العين فإنها تعمي ويلحق بالجنين أضرار كثيرة كذلك، فهل يجوز الاجهاض في هذه الحالة؟ الجواب: لا مانع من إنهاء حالة الحمل على فرض المسألة. السؤال ٩٤٠: هل يجوز الاجهاض إذا كنّا متأكدين أو محتملين لأن يكون الجنين معيوباً في أي شهر من الحمل مع دفع الدية اللازمة؟ الجواب: إذا كان في المراحل الأولية للجنين، ولم يكن قد اتخذ شكل إنسان كامل وكان في بقائه على تلك الحال ثم ولادته بنقص، مدعاة للعسر والحرج احكام النساء، ص: ٢٤٢ الشديد للأبوين فلا مانع، وتجب الدية احتياطاً. السؤال ٩٤١: إذا قرّر الطبيب أن بقاء الجنين في بطن أمه يؤدي بحياتها: ١- هل يجوز اتلاف الجنين في البطن إنقاذاً للأم؟ ٢- هل يجوز إبقاء الحال على ما هو عليه حتى يولد الطفل سالماً وتموت الأم؟ ٣- ما الحكم إذا كان البقاء على الحال يهدد الأم والجنين بالموت (أي إن احتمالات الموت والنجاة للثنتين متساوية)؟ الجواب: ١- ما لم تكتمل خلقة الجنين فلا مانع. ٢- لا بأس في الاجهاض لانقاذ الأم ما لم يتشكل بشكل إنسان كامل. ٣- إذا عرفنا أن أحدهما سينجو بالتأكيد فيجب تركهما على حالهما حتى ينجو أحدهما بدون تدخل الآخرين، أما إذا كان الاحتمال يدور حول موت الاثنين أو موت الجنين فقط، فيجوز القيام بالاجهاض لانقاذ الأم. السؤال ٩٤٢: هل يجوز الاجهاض في الموارد التالية: ١- إذا كانت الام مريضة، وكان استمرار الحمل يؤدي إلى تقوية وتشديد المرض «بتشخيص الطبيب وتشخيص الام نفسها ومن خلال وضعها الفعلي». ٢- أن يبلغ المرض المذكور أعلاه إلى درجة أن حياة الام تتوقف على الاجهاض. ٣- أن تكون الام في أتم الصحة والسلامة ولا يتهدها أي خطر، والجنين سالم أيضاً، ولكنه ذو رأسين أو أن رأسه ليس رأس إنسان، فلو ولد بهذه الحالة فإنه طبقاً لتشخيص الطبيب، يموت بعد ولادته بعدة أيام، أو يؤدي استمراره إلى مشاكل له ولوالديه وللمجتمع. ٤- نرجو بيان حكم المسألة في الفروض أعلاه قبل ولوج الروح. ٥- هل هناك مسؤولية شرعية في كل هذه الصور بالنسبة للطبيب وللزوجين؟ ٦- ما حكم الطبيب الرجل الذي يقدم على اسقاط الجنين؟ الجواب: إن الإجهاض إنما يكون جائزاً في صورة أن تكون حياة الام مهددة احكام النساء، ص: ٢٤٣

بالخطر فقط، وكذلك إذا كان المرض الشديد يهدد حياة الام، ولم يبلغ الجنين مرحلة نفخ الروح فيه، وكذلك إذا كان التشخيص قطعياً بأن هذا الجنين ناقص الخلقة بحيث يتسبب في العسر والحرج لوالديه وأقربائه، بشرط أن يكون الاجهاض قبل ولوج الروح، ففي هذه الصور الثلاث يجوز الاجهاض، وإذا انحصرت عملية الاجهاض بالطبيب الرجل فلا مانع في هذه الصورة، والاحوط أن يقوم الوالدان بتبرئة الطبيب من الدية. السؤال ٩٤٣: إذا اتفق الأب والامّ (نعوذ بالله) على الاجهاض، إلى من تصل دية الجنين؟ الجواب: إذا اشتركا في الاجهاض فإن الدية تصل إلى الطبقة الثانية من الورثة، وعند عدم وجود الطبقة الثانية تصل إلى الطبقة الثالثة. السؤال ٩٤٤: في الحالات التي يجب على الطبيب القيام بالاجهاض، من الذي تقع عليه الدية؟ وهل يجب على الطبيب أن يشترط مسبقاً بأنه لا يتحمل الدية؟ وهل يكفي هذا الشرط لرفع الدية عنه؟ الجواب: الاحتياط أن يشترط الطبيب على المريض أو ذويه بأن يتحملوا هم الدية، وإلا فإنها تقع على عاتقه (على الاحتياط)، وذلك بمقدار ما يكون له دور في اسقاط الجنين.

التلقيح:

المسألة ٩٤٥: لا إشكال في تلقيح ماء الرجل في رحم زوجته إذا أخذ بآله وأدوات متعارفة، ولكن يجب أن تكون مقدمات ذلك العمل مشروعاً ومباحةً ويجب الإجتنب عن المقدمات المحرمة. المسألة ٩٤٦: إذا تم إدخال نطفة رجل في رحم زوجته «سواءً كان بالاستفاد من المقدمات الحلال أو الحرام» فالولد المتولد من ذلك ولد مشروع وحلال وهو ولد لذلك الرجل وتلك المرأة، ويلحقه جميع أحكام الأبناء «من قبيل الارث والنفقة وأمثالها». احكام النساء، ص: ٢٤٤ المسألة ٩٤٧: لا يجوز التلقيح بنطفة رجل أجنبي في رحم امرأة سواءً كان ياذن المرأة أم لا، وسواءً كان لها زوج أم لا، وسواءً أذن زوجها في ذلك أم لا، فلو تم عمل ذلك وولدت طفلاً من هذه العملية، فإن كان هذا العمل قد تم بشبهة كما لو ظن الرجل أن تلك المرأة زوجته أو ظنت المرأة أن هذه النطفة لزوجها ثم اتضح بعد ذلك عدم ذلك، ففي هذه الصورة يلحق الطفل بذلك الرجل وتلك المرأة وتلحقه جميع أحكام الأبناء، ولكن إذا تم ذلك العمل عن علم وعمد فالطفل المتولد من هذه العملية لا يحسب ولداً لهما ولا تلحقه أحكام الارث وأمثالها، ولو كان ذلك الطفل بنتاً فلا يجوز لصاحب النطفة الزواج منها، وإن كان ولداً لا يجوز له الزواج بتلك المرأة وكذلك في سائر المسائل المرتبطة بالزواج. السؤال ٩٤٨: يحتفظ منى الرجل بالحياة لمدة ٧٢ ساعة بعد وفاة الرجل نفسه من وجهة النظر العلمية. فإذا طلبت الزوجة اجراء تلقيح اصطناعي لها من زوجها المتوفى فهل يجوز للأطباء القيام بهذا العمل؟ الجواب: فيه إشكال. السؤال ٩٤٩: سيده لا يستطيع رحمة الاحتفاظ بالجنين لسبب من الأسباب، بل يسقط منه، ولكن جمعت نطفتها ونطفة زوجها في المختبر ونقل الجنين إلى رحم امرأة أخرى غير متزوجة تسمى الأم النابتة أو البديلة يجعل الطفل ينمو ويولد في حينه وتتلقى الأم البديلة (الحاضنة) أجراً متفقاً عليه لقاء تسليمها الطفل إلى أبيه، فهل يجوز ذلك؟ الجواب: لا مانع شرعياً ذاتياً لهذا العمل، ولكنه متضمن لأعمال محرمة جانيه أخرى مثل النظر واللمس المحرم. فإذا تم بواسطة أحد المحارم كالزوج بحيث يأخذ نطفته ونطفة إحدى زوجتيه لزرعها في رحم الزوجة الأخرى (حتى وان كان عاقداً عليها بعقد مؤقت) فلا يكون هناك ارتكاب لمحرم، وفي غير هذا الشكل يجب مراعاة كون هذا الأمر ضرورياً وذلك من أجل إجازة هذه المحرمات الجانيه. احكام النساء، ص: ٢٤٥ السؤال ٩٥٠: على فرض السؤال السابق، إذا تم هذا العمل سواء في حال الجواز أو عدمه، ونما الطفل في رحم الأم الحاضنة، ولكنه حمل صفات الأم الأصلية، فبمن يتعلق الولد، وذلك بالنظر إلى الآية الثانية من سورة المجادلة؟ وأيهما يرث؟ الجواب: هذا الولد يخص أصحاب النطفة ويكون من محارمهم وورثتهم، أما فيما يتعلق بالأم البديلة فيكون بمثابة ابنها بالرضاعة، بل إن لها الأولوية عليه من بعض الجهات لأن جميع لحمه وعظمه نام منها، لذا يحرم عليه الزواج فيما بعد من هذه المرأة أو أبنائها ولكنه لا يرثها. السؤال ٩٥١: إذا كان الزوج عديم النطفة والزوجة سالمة وذات نطفة. فهل يجوز جمع نطفة أجنبي مع نطفة هذه المرأة وزرقه في رحمها؟ الجواب: لا يجوز. السؤال ٩٥٢: إذا كان الرجل عديم النطفة وقد طلق زوجته. وعقد على هذه المرأة رجل آخر فجرى تخصيب نطفة هذا الرجل بنطفة المرأة، وبعد انتهاء العقد والعدّة عادت

المرأة إلى زوجها الأول، ثم زرقت النطفة المخضبة في رحمها، فكيف تكون الأبوة والأمومة والأرث والمحرمية، وما حكمها الشرعي؟
 الجواب: إذا كانت هناك ضرورة موجبة فهو جائز، ولكن الابن يخص أصحاب النطفة الأصليين. السؤال ٩٥٣: هل يجوز نقل مبيض
 المرأة الأجنبية (مثل نقل الكلية) إلى الزوجة من أجل الحمل؟ وإذا كان جائزاً: ١- فهل فيه دية؟ ٢- هل يجوز بيع المبيض؟ ٣- ما
 حكم أولاد الزوجة؟ ٤- هل يكون للمرأة الأجنبية حق كالأبوة؟ الجواب: إذا لم يكن الأمر ضرورياً فاجتنبوه، وإذا كان ضرورياً فإن
 العضو المنقول بعد وصله يعتبر جزءاً من جسم هذه المرأة والأولاد أولادها، ولا دية عليه احكام النساء، ص: ٢٤٦ على فرض المسألة
 ويجوز بيعه وشراؤه، على أن الأفضل تلقى الأجر مقابل الإذن بالنقل لا- مقابل العضو نفسه. السؤال ٩٥٤: يقوم بعض المؤمنين
 والمؤمنات بمراجعة مراكز العقم، وهم يشكون من عيوب من حيث النطف: ١- هل يجوز لهم الاستفادة من النطف المودعة في بنوكها
 للتلقيح الاصطناعي وذلك بمزجها بنطفهم وتوفير ظروف التلقيح ثم زرعها في أرحام الزوجات بواسطة أجهزة؟ ٢- وإذا انعدم وجود
 الحيامن والبيوض لديهم، فهل يجوز لهم الاستفادة من حيامن وبيوض مجهولة الهوية موجودة في البنك؟ ٣- وإذا حصل إنجاب في
 الحالتين فبمن يتعلق الولد؟ الجواب: لا يجوز استخدام نطفة الأجنبي من أجل الإنجاب، وإن الإنجاب يجب أن يستند إلى زواج شرعي
 صحيح، فإن حصل ذلك فإن الولد يخص أصحاب النطفة، أما الأم التي يزرع في رحمها فهو محرم بالنسبة لها من غير أن يرثها.
 السؤال ٩٥٥: هل تستحق الأم الحاضنة (البديلة) النفقة أو اجرة المثل من صاحب النطفة ووالد الجنين إلى وقت الولادة؟ وهل يعتبر هذا
 العمل من قبيل إجارة الأعضاء (إجارة الرحم)؟ أم يشمله عقد آخر؟ الجواب: هذا الموضوع تابع للاتفاق وإذا لم يكن هناك اتفاق
 في الين وكانت له صفة المجانية فلها الحق في اجرة المثل، ويعتبر العمل هذا نوعاً من الإجارة، لا إجارة الأنصار بل أن تكون أجرة
 لتربية الجنين.

مسائل طبية أخرى:

السؤال ٩٥٦: هناك فتاة ترتدى منذ طفولتها ثياب الذكور، وإذا كبرت في السن فانها تعتبر نفسها رجلاً، بل انها اكتسبت صفات رجولية
 من خلال تناولها العقاقير الكيماوية حتى راجعت الطيب وطلبت تغيير جنسها. فهل الطيب مجاز بتغيير جنسها؟ احكام النساء، ص:
 ٢٤٧ الجواب: إذا كان تغيير الجنس صورياً «١»، فلا- يجوز، وإذا كان حقيقياً (هذا الشيء يحصل لدى الخثى بصفة علاج وإظهار
 للجنس الحقيقي، فهو جائز، بل واجب أحياناً. السؤال ٩٥٧: إذا غير كل من الزوجة والزوج جنسيهما إلى الجنس الآخر في وقت واحد
 فما حكم زواجهما السابق؟ الجواب: إذا كان التغيير حقيقياً فيفسخ العقد فوراً ويجوز لهما العقد مرة أخرى بصيغة جديدة والأحوط أن
 ينتظرا انقضاء فترة العدة. السؤال ٩٥٨: ما حكم نقل الدم من غير المسلم إلى المسلم ومن الرجل إلى المرأة وبالعكس؟ الجواب: لا
 بأس فيه إلا إذا خيف انتقال المرض. السؤال ٩٥٩: بعض الحوامل يُصررن على التوليد بالولادة القيصرية مع أنهن قادرات على الولادة
 الطبيعية وذلك للتقليل من شعورهن بالألم. فما الحكم؟ الجواب: إذا كان عقلاً فلا بأس فيه. السؤال ٩٦٠: متى يجوز الإستنساخ؟
 للإيضاح: يخلق الجنين في المرأة بأخذ مواد من جلد المرأة نفسها فيكون شبيهاً بالأم من جميع الجهات. أجرى هذا الشيء أول مرة
 في بريطانيا على شاة «٢»، فهل هو جائز؟ الجواب: لا يخلو هذا العمل من الإشكال الشرعي وتترتب عليه مفسد كثيرة، لذا فقد تصدى
 لمعارضته حتى المتحللون من الالتزام الديني وذلك للأخطار الاجتماعية التي ينطوي عليها. احكام النساء، ص: ٢٤٨ السؤال ٩٦١: هل
 أن الحفاظ على الطفل في الرحم واجب، بمعنى أن الأم يجب عليها تهيئته كل الظروف اللازمة للحفاظ على سلامة الطفل؟ الجواب:
 إنه واجب بالمقدار الذي لا يوجب العسر والجرح. السؤال ٩٦٢: إذا أعطى النساء اللاتي يعانين من آلام شديدة، مسكنات قوية فإن
 الآلمهن تخف، ولكن الاحتمال القوي أن ذلك يعرضهن فيما بعد إلى أعراض ومشاكل في الجنين، فما تكليف الطبيب أزاء مثل
 هؤلاء المرضى الجواب: إذا كان الضرر مقبولاً بين العقلاء مقابل تسكينه الآلام الشديدة، فلا بأس فيه، أما إذا كان ضرراً بالغاً يعرضهن
 للخطر فلا يجوز. وإذا لم يكن مضرراً بالشخص، بل بالجنين فالأمر هو كذلك. السؤال ٩٦٣: هل يجوز ترميم بكاره البنات التي زالت

لأسباب مختلفة؟ الجواب: لا إشكال في ذلك إذا اقتضت الضرورة.

٢٢ مسائل متفرقة

مقدمة:

المراد من المسائل المتفرقة في هذا الفصل طائفة من المسائل الفقهية المتعلقة بالنساء والتي هي خارجة عن المواضيع الحادية والعشرين السالفة، ومن جهة أخرى كل واحد من موضوعاتها ليس بمقدار أن يكون فصلاً مستقلاً ولذا نعطف أنظاركم إلى هذه المسائل: السؤال ٩٦٤: يدير شخص صالون حلاقة للنساء، فتخرج المرأة وهي على تلك الحالة الخاصة إلى المجتمع، فما حكم الاجرة التي يأخذها الحلاق؟ الجواب: إذا كان الحلاق اثني فلا إثم عليها وما تكسبه حلال، أما المرأة التي تعرض نفسها على أنظار الأجنبي فآثمة. السؤال ٩٦٥: قلت في المسألة ١٧٧٤ من رسالتكم توضيح المسائل: «يجوز للأب والإبن أن يتبادلا الربا» فهل المقصود بالابن الذكر فقط أم يجوز للابن أيضاً أن تأخذ الربا من أبيها؟ من جهة أخرى، هل يجوز للام أيضاً أن تأخذ الربا من الابن أو البنت أو الإبن أم يختص الحكم بالأب؟ الجواب: لا فرق بين البنت والولد، ولكن الحكم لا يشمل الام. السؤال ٩٦٦: من عادة بعض النساء والبنات في منطقتنا الجلوس خارج منازلهن في الأزقة (وهي معابر الناس) والتحدث مع بعضهن، فما حكم جلوس أو توقف النساء في الأزقة؟ احكام النساء، ص: ٢٥٠ الجواب: لا يحرم إذا روعيت قواعد الحجاب الشرعي ولم يؤد إلى مضايقة المارة، على أن الأفضل ترك هذه العادة. السؤال ٩٦٧: ما حكم خياطة الثياب النسائية من قبل الخياطين الذكور؟ الجواب: لا بأس فيها إذا لم تستلزم الاتصال الجسدي أو المحرمات الأخرى السؤال ٩٦٨: ما حكم خياطة ملابس الرجال بواسطة امرأة أجنبية؟ الجواب: لا إشكال في ذلك، ولكن يجري أخذ المقاييس بواسطة الجنس المماثل. السؤال ٩٦٩: هل يجوز للمرأة أن تتعطر وتخرج من البيت؟ الجواب: وردت روايات عديدة في النهي عن ذلك «١»، والظاهر من بعضها أنه حرام. السؤال ٩٧٠: المعروف بين النساء في حفلات الزواج، التعطر بالاضافة إلى التزيين غير المرئي، فهل في ذلك إشكال إذا علمنا أن التعطر بحد ذاته يعتبر نوعاً من الزينة وأنه يثير الرجال الاجانب؟ الجواب: فيه إشكال، وجاء في الحديث أن الملائكة تلعن هذه المرأة حتى تعود إلى بيتها «٢». المسألة ٩٧١: نذر الزوجة باطل إذا كان بدون إذن زوجها، وكان ينافي ويتعارض مع حق الزوج، فلو لم يتعارض مع حقه فالأحوط المستحب أن يكون النذر بإذنه. المسألة ٩٧٢: إذا نذرت المرأة بإذن زوجها في الموارد التي تحتاج إلى الإذن، فالزوج لا يمكنه إبطال نذرها أو منعها من العمل به، والوفاء بالنذر، على الأحوط وجوباً. المسألة ٩٧٣: لا ينعقد يمين الزوجة مع منع زوجها من ذلك، بل لو أقسمت الزوجة بدون إذن زوجها فلا ينعقد اليمين. احكام النساء، ص: ٢٥١ السؤال ٩٧٤: هل الهبة إلى الزوجة هبة لازمة؟ الجواب: الهبة إلى الزوجة غير لازمة، ولكن يكره الرجوع عنها. السؤال ٩٧٥: هل يجوز للزوجة مخالفة زوجها بعدم الذهاب إلى بلاد الكفر؟ الجواب: نعم، إذا كان الذهاب يضر دينها ومعتقداتها وأخلاقها. السؤال ٩٧٦: نشأ خلاف بين أبي وزوجي، فتأثر [أبي مني فقال لي: لا يحق لك أن تأتي إلى بيتي. فما تكلفي؟ وهل يجوز لي أن أذهب إلى البيت من دون إذن أبي لزيارة أمي وأخي، أم أن عدم ذهابي إلى هناك يعتبر قطعاً للرحم؟ الجواب: يمكنهم أن يأتوا لزيارتك، ويمكنكم أن تلتقوا في مكان آخر، أمياً البيت الذي يملكه أبوك، فلا يجوز لك أن تدخله. السؤال ٩٧٧: تعقد مجالس للرجال والنساء لختم سورة الأنعام، وتوزع أجزاء وكراريس وتردد أذكار وسط الآيات المباركة وكذلك إحدى عشر مرثية، فما رأيكم بهذا؟ الجواب: لم نجد رواية مستندة حول ختم سورة الأنعام بالشكل الدارج بالرغم من وجود إشارات لها في بعض الكتب «١»، ولكن لا شك في أن قراءة هذه السورة المباركة والعمل بها يمكن أن تكون باعثاً لحل المشكلات، والأفضل عدم إضافة أي شيء إلى السورة أثناء قراءتها، بل يتم التوجه إلى الأدعية والمرثية بعد الفراغ من القراءة «٢». السؤال ٩٧٨: ما حكم قيادة السيارات من قبل النساء؟ الجواب: لا بأس فيه مع مراعاة الحجاب الاسلامي والالتزامات الشرعية الأخرى السؤال ٩٧٩: هل

يجوز للنساء المشاركة في دورات التدريبات العسكرية؟ احكام النساء، ص: ٢٥٢ الجواب: لا بأس فيه اذا لم يستلزم إثماً. السّؤال ٩٨٠: ما حكم ركوب السيدات للدراجات الهوائية والبخارية في المدينة وهن يرتدين اللباس الإسلامي (المانتو) مع ما يتركه من تبعات اجتماعية وأخلاقية سيئة؟ الجواب: بالنظر للوازم السيئة التي ترافق هذه الظاهرة فيلزم اجتنابها، مع عدم الالتفات للوساوس التي تثار هنا وهناك. السّؤال ٩٨١: هل يجوز تعزير الزوجة لعدم تمكينها الزوج؟ الجواب: التعزير يقرره الحاكم الشرعي بعد شكوى يقدمها الزوج بعدم تمكين الزوجة وثبوته، كما يجوز للزوجة أن تتقدم للشكوى لدى الحاكم الشرعي على مخالفتها زوجها وتطلب معاقبته. السّؤال ٩٨٢: القى القبض على امرأة في أحد الأماكن العامة وهي متبرجة غير محجّبة كما ينبغي، والسؤال هو: هل يجوز حلق رأسها كتعزير؟ الجواب: حلق الرأس ليس من التعزيرات أبداً، ويجب اختيار وسيلة أخرى للتعزير كالغرامة النقدية أو السجن أو العقوبة الجسدية. أما في السجن فيصار إلى حلق رؤوس السجناء أحياناً لأغراض أمنية وهذا من العناوين الثانوية. السّؤال ٩٨٣: لما كانت المرأة أكثر حساسية بطبيعتها، وأسرع في الوقوع تحت تأثير وساوس الشيطان، فهل يختلف جزاء أخطائها عن الرجل؟ الجواب: في موضوع التعزيرات، تتأثر مسؤولية كل شخص مقابل أعماله بدرجة تأثره بالعوامل المختلفة وحجم جرمه. السّؤال ٩٨٤: سمعنا أنه لا يحق للزوجة ولا الزوج إذا قتل أحدهما عمداً، أن يطالب الآخر بالقصاص، فهل ينطبق هذا على أم القاتل وباقي ورثته من الاناث بسبب الانوثة وحدها؟ الجواب: هذا الحكم يخصّ الزوجة ولا يشمل باقي النساء الأقارب. احكام النساء، ص: ٢٥٣ السّؤال ٩٨٥: في موضوع القسامه، هل يجوز للمرأة أن تدعى لوحدها قتل العمد وإقامة القسامه؟ الجواب: يجوز للمرأة أن تدعى، ولكن القسامه يجب أن تكون من الرجال. السّؤال ٩٨٦: إذا لم تبلغ دية المرأة ثلث الدية الكاملة وبلغ مجموع الدية والارش الثلث، فهل ينصف المجموع كذلك، أم أن التنصيف ينحصر في بلوغ الدية ثلث الدية الكاملة؟ الجواب: لا فرق بين الدية والارش في هذه المسألة ولا يصح احتساب المجموع إلا إذا كان الإثنان يخضّان جريمة واحدة. السّؤال ٩٨٧: إن زوجي مع الأسف يضربني ويشتمني لأدنى سبب وكأنه يعتقد أن ذلك من علامات الرجولة، وفي أغلب الحالات يُخلّف ضربه لي آثاراً سوداء أو حمراء تبقى لعدّة أيّام، وأحياناً يصاب بدني بجرح أيضاً، فالرجاء بيان ما يلي: ١- هل يجوز هذا العمل من الناحية الشرعية؟ ٢- هل تتعلق الدية بهذا الضرب ويجب عليه دفعها لي؟ الجواب: إن بعض الرجال مع الأسف يتلون بهذه المعصية الكبيرة والظلم العظيم ويجب عليهم إصلاح أنفسهم بسرعة، وهذا العمل مضافاً إلى أنه يعتبر من الذنوب الكبيرة، يجب عليه دفع الدية أيضاً وأحياناً تكون الدية ثقيلة. السّؤال ٩٨٨: لماذا قرر الإسلام للمرأة نصف الدية ونصف الإرث؟ الجواب: دم المسلمة والمسلم محترم، ولكن بما أن الدية هي تعويض لخسارة مادية وأن الخسارة الناجمة عن فقدان الرجال في الأسر أكبر من خسارة فقدان النساء لذا فقد جعل الشارع المقدّس دية الرجل ضعف دية المرأة «١». السّؤال ٩٨٩: زنت امرأة أو بنت برغبتها (والعياذ بالله) وانتشر خبر زناها بين الناس فاتحرت فهل يتحمّل الزانى ديتها؟ احكام النساء، ص: ٢٥٤ الجواب: الزانى مرتكب لإثم كبير جداً، ولكنه غير مسؤول عن الدية. السّؤال ٩٩٠: إن بعض المعلمات يشتغلن في ساعات الدرس والعمل بنشاطات جانبية، مثل قراءة الصحف والحياكة وأمثال ذلك، فما حكم القيام بهذه الأعمال في ساعات العمل الرسمية؟ الجواب: لا يجوز. السّؤال ٩٩١: هل أن الحديث الوارد عن فاطمة الزهراء سلام الله عليها «خير للنساء أن لا يرين الرجال ولا يراهن الرجال» «٢» يقتضى استحباب تغطية الوجه وعدم الدخول في القضايا الاجتماعية إلأى موارد إذن ولي الفقيه فيها في زماننا الحاضر؟ الجواب: إذا استدعت الضرورة السياسية والاجتماعية فيمكن للنساء الاشتراك في هذه المجالات مع حفظ جهات العفة، كما كان حال الزهراء عليها السلام أيضاً. السّؤال ٩٩٢: هل تجب صلة الرحم في صورة عدم حفظ الحجاب لدى بعضهن وعدم توفر شرائط النهي عن المنكر؟ الجواب: إذا لم يستلزم التواصل امضاءً لأعمالهن فيجب الاستمرار بصلة الرحم «٢»، ولا بدّ من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من خلال النصيحة وبطريقة الكلام معهم. السّؤال ٩٩٣: ستعرض لائحة «إزالة كل أشكال التمييز ضد النساء» على مجلس الشورى الإسلامي لدراسته، وبما أن هذه المعاهدة العالمية تشتمل على بعض الموارد المخالفة للفقهاء الإسلامى، فما هو نظركم الشريف بالنسبة إلى الموارد التالية: ١- على أساس المادة الأولى لهذه المعاهدة يجب إزالة جميع أشكال التمييز والاستثناء

والمحدودية التي تقوم على أساس الجنسية (الذكر والانثى) في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، المدنية، وجميع المجالات الاخرى. احكام النساء، ص: ٢٥٥ ومع الالتفات إلى أن هذه المادة تلغى التفاوت الموجود بين المرأة والرجل بالنسبة إلى اللباس والنظر ولمس بدن الجنس المخالف والدية والقصاص والارث والطلاق وتعدد الزوجات وإمامة الجماعة ولزوم التمكين الجنسي والولاية على الأبناء والقوامة على الأسرة وحقّ الحضائنة والعيوب الموجبة لفسخ النكاح ولزوم العدة والمرجعية والقضاء وغير ذلك، فهل يتطابق هذا التساوى بين الرجل والمرأة في الموارد المذكورة مع أحكام الشرع؟ الجواب: لا شك أن المساواة الكاملة ليست فقط مخالفة لضرورة فقه الشيعة بل مخالفة لضرورة الإسلام ومخالفة لنص القرآن الصريح والروايات المتواترة ولا أحد من علماء الإسلام من القدماء والمتأخرين يرى مثل هذه المساواة. وأساساً لا بدّ من بيان هذه الحقيقة للهيئات العالمية، وهي أن الشعوب لا تتمكن من إلغاء ثقافتها ودينها وتستسلم للمقررات الواردة إليها والتي لم تشارك في إمضاءها ولا هي من الامور اليقينية بنظر الوجدان والمنطق. وطبعاً يمكن البحث في بعض الموارد الجزئية بين علماء الإسلام، ولكن المساواة الكاملة بالمعنى المذكور لا يوجد موافق له من العلماء. ٢- مع الالتفات إلى أن المادة التاسعة والملاحظة الرابعة من المادة الخامسة عشر بالنسبة إلى التكسب، السفر، تغيير أو حفظ تابعية الشخص والمواطنة تقرر مساواة الرجل والمرأة من هذه الجهة، فهل يجوز للمرأة بدون موافقة زوجها أن تلتحق بتابعية أى دولة تريد أو تسكن أى مدينة ترغب؟ الجواب: إن هذه من الموارد التي أشرنا إليها آنفاً حيث تتقاطع مع أحكام الإسلام والثقافة الإسلامية، مضافاً إلى المفساد الكثيرة التي تترتب عليها في المجتمعات البشرية كما نرى نماذج كثيرة من ذلك في البلدان المتقدمة، حيث تشير الاحصاءات إلى وجود الخلل الكبير في الاسرة والعلاقات الزوجية. أجل، إذا قبلت المرأة تابعية الدولة التي تريدها، ولكن اختارت ما يريد الزوج عملاً بالنسبة إلى محل السكن والوطن فلا إشكال. احكام النساء، ص: ٢٥٦ السؤال ٩٩٤: ما حكم التجميل للنساء في شهر رمضان المبارك وشهر محرم وصفر وأيام شهادة ووفاء المعصومين عليهم السلام؟ الجواب: لا إشكال في ذلك، ولكن المناسب رعاية واحترام أيام الوفاء. السؤال ٩٩٥: من المتعارف أن تقوم النساء في شهر محرم وصفر حيث إقامة المآتم على سيد الشهداء بترك إصلاح أنفسهن وعدم الاهتمام بجمالهن، فهل هذا العمل صحيح؟ الجواب: لا إشكال في هذا العمل، ولكن لا مانع من قيامهن بإصلاح أنفسهن والاهتمام بترتيب وضعهن، وطبعاً من المناسب ترك هذا العمل في أيام المقتل. السؤال ٩٩٦: تعتقد بعض النساء والبنات بصورة شديدة بالتفأل بالأدوات المرسومة وقراءة الكفّ وأمثال ذلك بحيث إنّ أساس حياتهن أحياناً يسير في هذا المسار، فما حكم هذا العمل لهؤلاء النسوة ومن يقوم به؟ الجواب: إنّ اختبار الطالع والتفأل بفنجان القهوة وأمثال ذلك من الخرافات، ولا يليق بأى شخص أن يلتفت إلى هذه الامور. السؤال ٩٩٧: مع الأسف هناك الكثير من النساء اللاتي يتأثرن بشكل انفعالي وسريع من الآخرين: وأحياناً يحصل بينهما فجوة تستمر لسنوات مديدة من دون قبول أمر المصالحة، وقد يؤثر ذلك أحياناً على العلاقات الزوجية والروابط بين الزوج والأبناء بل جميع الأسرة، فما حكم عمل هؤلاء النسوة؟ الجواب: الجفاء وعدم التكلم مع الآخر عمل مذموم من قبل الإسلام بشكل عام وخاصية إذا كان بتبريرات طفيفة وغير معقولة، وقد ورد عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أنه «ليس لأحد أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال...». السؤال ٩٩٨: ما حكم إطالة الأظافر للنساء؟ وإذا طال أكثر من الحد المتعارف بحيث أدى إلى تحمل مشقات للمحافظة عليه فما هو الحكم؟ الجواب: لا إشكال في اطالة الأظافر بالحدّ المعقول. السؤال ٩٩٩: ما هو نظركم في رياضة النساء؟ وما هو نوع الرياضة المباحة للنساء احكام النساء، ص: ٢٥٧ وفي أى ظروف تكون مجازة؟ الجواب: إنّ الرياضة أمر جيّد للجميع ومن ذلك رياضة النساء لأنها تورث سلامة الجسم والروح، ولكن يجب على النساء أن يخترن أماكن خاصية للرياضة، ونوع الرياضة المجازة لهنّ هي ما لا تكون فيها خطر عليهنّ. السؤال ١٠٠٠: أحياناً أرى بقع صغيرة من الدم على اللحم أثناء طبخ الغذاء بالرغم من العناية الشديدة في غسله، فالرجاء بيان: ١- هل هذا الدم نجس ويحرم تناول هذا الغذاء؟ ٢- إذا كان الجواب ايجابياً فهل يجب اعلام الزوج والأبناء وأحياناً الضيوف بذلك؟ أم يكفي أن اجتنبه أنا فقط. الجواب: هذا الدم ليس بنجس، وإذا استلزم فصله عن اللحم، العسر والحر، أو أنّه استهلك أثناء الطبخ، فلا مانع من تناوله. وآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ النّهائية

تعريف المركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١). قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رحم الله عبداً أحياً أمرنا... يتعلم علومنا ويعلمها الناس؛ فإن الناس لو علموا محاسن كلامنا لأتبعونا... (بنادر البحار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧). مؤسس مجتمع "القائمة" الثقافي بأصبهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي - رحمه الله - كان أحداً من جهاذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعبه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولا سيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) وبساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره ودرائته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه وطريقه لم ينطفئ مصباحها، بل تتبع بأقوى وأحسن موقف كل يوم. مركز "القائمة" للتحري الحاسوبى - بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أنشطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - ومع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه وطلاب الجوامع، بالليل والنهار، في مجالات شتى: دينية، ثقافية و علمية... الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة وتبسيط ثقافة الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأدق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعة - مكان البلاييت المتبدلة أو الزديته - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامعاً ثقافية على أساس معارف القرآن و أهل البيت - عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعة ثقافته القراءة و إغناء أوقات فراغه هوأه برامج العلوم الإسلاميه، إنالته منابع اللزومه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعه، و... - منها العدالة الاجتماعيه: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلاميه و الإيرانيه - في أنحاء العالم - من جهه أخرى. - من الأنشطة الواسعه للمركز: الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و... د) إبداع الموقع الانترنتي " القائمية " www.Ghaemiyeh.com و عده مواقع أخره. إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤ ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيره SMS ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جمكران و... ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبل المدرسه " الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين في الجلسة ي) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربيه المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه المكتب الرئيسى: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "بنج رمضان" و مفرق " و فاني / بنيه "القائمة" تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) رقم التسجيل: ٢٣٧٣ الهويه الوطنيّه: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦ الموقع: www.ghaemiyeh.com البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com الهاتف: ٢٥-٢٣٥٧٠٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١) الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١) مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١) التجاريه و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠١٠٩ امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١) ملاحظه هامه: الميزانيه الحائيه لهذا المركز، شعبيه، تبرعيه، غير حكوميه، و غير ربحيه، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينيه و العلميه الحائيه و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمه) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - فى حد

التَّمَكَّنَ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ - إِيَانَا فِي هَذَا الْأَمْرِ الْعَظِيمِ؛ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ وَ اللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
أصبحان

الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir

و للإيحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

